

من منشورات المضحك المبكي

ذكرى نائب

لهو سناء :

حبيب كخالة

[نائب دمشق السابق]

طبعة مطابع الهلال بدمشق

2

من منشورات المضحك المبكي

ذكر نائب

للمستأنف :

حبيب كحالة

[نائب دمشق السابق]

طبع بمطبع الهلال بدمشق

مقدمة موجزة

صور عن الحياة النيابية عندنا - المبدأ الديمقراطي - قيمة الحقيقة
قابلية الشعوب للتضحية وانصياعهم - العوامل في تنظيم هذه
الغالبية - مهارة الزعماء في الحكم - التوازن بين
البيضة والمبدأ الديمقراطي



... هذه ذكريات نائب ، غطس في الحياة النيابية الى فوق اذنيه ،
وعجنها في شتى مراحلها ، واختبرها من دور الترشيح ، الى دور الانتخابات ،
الى المجالس ، فاللجان ، فالتكئلات النيابية ، فاذا تقدمت بصور عنها ،
او نقلت شيئا منها ، فانما اريد ان انقل واعرض على الناس صورا مختلفة
مضحكة عن هذا النظام الذي يسمونه بالنظام البرلماني . او عن هذه الحياة
الديمقراطية التي غمرتنا موجدتها ، والتي طالما تغنى بها ساستنا ، واستهدفها
احرارنا ولست ادري بعد ان يستعرضها القارىء واحدة فواحدة ،
ويعين في مؤثراتها ونتائجها في بلادنا ا يكون الى جانبها مؤيدا لها ، ام
يكون عليها مشجبا نظما ، داعيا الى مقاومتها

ولا بد للقارىء وهو يطالع هذه المقدمة من ان يسأل عن هذه الحياة
الديمقراطية التي نعيش فيها ، هل انها مسيئة الى الامم كما اساءت اليها ، او

هل ان المصلحة الحقيقية هي في اجتنابها وعدم الثعلق بها ، ام هي في تأييدها والعمل بمبادئها ؟ ؟

اننا لا اذهب مذهب بعض المتطرفين من رجال السياسة والحقوق الدستورية الذين يقولون بان حكم الشعب لم يفلح في مكان ما ، وان النظم الاستبدادية اصح واجدى في توجيه الامم الى الخير والفلاح ، فالمبدأ الديمقراطي له قيمته وفوائده ، والعالم يسير نحو تحقيقه والعمل به ، ولا فائدة من مقاومة تياره ، والوقوف دون انتشاره ، ولكن الذى تجب معرفته ، هو ان قيمته هذه ليست مطلقة ومجردة ، تصلح في كل زمان ومكان ، وانما هي قيمة نسبية تتوقف على ملائمة البيئة الاجتماعية والتاريخية ، والاستعداد لقبوله او هضمه ، فما يتقبله منه شعب لا يصح ان يفرض على شعب آخر ، وما يجوز تطبيقه منه في ظروف سياسية معينة ، لا يجوز تطبيقه في ظروف سياسية غيرها ، ولذلك ، فليس الخير في استباق الحوادث ودفع الامم الى هذه الديمقراطية قبل الاستعداد لها ، وانما الخير هو في التوجيه التدريجي لقبول هذا المبدأ وتقوية معدها لتستطيع ان تهضمه بسهولة . . .

لقد شبه البعض الحياة الديمقراطية بشرب مزر كش جميل ، فقالوا انه اذا جاء طويلا على لابس وجب قصه وتقديره حتى لا يتعثر به ، واذا جاء ضيقا قصيرا وجب توسيعه واطالته حتى لا يضايقه ولا يعيقه على السير براحة ، فالحكمة اذن هي في جعله متناسبا مع جسم الانسان ، فلا ياتي بالطويل المهلhel ، ولا بالقصير المضحك ، او بعبارة اصح ، هي في تكييفه حسب البيئة والقابلية ، وفي تعيين القياس والعيار الذي يجب ان يعطي منه الى الشعب ، فهو كالدواء يكون مفيدا جدا اذا جاء متناسبا مع استعداد المريض وقابليته له ، ويكون ضارا جدا اذا زاد عياره عن الحاجة المطلوبة ، وليس السياسي الحكيم الا كالطبيب الداوي ، فكما ان مهارة الطبيب تظهر في

صحة تشخيص الداء في المريض واعطائه العيار المضبوط من الدواء، كذلك مهارة السياسي فانها تظهر في معرفة قابلية الامة للمبدأ الديمقراطي، واستعدادها له، واعطائها العيار المضبوط منه، وكما ان الخطأ في عيار الدواء قد يؤدي المريض الى تهلكة، كذلك الخطأ في عيار المبدأ الديمقراطي قد يؤدي في الامة الى نتائج غير محمودة، وعلى هذا فقد قال علماء السياسة، ان المبدأ الديمقراطي اذا جاء ادنى من الاستعداد له فانه يقود الى الثورة، واذا جاء اسمى منه سبب هناك اضطرابات وانقلابات لا يعرف مداها . . .

انه لمن الجهل المعيب ان نعتقد اننا اذا حشونا جميع المبادئ الديمقراطية في العالم في دستورنا الجديد نضمن لامتنا الرقي والنجاح الذي تتمتع به الامم التي اقتبسنا عنها اساليبها وانظمتها . . . فما يصلح في انجلترا لا يصلح في فرنسا، وما يصلح في فرنسا لا يصلح في اميركا، وما يصلح في اميركا لا يصلح في بلاد كبلادنا، وهذا اصبح من البديهيات التي لا تحتاج الى جدل وتقاش، فمعد الاولاد الصغار لا تهضم كما تهضم معد الرجال الكبار، ومعد الاصحاء الاشداء ليست كمعد المرضى الضعفاء، فلكل منها قابلية تختلف عن غيرها فتزيد وتنقص، او تشد وتضعف بالنسبة للعوامل التي تعمل بها، والمؤثرات التي تؤثر فيها « فما هي هذه العوامل التي تهيم في الامم القابلة لتفهم النظام الديمقراطي وقبوله ??

انا اعتقد ان العامل الثقافي هو من اهم العوامل في تهيئة الامة لقبول المبدأ الديمقراطي، واقصد بالعامل الثقافي انتشار العلم والتفكير لدى اوساط الشعب حيث يتولد الرأي العام . لانه مادام المبدأ الديمقراطي يعني حكم الشعب من قبل الشعب فليس من المعقول ولا من المنطق ان تعطي هذا الشعب حقوقه كاملة غير ناقصة اذا كان جاهلا او قاصرا، فقابلية البلاد التي

تنتشر فيها الأمية بنسبة تسعين بالمئة مثلاً هي غير قابلة البلاد التي ينتشر فيها العلم والثقافة بنسبة تسعين بالمئة . . .

ولابد من ان يضاف الى العامل الثقافي العامل الاقتصادي او المالي، فمماذا تنفع المادة القائلة بالزامية التعليم في الدستور مثلاً اذا كانت الموازنة لا تستطيع سد النفقات التي تتطلبها او غير مهيئة للقيام بهذا الواجب، وكيف يمكن للشعب ان يحكم نفسه بنفسه اذا كانت الثروة موزعة توزيعاً غير عادل بين افراده او اذا كانت البلاد في حالة من الفقر والبؤس تلهيها عن تحقيق اهدافها وامانيها؟ ان للعامل الاقتصادي المالي تأثيره الكبير في تهيئة الأمة للحكم الديمقراطي الصحيح وهذا لا يقتصر على وجود الثروة فقط، بل يتعداها الى اشكال صور الحياة الاقتصادية كدرجة الرقي الصناعي و مركزية المنشآت وحشد الثروات حتى قال بعضهم، ان نمو انجلترا الاقتصادي كان من اهم الاسباب في تطور الحياة السياسية فيها نحو الديمقراطية الصحيحة . . .

ولا يجوز لنا ان ننسى في هذا الباب العامل الاخلاقي، وتأثيره الكبير في الأمم لتستطيع ان تهضم هذا المبدأ الديمقراطي، فتبادل الثقة بين الافراد، واستعداد الفرد للتضحية في سبيل المجموع، والميل الى التحكم بالحوادث بروح المدل والانصاف، والشعور بالواجب الوطني كل هذا من الامور الضرورية التي لا يمكن لامة ان تفهم معنى الديمقراطية الصحيحة بدونها، لقد ذكر (الكونت كلارنج) في كتابه (اوروبا) ان مبدأ «نتفق على انه يمكننا ان نختلف» هو المبدأ الذي جعل الحياة النيابية الديمقراطية امراً ممكناً في انجلترا، فالانجليزي مثلاً يرى في خصمه الذي يخالفه في الرأي رجلاً مثله له الحق في ان يعتنق اي رأي اخر، ويبشر بأي مبدأ يعتقد بصحته وهذا ما جعل كل كفاح سياسي يصفو من الاحقاد والضفائن مهما بلغ من الشدة والعنف وكان هذا مدعاة لنجاح النظام النيابي الديمقراطي

في انجلترا نجاحاً ضربت به الرقم القياسي بين الأمم ...
فاذا عرفنا هذه الاخلاق في انجلترا ، وقابلناها بين اخلاقنا واستعدادنا
واذا عرفنا ان الانجليزي يدفع بكل طيبة خاطر تسعين بالمئة من مدخوله
في بعض الاوقات الى الدولة ، وان السوري لا يشعر بهذا الواجب فيتلاعب
في دفاتره وحساباته ليهرب منه ، واذا عرفنا الاسس التي تقوم عليها الحياة
الديمقراطية هناك وقابلناها بالاسس التي تقوم عليها عندنا ، ادركنا مبلغ
الجنائية التي يرتكبها رجال السياسة عندنا عندما يحاولون ان يلبسوا امتنا
هذا الثوب الديمقراطي الواسع الذي تلبسه انجلترا ،

* * *

هذه هي العوامل التي يجب ان تتوفر في الامة لتتضمن هذا الاسلوب
الديمقراطي في الحكم ، والسياسة الحكيمة التي يجب ان نتبعها كما ذكرت ،
هي ليست في حشوم معدنا من هذه المبادئ التي يتغنى بها الخطباء والسياسيون ،
بل هي في ايجاد العلاجات اللازمة لتقويتها لتستطيع ان تهضمها بسهولة ، وكل
عمل خلاف ذلك قد يأتي بنتائج معكوسة ، لا احد يعرف كيف ~~يكون~~
مداها . . .

على اني سأعالج مثل هذه المواضيع بالتفصيل في فصول هذا الكتاب
وذلك ليس على اسس الحقوق الدستورية بل على ضوء الوقائع والتجارب
فقد جمعت اثناء وجودي في اننيابة تحت قبة البرلمان ملاحظات متفرقة
متباينة اتخذتها اساس للبحث ، ومواد للتعليق ، فدونتها في هذه الذكريات ،
ولا غاية لي من هذا سوى التنبيه بما فات ، لما هو آت ، والله الموفق .

(هيب كمال)

الطمع بالنيابة

النيابة عندنا وعندهم - سبب فشلها في بلادنا - الصالح في

نائب طبيعي - لما اذا يتطلبها كل واحد منا - او انتخاب عندنا

انما هو انتقاء شخص اكثر منه اجدا وراى -

بيانات المرشحين وتأثيراتها



- في بلاد العالم الديمقراطي يستهدف النيابة كل حزب سياسي له مبادئه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليطبقها في التشريع او الحكم عن طريق البرلمان ، والانتخابات بنظر الاحزاب عبارة عن سوق تعرض فيها هذه المبادئ بواسطة مرشحين فاما ان تروج فيفوز حاملها من المرشحين واما ان يعرض الناس عنها فيفشل ويعود الى منزله خاسرا . . .

واما في بلادنا فان النيابة تختلف كثيرا عما جعلت من اجله ، فهي ليست هدفا لتطبيق خطط ومبادئ ، وانما هي سبب للوجاهة والنفوذ والاثراء ، فالشيخ في قبيلته يطلبها ليحافظ على نفوذه في تلك القبيلة ، والزعيم في قضاائه يستमित من اجلها ليثبت زعامته في ذلك القضاء ، والمحامي في مكتبه ينشدها ليستعين بها على القضاة في ربح دعاويه المتراكمة والفوز على خصومه ، وكذلك التاجر والصانع والطبيب والعامل ، فهي اذن غاية كل واحد من

الناس لأنها بنظرهم وجهة وزعامة ووسيلة للكسب والاثراء ، وهكذا فقد خرجت في بلادنا عن الغاية التي كانت من اجلها ، واصبحت عندنا من عمل الفرد لتحقيق اهدافه وغاياته بينما هي في بلاد الناس من عمل الجماعات والاحزاب لتحقيق خطط وبرامج . . . وهذا هو السبب في هذا البلاء الذي نعانيه وهذه الفوضى الديمقراطية التي نرتبك فيها . .

و كنت ممن جرفه هذا التيار الجارف بعد ان رأيت النيابة يسومها كل انسان ، لاسيما وانا اشعر بانها ضمن المهنة التي امتهنها ، والعمل الذي نذرت نفسي من اجله ، فالنيابة والصحافة في الحقيقة انما هما فرعان من اصل واحد ، مع العلم ان الصحافي نائب دائم يتكلم في كل يوم من فوق منبر جريدته في حين ان للنائب اوقات معينة للكلام والافصاح عن رؤية في المجلس لا يخرج عن مدى الدورتين المقررتين له في العام . . .

وهكذا شمرت عن ساعدي وقررت خوض الانتخابات عام ١٩٤٧ بالرغم من وفرة المرشحين وكثرة الحُصوم متكلا على الله ومستعينا بعطف الاخوان وصداقة المريدين

لقد نصصني احد الاصحاب عندما علم عزمي على خوض تلك المعركة الانتخابية ان ابدأها بنشر بيان على الناخبين اقطع فيه العهود والوعود ، واعرب عن خطتي ومنهجي في السياسة والاقتصاد والاجتماع والصحة والمعارف وغيرها ، فضحكت وقلت له ، ان هذا اوهى سلاح يمكن ان اتسلح به للنجاح في تلك المعركة ، فالانتخاب عندنا انما هو انتقاء شخص اكثر منه ابداء رأي ، والناخب اذ يصوت لي انما يصوت لاني انا فلان بن فلان ، وليس لاني احمل المبدأ الفلاني او اقول بالفكرة الفلانية ، وانتمي الى الحزب الفلاني ، فالبرامج السياسية التي يهتم بها المرشحون لاتلعب الدور الذي تلعبه في البلاد الديمقراطية ، لاسيما وقد ثبت للناخبين بعد طول

تجارب انه من السهل على المرشحين عندما يصبحون نوابا ان ينفذوا
ابديهم من تلك الوعود التي قطعوها لهم حتى استطاعوا ان يضمنوا اصواتهم ،
وقد كثر ذلك وشاع حتى صار موضوعا للتنكيت والضحك في المجالس
والاجتماعات زمن الانتخابات ...

ولهذا فاني لم اتقدم ببيان ولم اقطع وعدا ولا عهدا ، على طريقة بقية
المرشحين الذين ملاؤا الدنيا بنشراتهم وبياناتهم وملاؤا الجدران بما الصقوه
عليها من تلك العهود والوعود التي قطعوها على انفسهم ، وكلما كان من امري
انه عندما تقدمت بترشيحي الى المحافظة اعلنت اسمي بين اسماء المرشحين
على احدى اعمدة دارها فكانت المرة الوحيدة التي الصق اسمي فيها على جدار ،
وهكذا لم تستفد مني مطبعة ولم يستفد موزع ولا بائع ورق ...

لقد كنت ذات يوم مع احد رجال الغوطة في احدى قهاري دمشق
تحدثت في الموقف الانتخابي ورأي الغوطة بالمرشحين ، وقبل ان ينتهي
حديثنا هذا مر بنا احد باعة الصحف وهو يوزع بيانا لمرشح جديد ، فتناول
صديقي ابن الغوطة وهو فلاح ومزارع هذا البيان وضحك ، وقال ،
اننا نحن في الغوطة اصبحنا لانشق بكل هذه الوعود والعهد التي يقطعها
المرشحون ، لانه ثبت لنا انهم لو طبق عندنا عشر ما وعدونا به قبل ان صاروا
نوابا لكانت الغوطة اليوم جنة الله في ارضه ، ولكنها مع الاسف مازالت
بؤرة للأقذار والأمراض والجهل ، فالفلاح فيها مازال يشرب من ماء النهر
القذر وما زال يفتش على طبيب فلا يجده ، وما زال محروما من لذة التعليم
ويعيش في بؤس وشقاء ، فنحن اذن معذرون اذا لم نصدق مرشحا ولو
اقسم الأيامين المغلظة على انه سيكون عند وعده ...

قلت له ، اذن على اي اساس ستصوتون للمرشح ؟؟

قال ، على اساس الصداقة والمحبة فقط لا غير ، فانا سا صوت لفلان لانه

صديقي ولان والده صديق والدي من قبل ، ولا اصوت لقلان ولو ملأ
بياناته بالوعود الخلابه والاقوال المعسولة ، . . .

هذا دليل على ان الانتخاب في بلادنا انما هو انتقاء شخص اكثر منه
ابداء رأي وهناك دليل اخر وهو عدم تقيد الناخب بالقوائم الانتخابية
بالرغم عن ان الانتخابات عندنا تجري على اساس القائمة ، فانه لا بد من ان
يعدل ويبدل فيها وفقاً لصداقته مع المرشحين وميوله او ثقته الشخصية
ولهذا كان من الواجب مراعاة هذه النقطة الهامة عند وضع قانون الانتخابات ،
لان الانتخاب اذا كان شخصيا فانه يخرج عن المفزى الحقيقي للتصويت العام
هذه هي عقلية الناخبين في بلادنا وقد اختبرتها كثيرا في الانتخابات
الاخيرة والتي قبلها ، وربما كان ذلك لاننا لم نتعلم بعد روح الحزبية اولان
حر كتننا الديمقراطية لم تبين على اساس الاحزاب فجاءت على هذا الشكل . . .



قانون الانتخابات

التشريع الانتخابي في البلاد مازال ناقصاً - يترعب الخطم في
تحويله بشكل يضمن مصالحهم - ضرورة وضع اسم في صلب
الدستور حتى لا يبقى عرضة لكل تحويل وتعديل - الانتخاب
المباشر والانتخاب غير المباشر - تأثير الانتخاب
غير المباشر في البلاد



- لا بد عند البحث في الانتخابات ومشاكلها من ان اتطرق ولو لماما
الى التشريع الانتخابي في البلاد ، والى هذا الشيء العجيب الغريب الذي
يسمى بقانون الانتخابات ، وبالرغم من انه عدل اكثر من مرة الا ان هذه
التعديلات اقتضتها مصلحة الذين كان القلم بيدهم لا المصلحة العامة المجردة ،
اذ ليس من المعقول ان يكون القلم بيدك وتكتب اسمك بين الاشقياء ،
وهذا ما جرى تماما مع الوزارة الموقرة التي تشكلت بعد الانقلاب الثاني عندما
عدلت هذا القانون ، فقد كان القلم بيدها وهي تتمتع بالسلطة التشريعية
فانتهزت هذه الفرصة واخذت تعدل وتحور فيه بصورة تضمن مصلحة اعضاءها
الوزراء في الانتخابات ، ومصلحة المؤيدين والانصار ، وهكذا جاء هذا

القانون بهذا الشكل العجيب يناقض المبادئ الدستورية ولا يتفق مع
أبسط الأسس الانتخابية ...

ولست هنا بحاجة الى تفنيد مواطن الضعف في هذا القانون ، ولاتبيان
النقاط المخالفة لكل الدساتير في الدنيا ، فهذه امور أصبح يعرفها كل فرد
من رجال السياسة والحكم وكل من عانى القضايا الانتخابية عندنا ، وقد
نشرت الصحف الشيء الكثير في هذا الموضوع ، وفندها الكتاب والنواب
في عدة مواقف وعدة مناسبات ، ولكني اقول بكل اختصار ان التشريع
الانتخابي عندنا مازال ناقصا ، وانه بحاجة الى دراسة جدية لتقويته ، ومن
رأبي ان لا يترك للسلطات التشريعية امر تحويره او تعديله بالسهولة التي
تعدل وتحور فيها بقية القوانين العادية ، بل من الواجب وضع اسسه ومبادئه
في صلب الدستور ، فاذا تم ذلك ضمنت له السلامة من كل اكثريه سياسية
قائمة في البرلمان فلا تمتد يدها اليه لتعديله بالشكل الذي يؤمن نجاحها في
الانتخابات القادمة ، وامنت له استقرارا مستديما فلا تتلاعب به الاغراض
والغايات ، . .

انني اكتب هذا لاني اعتقد ان حياتنا النيابية تتوقف الى حد بعيد على
قانون الانتخابات ، فمن الحكمة ان يكون لنا قانون يتفق مع حالتنا
السياسية والاجتماعية ، لاسيما عندما نبحث في الاهلية الانتخابية وشرائطها
وفي الهيئات والمناطق الانتخابية ، وفي اسلوب التصويت ، وفي الانتخاب
اذا كان على درجة واحدة ام على درجتين ، . . . ان كل هذه المواضيع
وغيرها هي من الامور التي يجب ان تفصل على جسم هذه الامة فلا نجعلها
بالطويلة فتتعثرها ، ولا بالقصيرة فتضايقها ، ولهذا فاني اعتقد ان القانون
الذي جرت بموجبه انتخابات عام ١٩٤٧ والقانون الذي وضعته الوزارة
التي تشكلت على اثر الانقلاب الثاني انما هما قانونان لا يتفقان مع حالة البلاد

الاجتماعية والسياسية والثقافية فكان ذلك مما سبب مشاكل متعددة، مازالت
اثارها باقية حتى الان ...

يقولون ان نجاح الحياة النيابية في انجلترا يتوقف الى حد بعيد على
قانونها الانتخابي ، وهذا صحيح ، ولكن ما لا يجوز ان نفعل عنه هو ان
هذا القانون المعمول به اليوم لم تقبله تلك البلاد كما هو الآن دفعة واحدة
منذ نشأتها الانتخابية بل انه ماشى الامة في تطوراتها ورفقها ، وخضع الى
تعديلات خطيرة جرت له عام ١٨٣٢ ، وعام ١٨٦٨ ، وعام ١٨٨٤ ، وعام
١٩٢٦ ، وعام ١٩٢٨ ، حتى وصل الى ما هو عليه الان ، وهذا يجعلنا نفكر
بان لا نستعجل الامور فنفتش على احدث القوانين والمبادئ التي لم تصل
اليها الامة الا بعد دروس طويلة وتجارب متعددة لنطبقها في بلادنا ، لان
القوانين تتطور بالنسبة الى تطور الشعوب واستعدادها ، والتشريع
الانتخابي الذي يطبق في انجلترا وقد مرت عليها عدة قرون في الحياة النيابية
لا يصح ان يطبق في بلادنا ونحن في هذه الحياة ابناء البارحة ...

ولعل اهم نقطة تستوجب الاهتمام والدرس والتفكير في قانون
الانتخابات عندنا هو ايها اجدى وانفع للبلاد ، الانتخاب المباشر ام
الانتخاب غير المباشر ...

لقد كان من رأي الافرنسيين عندما كانوا اصحاب السلطة والتشريع ان
يكون الانتخاب على درجتين ، او الانتخاب غير المباشر ، فكانت الامة
تدعى لانتخاب المنتخبين الثانويين ، وهؤلاء ينتخبون النواب ، وبقي هذا
القانون يطبق حتى عام ١٩٤٧ ، الا ان الحملات التي شنتها عليه المعارضة في
مجلس عام ١٩٤٣ وخارج هذا المجلس ، والدعاية التي نظمت لمحاربته ،
واثارة الرأي العام ضده ، حملت الحكومة في ذلك الوقت ، وقد كان يرأسها
دولة جميل بك مردم بك ، على اقرار فكرة الانتخاب المباشر ، اي على

درجة واحدة ، عن غير فناعة ، حتى اني اذكر ان خالد بك العظم بعدان
اقر هذا الاسلوب الانتخابي الجديد ، قال لبغض اصحابه من رجال السياسة
« هذا فراق بيني وبينكم » . . . فرفع من ذلك الوقت فكرة النيابة من
رأسه وقبل ان يكون وزيرا مفوضا في باريز ..

ولست بحاجة لان ادلي بالادلة والبراهين على فساد اسلوب الانتخاب
المباشر في بلاد كبلادنا لاتزال حديثة العهد في الحياة النيابية ، فالتجارب
قد اثبتت بوضوح ما عانت هذه الامم من جراء هذا الاسلوب الجديد لاسيما
وحياتنا النيابية غير مبنية على اساس الأحزاب ، والانتخابات مازالت على
اساس القائمة وليس على اساس الدائرة ، والامية متفشية في البلاد
تفشيا مريعا . . .

انا لا انكر ان الانتخاب على درجة واحدة ، هو خير من الانتخاب
على درجتين ، لان الانتخاب كما يقول رجال الحقوق الدستورية « يفرض
وجود آصرة ثقة شخصية بين الناخب والمنتخب ، ولا تتوثق هذه الآصرة
الا باتصال مباشر بين الناخب ومختلف المرشحين المرادانتخابهم ، هذا
صحيح ، ولكن الامم الحديثة النشأة في الحياة النيابية قد يصعب ان يترك
لناخبين لم تهذبهم التجارب امر اختيار النواب مباشرة ، ولذلك قالوا الالباس
من ان يقوم بين الناخب والمنتخب عدة درجات في الانتخاب تكون بمناسبة
اداة تصفية . . .

لقد ظهر في التجربة والاختبار صحة هذا القول بالنسبة لبلادنا ، لاسيما
عندما كان يدعى الناخبون الاميون ، وما اكثرهم عندنا ، الى صناديق
الاقتراع ، لينتخب كل واحد منهم قائمة مؤلفة من خمسة عشر شخصا تقريبا
وهو لا يعرف عنهم شيئا ولم يسمع احدهم في حياته ، . . .
لقد كنت مرة واقفا امام صندوق الاقتراع في مركز قرية القابون ،

فجاء احد الفلاحين ليقترع وطلبوا اليه ان يختار الاشخاص الذين يثق بهم ، فقال
لاعضاء اللجنة ، يا جماعة لا تشغلوا ذمتي بدون طعمة ، فانا والله العظيم لا
اعرف واحدا من هؤلاء المرشحين ولا استطيع ان اميز الصالح منهم من
الفاقد ، فخذوا ورقتي وانتخبوا انتم عني على ذمتكم ...

وهنا هجم على الورقة عدد غير قليل من الوكلاء وهـ . اركل واحد
يرجوه ان يضع اسم موكله من المرشحين ، ولما وجد القضية عبارة عن
شوربة كما يقولون ، اخذ الورقة ومزقها وقال ،
انا لا اريد ان انتخب ولا اريد ان اشغل ذمتي ، وترك الغرفة وهو
يلعن الانتخاب وساعة الانتخاب . . .

واخذت بعد ان تركت هذا المركز الانتخابي اتحدث مع بعض
الاصحاب عن هذا الرجل الذي لم يشأ ان يشغل ذمته باشخاص لا يعرفهم
ولم يسمع عنهم ، واخيرا خرجنا بنتيجة يقرها معنا كل من اختبر الحياة
النيابية وجربها ، وهي انه لو كانت في البلاد احزاب منظمة ، لمان على هذا
الرجل الامر فانتخب قائمة الحزب الذي يثق به ، ولو كان الانتخاب على
اساس الدائرة ايضاً لسهل عليه الاختيار لانه لا يفرض عليه عندئذ الانتخاب
شخص واحد من دائرته ، ومن الطبيعي ان يكون عارفاً به او سامعاً عنه
مادام من الدائرة التي يسكنها ، واما ان لا تكون هناك احزاب منظمة ،
ولا انتخاب على اساس الدائرة ، وان يطلب من مثل هذا الناخب ، ان
يصوت الى خمسة عشر شخصاً او اكثر فهنا اشغال الذمة واشغال
الضمير . . .

واذا اراد القارىء ان يعرف رأي المفكرين من رجالات البلاد في
الانتخاب المباشر فليسمع الى حديث جرى في هذا الموضوع في اجتماع
سياسي كان الحاضرون يستعرضون فيه الاسباب التي انتهت في البلاد الى

((

الفوضى وعدم الاستقرار ، فقال بعضهم ، ان سوء تصرف رجال الحكم في الماضي كان من اهم البواعث التي دعت الى الانقلاب الاول وخرق الدستور ، وقال آخرون ، انها المطامع الشخصية التي طوحت بالاستقرار الذي كانت تتمتع به الامة ، وقال غيرهم ، ان ما اصبحت به سوريا كانت طبيعياً جداً لان الرأي العام بعد ان فشلت الامة في قضية فلسطين كان يفتش على ضحية يفتش بها خلقه ، فكان الحكم السابق هو تلك الضحية ، وكان احدهم جالساً بنصت الى جميع هذه الاحاديث فلما افرغ الجميع ما في جعبتهم نهض من مكانه وقال ،

والله للعظيم وبالله الكريم ان الذي اودى بنا الى هذا المصير هو ليس اسواء الحكم الماضي ، ولا نكبة فلسطين ، ولا المطامع ولا الانانيات ، ولكن الذي اوصلنا الى هذا ، انما هو الانتخاب المباشر فقط وحده لا غير ... فمذاق مره المجلس السابق وتبنته الحكومة في ذلك الوقت ، قلت في نفسي هذا بدا الحزب ، وهكذا كان ...

على انه وان كان هذا القول لا يخلو من مبالغة ولكني اؤيده في عدم استعدادنا لهذا النوع من الانتخابات لاننا لانزال اطفالاً في الحياة النيابية ولا يجوز ان تكلف معدنا فوق طاقتها ، فنحن ما زلنا بحاجة الى ان يقوم بين الناخب والمنتخب عدة درجات تكون بمثابة اداة تعليمية كما يقول رجال الحقوق الدستورية بشأن الامم الحديثة العهد في الحياة الديمقراطية وفي الانظمة البرلمانية ...

التكتل الانتخابي

ضروره تعاون المرشحين مادام الانتخاب على اساس القائمة —
كيف تأسس الحزب العربي ولماذا انقرض عقده — هدف رجال
السياسة من الانقسام الى الحزب — ما اسهل الانتخابيين
اعفائها عن المرحله واسعبه عن توزيع المقاعد



— مادام الانتخاب عندنا مبني على اساس القائمة وليس على اساس
الدائرة فلا بد للمرشح من التعاون مع عدد من المرشحين الآخرين ،
يتبادلون الاصوات ، ويتكاتفون على النفقات ، ويتساندون لضمان الفوز
والنجاح . . . وهذا ما سعت لتأمينه مادمت اطمع في النيابة ، وقد توفقت
الى ايجاد عدد من الاصدقاء الوطنيين الطيبين ، اصحاب الماضي الابيض ،
واتفقتا على ان نشكل معاً حزبا سياسيا يعمل في الحقل الوطني فكان الحزب
العربي . . . وقد استهدفنا فيه استقلال سوريا لتكون عضوا صحيحاً سليماً
في جسم الوطن العربي ، وفي الحقيقة ما كنا نستهدف الا النيابة عن طريقه ،
وهكذا اخذنا نعمل ونشتغل بجد ونشاط ، فعقدنا حفلات سياسية متعددة
واذعنا بيانات متنوعة ، والقينا خطبا مثيرة ، وادلينا بتصريحات كلها نقد
ومعارضة ، حتي كبر ونما ، وكثر عدد المنضمين اليه وكلهم يدعي خدمة
المصلحة العامة في الظاهر ، ويستهدف النيابة من الباطن . . . وظهر هذا

باجل بيان يوم اعلن الترشيح وتعيين موعد الانتخاب، فانه لم يبق عضوفي
هذا الحزب الا تقدم بترشيح نفسه بدون ان ينتظر قرار الهيئة المركزية في
هذا الموضوع حسب النظام الداخلي ويعلم اذا كانت سترضحه ام لا ...
وليس هذا فقط بل صار كل واحد منا يعمل مستقلا في سبيل نجاحه
ولو كان ذلك في مناوأة زميله او في مقاومته ومحاربته، مما أدى الى التنافر
والانقسام، وهكذا انفرد عقد هذا الحزب عند اول هزة انتخابية ولم
يمض على تأسيسه بضعة اشهر . . .

ولا يتوهم القارىء ان هذا هو الحزب الوحيد في البلاد الذي لم يستطع ان
يثبت امام مثل هذه العواطف، والذي اختلف اعضاؤه عند توزيع الغنائم،
فهناك تكتلات كبيرة مؤلفة من كبار رجالات البلاد، وهناك احزاب
قديمة معروفة، كلها كانت تنقسم على بعضها وتتداعى اسمها امام مثل هذه
المفريات، فكم من رجل ترك حزبه وانضم الى حزب مخاصم من اجل
وزارة، او من اجل نيابة، او من اجل وظيفة، حتى صبح فينا قول
القاتل ما أسهل الاتفاق ووعدة الصف في الاحزاب عند الحرمان وما
اصعبه عند الظفر وتوزيع الغنائم . . .

ولست اريد ان ابحت هنا في احوالنا الحزبية، فهذا موضوع سافرد له
فصلا خاصا في هذه الذكريات، وانما اقول ان النظام النيابي اذا لم
يقم على الاحزاب الصحيحة والمبادئ الواضحة فانما هو نظام فاسد، وان
البلاد اذا كانت مرتبكة في حياتها النيابية فلانها لم ترتكز بعد على
احزاب صحيحة ذات مبادئ واهداف مقررة، فكل ما فيها عبارة عن
تكتلات تتبدل خططها واهدافها بتبدل الاحوال والاوضاع، فهي مثالية
في المعارضة وواقعية في الحكم، .. ولحمة قصيرة الى تاريخ هذه الاحزاب
وتطوراتها تجعلك تضحك كثيرا، وتهزأ كثيرا، لاسيما اذا كنت مطلعا
على حقيقة تنظيم الاحزاب وتأليفها في البلاد الديمقراطية النيابية . . .

النَّجَاحُ فِي الْأَنْتِخَابَاتِ

للنجاح السلب لا يفهم المرشح إلا بها - أهل الكفآت بعد

الناس عنه النيابة - الانتخاب التوجيه ضروري للبطل الحديثة

المعهد في الحياة النيابة - الفرق بين التصويت على درجتين

والتصويت على درجة واحدة .



- بظن البعض ان اصحاب الكفآت والمقدرة واصحاب العقول
الراجعة والعلم الصحيح والماضي الناصع هم الذين يروج سوفهم في الانتخابات
وترتفع اسهمهم ، ويقبل الناس على اختيارهم وانتخابهم كوكلاء عنهم تحت
قبة البرلمان ، وان الضعفاء والجهلاء والمعروفين بسوء الاخلاق والماسمي
القدر لاخبر لهم في هذه السوق ولا نصيب . . . وهذا امر طبيعي لان
الانسان عندما يعمد الى توكل وكيل وكيل عنه لا يختاره الا من اصحاب
الكفآت المعروفين بالنزاهة والامانة والاخلاص ، فلا يعقل اذن ان تختار
الامة وكلاءها من غير هذا العيار . . .

ولكن الوقائع في الانتخابات دلت على غير ذلك ، واثبتت ان للنجاح
عوامل غير المقدرة والكفاءة والاخلاص ، فنجمع في المجالس الماضية عندنا

كثيرون ما كان ينتظرن نجاحهم ، وفشل كثيرون ما كان يتوقع فشلهم
وما سبب نجاح هؤلاء وفشل أولئك ، الا ان الاولين استطاعوا ان
يؤمنوا اسباب النجاح فصاروا نواباً ، وأولئك جهلوا مثل هذه الاسباب
والعوامل فخسروا النيابة وتركوا غيرهم يظهر عليهم ، وهكذا نستطيع ان
نصل الى حقيقة ثابتة في الانتخابات في بلادنا ، وهي ان الفوز بالنيابة لم يكن
في يوم من الايام دليلاً على التفوق بالعلم والمقدرة الوطنية والاخلاص ،
وانما هو نتيجة تأمين الطرق الموصلة اليها ، فاذا سلكها الجاهل استطاع ان
يدركها ، واذا غفل عنها العالم الكف ، خسرها وفشل في معتركها ،

ولما كان اصحاب الكفآت يعتمدون غالباً في المعارك الانتخابية على
كفاءتهم ومقدرتهم اكثر مما يعتمدون على هذه الوسائل والاساليب فقد
قل عددهم في المجالس النيابية في هذه البلاد ، وطفى الجهل على العلم في كل
معركة انتخابية ، واذا اُضيفت الى ذلك قلة وعي الامة وانتباهتها ، وعدم
استطاعتها التمييز بين الصالح والطالح ، والنفع والسمين ، تحققت لديك
هذه الوقائع المرة ، ولذلك فاني ، لولا ان اتهم بالرجعية ، لنصحت بالنعين
في تشكيل المجالس على الانتخاب ، لان الحكومات مهما كانت رديئة وغير
صالحة لا تستهدف عند تعيينها الاعضاء الا كل عالم مقتدر شريف وذلك خوفاً
من ضجة الرأي العام ونقمة ، في حين ان الناحين لا يتقيدون بمثل هذه
الاعتبارات لاسيما اذا كانوا حديثي العهد في الحياة النيابية ، والمجالس التي
تشكلت في بلادنا كانت خير دليل على صحة هذا القول ، فما جاء منها عن
طريقة التعيين كان ارقى وافضل مما جاء عن طريقة الانتخاب

واذا كان التعيين لا يتفق مع الحياة النيابية الصحيحة ، ولا يجوز البحث
فيه في هذا العصر الديمقراطي البرلماني ، فليكن الانتخاب تربياً منه ، او
بعبارة الطف ، فليكن موجهاً من قبل الحكومة ، لاسيما اذا كان في بلاد

مثل بلادنا لا تقوم على اسس نيابية صحيحة ، ولم تتم فيها القابلية للبدا الديمقراطية ، ولهذا فاني اقول ، انه كلما كان الانتخاب قريبا من التعيين في البلاد الحديثة العهد في الحياة النيابية كان اصح واسلم ، واذا كنت من القائلين بالانتخاب على درجتين وليس على درجة واحدة مع ما في ذلك من المخالفة الصريحة للرأي العام المندفع ، فلاني اعتقد ان في الانتخاب على درجتين تستطيع الحكومة ان توجه الانتخاب كما تشاء وفي الانتخاب على درجة واحدة تفقد فيها قيادتها وعندما تفقد هذه القيادة وتصبح بيد الامة وهي لم تهذبها التجارب ، حرية الاختيار ، لا تضمن ان يصل اصحاب الكفاءات الى المجلس ليشتروا لك قوانين البلاد ويدافعوا عن حريتها واستقلالها

وفي اعتقادي انه لا يجوز للامم الحديثة النشأة ان يترك لها امر اختيار النواب مباشرة ، فمن الضروري ان يقوم بين الناخب والمنتخب عدة درجات في الانتخاب تكون بمثابة اداة تصفية من جهة وتساعد على التوجيه الانتخابي من جهة اخرى كما بينت ذلك في فصل سابق ، وعندها لا يدخل الى البرلمان الا من كان اهلا قادرا على خدمة امته وبلاده ، وهذا مراعاة دستور فرنسا الصادر عام ١٩٧١ اذ اخذ بأسلوب التصويت غير المباشر لتحقيق هذه الغاية ، كما راعاه اكثر دساتير الامم في بدء نشأتها . . .



وسائل النجاح في الانتخابات

لماذا فشل الوطنيون في انتخابات ١٩٤٧ - تأثير الطل والوحد

في انتخابات المباشرة - انتخابات المباشرة كان صهيديا بالنتيجة

للمرشحين - التاكيد على انتخاب



- عندما استطعت ان ادخل اسمي في قائمة الوطنيين الانتخابية التي ترأسها دولة لطفي بك الحفار ، اخذ الناس يهنئونني سلفا بالنيابة ، وربما كان ذلك لاعتقادهم بان قائمة تضم نخبة من اولئك الذين بنوا هذا الاستقلال بجهدهم وجهودهم ودموعهم والامهم لا يمكن ان تفشل ، ولا يتوقع لها الا الفوز والنجاح

وزاد في اعتقادي واعتقاد الجميع بنجاح هذه القائمة ذلك الاجتماع الانتخابي الضخم الذي عقده الوطنيون في قهوة الدونبارك لدعمها وتأييدها فقد كان يضم الوفاً من الدمشقيين على اختلافهم وكلهم يهتفون لتلك القائمة ويحيون اعضاءها ، وقد كنت انا من جملة الخطباء فصفقوا لي كثيراً وهتفوا كثيراً

ولم تكن تلك العاطفة التي اظهرها المجتمعون نحو رجالات البلاد بجديده على اعضاء القائمة ، ولا على الوطنيين الذين علموا الامة معنى النضال

والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال ، فقد لمسوها منهم في شتى المناسبات ،
واعربوا عنها في كل فرصة سانحة وكانوا موضع ثقتهم في مختلف الانتخابات ،
فما غيروا ولا بدلوا ، ولهذا فلم يستغرب الناس نجاح ذلك الاجتماع الانتخابي
الكبير ، كما انه لم يخطر على بال احد الا فوز هذه القائمة وظفرها . . .

ومع ذلك فالقائمة قد فشلت ، لقد فشل اولئك الذين ضحوا كثيرا
واعتقلوا مرارا في سبيل عقيدتهم ومبادئهم ، لقد فشل اولئك الذين ابوا ان
يحنوا رؤوسهم الى الاجنبي فامتلت منهم منافي حسنة واميون وسجون
راسيا وارواد والمزده ، ليفوز اولئك الذين ماساهموا في بناء هذا الوطن ولا
عملوا من اجله . . .

فماذا تفسر هذا الفشل ، وما هي اسبابه ودواعيه ؟؟؟ . . .
لقد اراد البعض منهم ان يتهم دولة جميل بك مردم بك ، وقد كان
رئيس وزارة ، بانه كان سبب هذا الفشل وذلك بغض الطرف عن مساعدة
اخوانه ورفاقه في الجهاد وفسحة المجال لخصومهم يعملون فيهم هداما وتشيما
حتى غلبوا على امرهم ، واتهم البعض الاخر فخامة شكري بك القوتلي
بانه وهو رئيس جمهورية لم يشمل بعنايته اخوانه الوطنيين في تلك الانتخابات
فترك جميل بك يمشي على سياسة الحياد بدون ان يضع حدا لهجمات الخصوم
ودعاياتهم المؤذية . . .

على اني اعتقد ان هذه الاتهامات كلها انما هي نفثة مغلوب فاشل ،
والحقيقة ان سبب هذا الفشل هو ليس دولة جميل بك مردم بك ولا فخامة
شكري بك القوتلي ، ولكنه عدم خبرة الوطنيين (بالتناكيتك) الانتخابي بعد
ان صار الانتخاب في البلاد على درجة واحدة . . .

لقد اعتاد الوطنيون ممارسة الانتخاب على درجتين ، وبرعوا فيها كثيرا
وعندما اقدموا على انتخاب عام ١٩٤٧ ، وهي انتخابات مباشرة دخلوا

اليها بعقليتهم القذية فارادوا ان يعالجوها كما كانوا يعالجون الانتخابات
الماضية ففشلوا ، وقد فاتهم ان للانتخابات المباشرة (تاكتيك) يختلف كل
الاختلاف عن تاكتيك الانتخابات غير المباشرة ، وان هذه تحتاج الى خبرة
ودراية ومعرفة لم تتوفر لهم ولم يتعودوها . . .

لقد شعر اولئك الحصوم المنافسون بحملهم معرفة التاكتيك الانتخابي
على درجة واحدة فجاءوا بخبير مصري يرشدهم الى الاساليب الناجحة التي
يتطلبها هذا النوع من الانتخابات ، والى الطرق التي يجب ان يسلكوها
ليفوزوا وينجحوا ، فعملوا باشاراته ونصائحه وفازوا ، ففشل الوطنيون
اذن لم يكن بسبب زيد او عمر من الناس ، ولا بسبب اعراض الامة عنهم
وقد كانوا دائما موضع ثقته وتأييدها ، وانما كان لجملهم الاساليب التي لا
بد منها للنجاح في الانتخابات المباشرة ففعلوا عنها وفشلوا . . .
بقي علينا ان نسأل عن هذه الاساليب التي يجب ان يتدرب بها المرشح
ليضمن النيابة . . .

لقد قال لي احد الخبراء الذين عانوا قضايا الانتخابات المباشرة زمنا
في مصر ، انه لابد للنجاح فيها من امرين اثنين ، هما ، المال والوكلاء ، فبقدر ما
ترصد للمعركة الانتخابية من الاموال ، أو بقدر ماتتطيع ان تؤمن لك
وكلاء مخلصين يقفون امام صناديق الاقتراع لاصطياد الاصوات ، بقدر ما
يكون حظك بالنجاح والظفر ، وهذا ما لا تتطلبه الانتخابات على درجتين ، لان
المال لا يلعب فيها اي دور كما ان الوكلاء لا يكون لهم اي تأثير ، وقد
ايدت التجارب في الانتخابات الماضية صحة هذا القول ، لان ثمانين بالمائة
من المنتخبين الثانويين الذين مروا امام صناديق البلديات لم يكونوا
ليتأثروا الا بضمايرهم وعقائدهم ، ولا ابالغ اذا قلت ، وهذه شهادة للتاريخ ،
ان هؤلاء المنتخبين الثانويين كانوا في جميع الادوار سبياح هذا الاستقلال

وحنيئه المنيع ، فما لانوا ولا استكانوا بالرغم عن انواع المفريات من جهة ،
وضروب التهديد من جهة اخرى ...

زارني مرة احد زعماء الاحياء بدمشق وهو من اصحاب الخبرة في قضايا
الانتخابات فقال ، انني استطيع ان اجعل من اي كان نائبا ...
قلت له وكيف ذلك ؟

قال ، بان تجمع خارج غرفة الاقتراع عدداً من الشباب للضغط على
الناخبين ، وان تجمع امام الصندوق عدداً من الوكلاء ينتشرون في تلك الغرفة
لقصص الاصوات ، فالناخب الذي يدخل مثل هذا المحيط يجبر ان ينتخب
غيرك والذي لا يقصد انتخابك لا يدخل هذه الغرفة بالمرّة ...

وقد ابد هذا القول نسيب بك البكري فقصص على اثر فشله في
الانتخابات الاخيرة مبلغ تأثير الوكلاء في هذا الفشل فقال ، لقد بلغ من
تأثيرهم ان حملوا اقرب الناس الي على ان ينتخب غيري ، وجاء بحكاية (ابو
راشد المصوبن) كمثل على ذلك ، فقال ، اني زبون لابو راشد يصوبني في
الحمام منذ عشرين سنة ، وهو ينظر الي نظرة العبد الى سيده ، او الى ولي نعمته ،
ومع ذلك فهو يوم الانتخاب لم ينتخبني ، ولما سألته ، لماذا لم تنتخبني يا ابو
راشد ، اجاب ، لقد دخل الوكلاء الى غرفة الاقتراع مثل (العرب
بالعصاح) فما وجدت نفسي الا مساقا معهم اضع الورقة التي كتبوها لي
بدون ان اعلم ماذا كتبوا فيها او من هو الذي انتخبوه ...

هذه كلها امثلة تدل على ما للوكلاء من تأثير ، وعلى ان ادارك النيابة
في الانتخابات المباشرة لا يتوقف على عبقرية المرشح ولا على مقدورته
وكفاءته وطول باعه في العلم والمعرفة بقدر ما يتوقف على تلك الوسائل
التي اتيت على ذكرها لا سيما في امة لم تهذبها التجارب وتعقلها الاختبارات
ولم تبين حياتها النيابية على اسس متينة صحيحة ..

التزوير في الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

الانتخاب المباشر اسهل للتزوير من الانتخاب غير المباشر - مواقف
المتخمين الثانويين المشرفة في الانتخابات التي مرت بالمرور -

المراحل التي يسهل فيها التزوير في الانتخاب المباشر



- كانت ضجة القائلين بتغيير قانون الانتخاب القديم ، وجملة على درجة واحدة بعد ان كان على درجتين ، هو ان في الانتخاب على درجة واحدة تتجلى ارادة الامة الصحيحة فيصعب على الحكومات ان تزور او تتلاعب في العمليات الانتخابية او تؤثر في الناخبين ، ولكن ثبت بالتجربة ان مجال التزوير والتلاعب في الانتخاب على درجة واحدة اوسع واغوى ، وتأثير الحكومات في توجيهه اشد واوسع مدى

فعندما كان الانتخاب على درجتين ، كان انتخاب النواب بيد المنتخبين الثانويين ، وليس بيد الناخبين مباشرة ، واكثرية هؤلاء المنتخبين الثانويين هم من اصحاب النفوذ والكلمة في مناطقهم والزعماء في دوائرهم ، والمعروفين بعقيدتهم ووطنيتهم وماضيهم ، فمن الصعب اذن ان يتأثروا بتوجيه حكومة او برأي رئيس او وزير اذا لم يتفق ذلك وعقيدتهم وسياستهم التي يتمشون عليها ، ولو كان هؤلاء المنتخبون الثانويون يتأثرون بتوجيه الحكومات

وبنفوذها لما صمدوا زمن الانتداب في وجه الافرنسيين ولما وصل الى تلك المجالس الا اخلص الوطنيين واصلبهم عودا بالرغم عن التهديدات المختلفة والمغريات المتعددة التي تعرضوا بها ، واني لا ذكر بهذه المناسبة انتخابات عام ١٩٢٨ التي كان يديرها رئيس الحكومة في ذلك الوقت المرحوم الشيخ تاج الدين الحسيني ، فقد بعث رحمه الله الى الميدان بثلاثين سيارة لتنقل المنتخبين الثانويين هناك الى القصر البلدي املا بان ينتخبوا قائمته ولكن اولئك المنتخبين رفضوا ان يركبوا سيارات الحكومة بدون ان ينتخبوا قائمتها فأعادوها الى مرسلها وجاؤوا مشيا على اقدامهم ينتخبوا القائمة الوطنية بالاجماع بدون ان يشذ واحد منهم . .

وما دمت في بحث المنتخبين الثانويين فلا يسعني سوى ان اذكر للتاريخ تلك المواقف المشرفة التي وقفوها في شتى ادوار الانتداب ، وفي شتى مراحل الجهاد ، فقد كانوا في كل انتخاب السور المنيع الذي ارتدت عنه ارادة الافرنسيين فتحطمت تحطيا ، وكانت ارادة الامة بفضلهم هي الفائزة على ارادة المستعمرين وقائمة الوطنيين بعمومهم هي الناجحة على قائمة الحكومة . . .

اما في الانتخابات على درجة واحدة لاسيما اذا كانت على اساس القائمة فمن السهل ان تعرف تأثير الحكومات فيها اذا عرفت ان هناك مناطق انتخابية كحمص مثلا قد تؤلف من مئات من الكيلو مترات وعلى المرشح الحر ان يجوبها من اقصاها الى اقصاها ليؤمن الاصوات التي تضمن نجاحه ، في حين ان مرشح الحكومة يستطيع ان ينام مرتاح البال مادام هناك مدراء نواحي وقائمقامون يشتغلون ويعملون لنجاحه ، وهكذا فشلت قوائم المعارضة في كل الانتخابات التي وقعت على اساس الانتخاب المباشر ، لانه لا يوجد مرشح او مرشحون يستطيعون ان يجوبوا هذه الكينومتترات

المتعددة لتأمين الاصوات المطلوبة للنجاح ، فاذا عرفت ان المرشح في حمص
مثلا يحتاج الى اصوات تدمر ، واذا عرفت ان تدمر ، تبعد نحو مائتي كيلو متراً
عن حمص ادر كـت لماذا تنجح قوائم الحكومة في مثل هذه الاحوال ولماذا
تفشل القوائم المعارضة والمستقلة ،

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فاذا كان التزوير في الانتخابات غير
المباشرة يمكن وقوعه في حالتين ، عند انتخاب المنتخبين الثانويين وفي البلدية
فان التزوير في الانتخابات المباشرة يقع في عدة حالات ، اولاً ، عند الانتخاب
بالتأثير على الناخبين ، ثانياً ، عند فرز الاصوات في المنطقة الانتخابية ، ثالثاً ،
عند قراءتها وتدوينها هناك ، رابعاً ، عند القراءة في البلدية وتدوينها وهكذا
استطيع ان اقول ان المراحل التي يمكن التزوير فيها في الانتخاب المباشر
هي اكثر من المراحل التي يمكن التزوير فيها في الانتخاب غير المباشر ،
هذا فضلاً عن ان النجاح في الانتخاب المباشر مؤمن للاغنياء اصحاب
الثروات الطويلة العريضة اما في الانتخاب غير المباشر فان المال قل ان
يكون له التأثير المطلوب فأكثرية المنتخبين الثانويين لا يبايعون ولا
يشترون وقد برهنا على ذلك في شتى الادوار ،



الانتخابات التكميلية أو بالوتاج

الانتخاب المباشر لا يفضى مع مبدأ البالوتاج — لماذا لا يكونه
الفوز لمن يحوز الأكثرية النسبية — المشاكل التي تتعرض
لها الدولة والحكومة بسبب البالوتاج —
البالوتاج وقضية الأقليات



— من المضحكات في قانون الانتخابات السابق ، والقانون الجديد
المعدل ، والمعمول به اليوم ، هو شموله مبدأ البالوتاج ، مع أنه مبني على
أساس الانتخاب المباشر ، وهكذا فإذا صدق أن فازت كل القائمة في
الدورة الانتخابية الأولى ما عدا مرشح واحد لم يحوز الأكثرية المطلقة
المشروطة للنجاح ، فإن الحكومة مجبرة على فتح باب انتخابات تكميلية
جديدة تدعو إليها ناخبي المنطقة برمتهم لتخوضها وتحمل أعبائها من أجل هذا
المرشح الفرد ، كما وقع ذلك عام ١٩٤٩ في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية
أذ رسب في البالوتاج مرشحان لكروسي واحد وهو الكروسي المسيحي في
نمشق فاضطرت الحكومة والامة على خوض معركة انتخابية جديدة تتحمل
ما تتحملة من أعباء ونفقات وتدابير لانتخاب نائب واحد فقط لا غير ،
وهذا ما كان يجب أن تنتبه إليه الحكومات عند وضعها قانون الانتخابات

لقد انتقد الناس كثيرا هذا الاسلوب الذي تمشي عليه البلاد عدمنا
فكرت الحكومة بتعديل القانون الانتخابي واظهروا صعوبة التوفيق بين
البالوتاج والانتخابات المباشرة ، وقالوا بوجوب جعل الفوز بالنيابة لمن يحرز
الاكثرية النسبية في دورة انتخابية واحدة كما هي الحالة في إنجلترا ، ولكنني
لست ادري لماذا لم تعغ الى مثل هذه الملاحظات الصحيحة بالرغم عن ظهور
مسارعي البالوتاج بالتجربة والاختبار ، فالبالوتاج في الانتخابات لا يسبب
مشاكل يصعب حلها كالتى اشرت اليها في بدء الكلام ، ولكنه يعكس
نقاءها وصفاءها ويمهد سبل التزوير والخداع ، لان الانتخاب في الدورة
الاولى ، يجري كما هو معلوم بدافع الحماس وبكل يقظة واخلاص وانتباه
بينما انه يجري في البالوتاج بكثير من عدم الاكتراث والاهتمام فليل عدد
الناخبين وتسهل اسباب الغش والتزوير بعد ان يكون الملل قد استولى
على النفوس واصبح الناخبون لا يبالون بالنجح زيدا ام فشلهم ، لان لهم
من مشاكلهم وقضاياهم الخاصة ما لا يجوز اهمالها او تركها من اجل قضايا
انتخابية تكميلية ...

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ففي البالوتاج كما هو معلوم تجري مساومات
بين المرشحين الباقين على اكتاف هذه الامة كان يتنازل زيد لمصلحة عمر
مثلا لقاء بعض المال ، وعندئذ يصبح الناخبون امام امر واقع وهو
انتخاب من لا يطبقون انتخابه لانه يبقى وحده في الميدان ، وفي هذا
شيء من خداع الهيئة الانتخابية ، والتلاعب بارادة الامة ، وهو ما لا يجوز
ان يفسح له المجال في القوانين الانتخابية ...

على ان اهم عقدة ظهرت في البالوتاج عند التطبيق ، واشغلت الرأي
العام والصحافة ورجال القانون طويلا في انتخابات عام ١٩٤٧ هي قضية
الاقليات ، فموجب هذا القانون المعمول به لا يدخل المرشح البالوتاج

الا اذا حاز عشرة بالمئة من الاصوات ، وقد ظهر في الانتخابات الاخيرة ان هناك قوائم متعددة قد وضعت في صندوق الاقتراع بدون ان تتضمن اسماء مرشحي الاقليات ، فكيف يجب ان تحسب هذه الاوراق ، هل تحسب في عداد حساب الاكثرية ام لا ؟ وهل ان مرشح الاقليات يفوز بالنيابة اذا حاز اكثرية الاصوات التي تصيب القائمة برمتها ؟

لقد كانت هذه القضية موضع اخذ ورد طويلين ، وذلك بسبب ظهور اوراق كثيرة في صناديق الانتخابات خالية من اسماء المرشحين غير المسلمين فاذا حافظنا على مبدأ البالوتاج في مثل هذه الاحوال ، وعلى ان المرشح مهما كان مذهبه لا يتدخل في الانتخابات التكميلية الا اذا احرز عشر اصوات الناخبين ، فقد نقع امام مشكلة خطيرة وهو عدم امكان دخول المرشحين غير المسلمين في معركة البالوتاج باعتبار انهم لم يفوزوا بهذه النسبة ، وعندئذ اما ان نضطر لان نستغني عن هؤلاء المرشحين باعتبار انهم غير حائزين النسبة التي تخولهم دخول المعركة التكميلية ، وهذه مخالفة صريحة للدستور ، وأما أن نفتح باب انتخابات جديدة لمرشحي غير المسلمين فقط ؛ وهذا بما لم ينص عليه القانون ، وبما لم يسبق له مثيل في قوانين الانتخابات في العالم ،

على اننا كنا نستغني عن كل هذه المشاكل لو رفعنا من قانوننا مبدأ البالوتاج وجعلنا الفوز في دورة انتخابية واحدة بالنسبة للمرشح الذي نال عددا من الاصوات يفوق ماناله الاخرون

لقد كانت هذه المشكلة من اهم مشاكل انتخابات عام ١٩٤٧ وكانت مرتعا للحزبيات والانانيات والاحقاد . وهذا موضوع سأرجع اليه عند البحث في قضية الطعون بالنظر للاهمية التي لاقاها بين النواب وتكتلاتهم في ذلك المجلس . .

قلق المرشح وهزء الناخب

رعونة المرشح - قلقه الدائم واضطرابه - تخوفه من القتل -

تلاعب النافعين - واستغلالهم الموقف - رواج سوء

الكذب والخداع - نزول المرشح في مقبرة الناس -

هل نستهل هذه اللعبة كل هذه الرعدة ؟



- يقولون، ان صاحب الحاجة ارعن . . . وهذا صحيح ، ولكني
اعتقد انه مهما بلغت منه الرعونة من اجل حاجته فانها لا تبلغ مبلغها من
المرشح الذي يقرر خوض المعركة الانتخابية . . . انه يصاب بنوع من
القلق والاضطراب والتوتر في الاعصاب لا يصاب بمثله مجنون ، فهو اذا عوى
الكلب تشائم من عوائه ، واذا رأى الهلال على وجه صديق تخوف ان
يكون شهره فشل وخذلان ، واذا مر بناخب من اصحاب النفوذ وحياء
يبرود استنتج من ذلك انه سيكون خصمه غداً في الانتخابات ، فلا ينام
الليل وهو يضرب اخماساً باسداس ، ويحسب لهذا الفتور حساباً ، واذا
ابتسم له وزير او ضحك في وجهه مدير عاد الى منزله يطمئن امراته واولاده
بتلك الابتسامة التي يقدر مغزاها فيرقص لها طرباً وابتهاجاً ، ويبني عليها

القصور والعلاي ، وهكذا فهو يستمر طول مدة الترشيح تتقافه عوامل
البأس تارة وعوامل التفاؤل تارة أخرى ، فيينا يكون باسمًا ضاحكاً تراه عابساً
حانقاً ، اذ ان كلمة واحدة تحمله على التفاؤل وكلمة مثلها ترميه في ظلمة من
البأس والقنوط . . .

وهذا الداء الذي يصاب به المرشح في زمن الانتخابات ، يبدل في
عقليته واخلاقه ، فاذا كان متوفعاً متكبراً نزل عن عليائه ليجالس احقر
ناخب ويداري اصغر انسان ، واذا كان مقترأً بخيلاً انقلب الى كريم مبذر
ينفق الليرة كأنها غرش ولا يحسب حساباً للفقير ، واذا كان اثنانياً محباً لذاته
انقلب الى فاعل خير يلبي خدمات الناس ويساعدهم على قضاء حاجاتهم ،
فيفتح بيته للصادي والغادي ، ويداري الصغير قبل الكبير ، ويساير كل
فرد من الناس حسب اهوائه وميوله ، واذا مشى راح يوزع ابتساماته ذات
اليمن وذات الشمال ، واذا جلس في مقهى او ملهى كان جميع من فيه على
حسابه ونقته ، واذا كلفه احداهم ان يمشي معه شبرا مشى متراً ، فلا يطلب
منه اجراً ولا يطلب منه شكراً ، بل كل ما يبتغيه هو ان يضمن ارضاء
هذا الناخب ويضمن عطفه ونصرته . . .

هذا ما يتعلق بالمرشح ، واما الناخب ، فهو يدرك خفته ورعوته
فيستغلها ، فاذا كان طامعاً بما له حلبة حتى اخر غرش في محفظته ، واذا كان
من اصحاب البطون الكبيرة حملة على اقامة الحفلات والولائم ليملي بطنه
بكل طيب ولذيد ، واذا كانت له قضية معقدة ، وكان هذا المرشح من
اصحاب النفوذ ، استخدمه ليحلها له بنفوذه ويؤمن نتائجها كما يشتهي
ويريد ، . . . وهنا يروج سوق الكذب والخداع ، فهويقطع لك الوعود
بمساعديك ويحلف الايامين المغلظة على ذلك ، كما يحلف لحصنك ويقطع له
العهد والوعود ، وهو فوق ذلك لا ينجل ان يحضر حفلتك ويخرج منها ليحضر

حفلة خصمك او مأدبته ، او اجتماعاته ، . . . انه يضحك منك كما يضحك
من خصمك ، ويهزأ منك كما يهزأ من خصمك ، ويكذب عليك كما يكذب
على خصمك ، يجتمع اليك فيظهر اعجابه بك وانك اهل لما اقدمت عليه ،
فاذا تركك استخف بك امام خصمك ليظهر اعجابه به وباهليته ، وهكذا
دواليك حتى يتم الانتخاب ، والمرشحون المساكين يصدقون مثل هذه
الاكاذيب ويتخذونها حقائق صحيحة فينبون عليها القصور والعالي في
تحقيق امانهم وادراك غاياتهم . . .

وفوق هذا كله ، فان المرشح ينزل في (مقلاية الناس) ويصبح مضغة
في افواههم وموضوع حديثهم وتندبرهم في اجتماعاتهم وجلساتهم وسهراتهم
وانديتهم ، فهذا يعود بالذاكرة الى ماضيه ليفتح صحائف كانت مطوية على
عيوبه ونقائصه ، وهذا ينبش عنه حكايات وقصص لم تكن لتعرف لولا هذه
الانتخابات ، وهذا يعود الى اصله وفصله وشجرة عائلته وكيف كان ابوه
وجده من قبله ، وكيف كانت امه واخواته في الزمن الغابر ، وهذا يهزأ به
لاقدامه على ما ليس اهلا له ، والحلاصة فانه لا يكفي هذا المسكين ما يصاب
به من تلاعب الناحيين وتلونهم منه ، وما يتحمله في معاشرتهم من غلاظاتهم
ومطاليهم حتى يجد نفسه على مشرحة عامة وكل فرد من الناس يحاول ان
يد اليه مبضعه ليشرحه تشريحا دقيقا فلا يترك فيه دخيلة الا كشفها ولا
سريرة الا واعلنها . . .

هذه هي حالة المرشح المسكين ، وهذا هو الدور الذي يمر به في
معصرة الانتخاب ، ولا اكنم القارىء اذا قلت اني انا ايضا قد مررت به
ولقيت فيه العجب العجائب ، فتحملت ما تحملت حتى وصلت الى النيابة ،
فلما وصلت اليها ومارستها زمنا غير قصير ووقفت على دخائلها وبواطنها
وحت اسأل نفسي ، واسأل زملائي النواب ، بعد ان استعرضت الماضي
والطريق الموصل اليها ، (اتساهل هذه الكعكة كل هذه الدعكة) ??

الأصوات ضمن محرمة حمراء

صورة من صور الانتخابات عندما - ناخبون يراعون بالمراد العلني

- كيف كانت أصواتهم تقرر ضمن محرمة حمراء -

الخطابة وتأثيرها على الناخبين عندما -

كفاءتنا الانتخابية



- جاءني في يوم الانتخاب صديق مخلص وقال لي ، لقد كنت الآن في مركز الطائفة الفلانية ، ولا حاجة لذكر الاسماء هنا ، فرأيت هناك الناخبين ، وهم كثير ، حينئذ اري لا يعرفون من ينتخبون ، فاذا ذهبت اليهم وكشفت لهم عن خطتك وهدفك واستعدادك للخدمة ضمنهم وكانوا عوناً لك على الفوز والنجاح ،

فشكرته على هذه النصيحة ، وذهبت برفقته الى المركز الانتخابي وكني أمل بان استطيع ان استبيل هذا العدد الكبير من الناخبين الي ، لا سيما وانا اشعر بنفسي المقدرة على الخطابة وايقاد الحماس في صدور الناس ، وعندما وصلت الى ذلك المركز استقبلني فريق من ابناء الطائفة بالترحيب والتصفيق والتهاف ثم قادوني الى صالون متسع كان يجلس فيه على

شكل دائرة عدد من زعمائها واعضاء مجلسها المالي، فنهضوا لاستقبالى ودعوني الى صدر المكان، فجلست وبعد التحية والسلامات والسؤال عن الصحة والعافية والاحوال، اخذت اتحدث في الانتخابات بعد ان جمعت ما عندي من بلاغة وبيان، وتطرق بي الحديث الى خطبة طويلة عريضة صفقوا لها كثيرا وهتفوا لي وانا القيا كثيرا...

وعندما انتهيت التفت الى صديقي ونظر الى نظرة كأنه كان يريد ان يقول لي فيها، لقد عرفت كيف تستميلهم وكيف تنتزع عطفهم عليك، وشعرت انما ايضا بهذا العطف بما لاحظته على وجوه الحاضرين فقلت بنفسى، انه لفوز باهر وما دمت قد ضمننت هذه الاصوات فقد ضمننت الفوز في انتخابات الدائرة...

الا ان حساب السرايا لم يأت مطابقا لحساب القرايا، كما يقول المثل الدارج، فبعد انتهاء تلك الخطبة وسكون عاصفة التصفيق والهتاف، التفت الى اكبرهم سنا، وكان يحمل محرمة حمراء في يده وقال، انك بدون شك تطلب ناخبين ينتخبونك...

قلت، انى ماجئت استجدي اصواتا، ولكنى جئت اعرض بضاعتى عليكم، فاذا رأيتموها تتفق مع مبادئكم وخططكم انتخبوني والا فليس لي ان اشغل ضميركم وذمتكم بانتخابى،

فقال لي، ان عندنا ثلاثائة ناخب وهم كلهم مستعدون ان ينتخبوك.. قلت له، بارك الله فيهم وقدرنا على ان نخدمكم ونقوم بواجبنا نحوكم، لقد قلت هذا وانا معتقد ان الاخوان قد اقتنعوا بما ادليت، وصدقوا ما قلت، فقرروا ان يناصروني ويؤيدوني...

ولكن قبل ان اتم عبارات الشكر لهم تابع صاحبنا حديثه وقال، ان اصوات هؤلاء الناخبين هي ضمن هذه المحرمة، ففيها ثلاثائة (هوية)

لثلاثائة ناخب وأصحابها على استعداد كما قلت لك لان ينتخبوك ، فكم تدفع بهذه المحرمة ...

فسكت هو وسكت انا برهة رحت اسأل نفسي فيها ماذا يقصد حضرة بهذا الطلب... وتظاهرت بانني لم افهم قصده ، فأعدت عليه السؤال وقلت له ، لم افهم ماذا تريد ان تقول ،

قال لي بكل صراحة ووضوح ، ان في هذه المحرمة ثلاثمائة (ورقة هوية) ثلاثمائة ناخب ، وقد دفع لنا احد المرشحين الذي كان هنا قبل نصف ساعة الفبي ليرة سورية ، فهل انت على استعداد لان تزيد عليه ??? ..

وهنا لم استطع ان املك نفسي فنهضت بجدة وقلت لهم ، ملعون كل من زاد ضرراً ، فאלله يبارك لمن دفع لكم الفبي ليرة سورية.. وانسجت من الساحة بلا سلام ولا كلام ...

ان هذه الحادثة ارددها حتى اليوم في كل مناسبة ، واتخذ منها حجة ودليلاً على مقدار كفاءتنا في الحياة النيابية الديمقراطية ، اصوات تعرض بالميزاد ضمن محرمة حمراء !!!



التزوير شكوى الفاشلين دائماً

منى قلوب الانتخابات صحيحة ومعنى قلوب مزورة بالنسبة

الى المرشحين - مرشحون اشتركوا في عمليات تزوير

ولما فشلوا قاموا بنافون بتزويرها -

فصلى وعطبا في هذا الموضوع



- تكون الانتخابات عادة صحيحة بالنسبة للناجحين الفائزين فقط ،
وتكون مزورة وغير صحيحة بالنسبة للفاشلين الخاسرين ، وفي الماضي القريب
والبعيد صفحات مضحكة مبكية معاً حول هذا الموضوع ، فالمرشح الفاشل
هو وحده الذي كان يدعي التزوير في الانتخابات ويطالب بفسخها واعادتها
والمرشح الفائز هو وحده المدافع عنها والقائل بصحتها ونزاهتها واستقامتها ،
والامة تقف موقف المتفرج فتعزي الفاشلين وتنهى الفائزين . . .
واغرب من هذا ان المرشح يرضى بالتزوير اثناء عملية الانتخاب ويسكت
عنه ويستتر عليه اذا كان يعتقد انه في مصلحته ، فاذا وجد عند النتيجة
انه كان في مصلحة خصمه ملأ الدنيا بالشكوى والضجيج ، وبالحراج

والاحتجاج ونادى بالويل والثبور وعظائم الامور ، وقد وقع مثل هذا في انتخابات عام ١٩٤٧ التي خضتها وفي الانتخابات التي سبقتها والتي تليها ، ففي ليلة من الليالي الانتخابية اجتمعت صدفة باحد الاصدقاء المرشحين ، وقد كان في اليوم الثاني موعد الانتخابات التكميلية ، فبادرني بالحديث وقال ،

بلغني ان الحكومة تنوي ان تتدخل بصورة جدية في انتخابات الهند لمصلحة بعض المرشحين ، فوالله ثم والله اذا شعرت غدا ان هناك شيئا من هذا القبيل فلاذ كينها ثورة لاهبة تأكل الاخضر واليابس ، . . .

لقد كان يقول ذلك وهو يفور بالالم والتأثر والحماس ، فأخذت اهدى من روعه ، واسكن غضبه وثورته بقولي ، نعم ، ان الحكومة عازمت على ان تزور ولكن الذي تأكدته ان اسمك سيكون بين اولئك الذين ستعمل على انجاحهم ولو بالتزوير ، وقد اطلعت بأمر عيني على هذه القائمة فلا مجال لك هنا ، واسمك مقيد فيها . . .

فسكت صاحبنا قليلا وبعد ان اشعل سيكارتة ، التفت اني وقال بي بكل هدوء ،

وهل انت متيقن من ذلك ،

قلت له كل اليقين . . . افلا تقبل بالتزوير اذن مادام لمصلحتك ؟ ؟

وهنا شحط من سيكارتة شحطة عميقة ثم قال ،

اقبل ، ولكن بشرط واحد

قلت له ، وما هو هذا الشرط ؟ ؟

قال بشرط ان لا تسفك نقطة دم واحدة في المدينة . . .

وهكذا تفاهنا ، وذهب كل منا الى منزله لينام مطمئناً ، وفي اليوم

الثاني جرت الانتخابات وفاز صاحبنا باكثرية لم يحرزها اي زعيم مطاع

في الدنيا... وقد حضرته في احدى الجلسات يدافع عن صحة ذلك الانتخاب الذي جرى بكل قوة وحماس فضحكت وضحكت ولكني لم استطع ان ابوح بالحديث الذي جرى بيني وبينه في ليلة الانتخاب لان المجالس بالامانات... وأغرب من هذا ان هناك مرشحين اشتركوا بانفسهم في عمليات التزوير ومع ذلك فشلوا ، فخرجوا من الانتخابات يخطبون ويحاضرون بعدم صحتها ويدللون على التزوير الذي جرى فيها والتلاعب الذي ساورها ، وهم لو نجحوا لسكتوا بدون شك بميتين وخرجوا راضين... وفي لجان الطعون امثلة كثيرة من هذا النوع حتى اني اذكر ان احداً من هذه اللجان ، وكان منتسباً الى هيئة تسعى الى فسخ نيابة بعض النواب المطعون بصحة انتخابهم ، ابرز كمية من القوائم المكتوبة وقال ، انظروا الى هذه القوائم فقد ضبطت بيد احد المتلاعبين وهو يحاول اسقاطها في صندوق الانتخاب ، فما كان من العضو الثاني الا ان ابرز قوائم غيرها وفيها اسماء مرشحي تلك الهيئة التي ينتسب اليها واسمه بينها ، وقال له ايضاً ، وهذه قوائم اخرى ضبطت بيد احد الوكلاء وهو يحاول اسقاطها في صندوق الانتخاب ، وهكذا دفع صاحبنا الحجة بالحجة فحمله على التراجع فالسكوت...



انا في المجلس ...

المجلس مجموعة متنافسات - نواب لا تجمع بينهم رابطة -

ونواب يصوتون على قوانين لا تطبق بحسب

ناصريهم - المجلس فلما يفسخ انتخاب نائب



- عندما انتهت الانتخابات واعلنت النتائج جاءني احد الاصحاب
مهنئاً ، فقال له صديق كان بالقرب مني ، انتظر في مهنئته حتى تم الطعون
وينتهي منها ، فضحك مهنئني من هذا الكلام وقال ، لم يسبق لمجلس من
المجالس التي تعاقبت على هذه البلاد ان فسخت انتخاب نائب منها كانت
الادلة متوفرة على فسادها ومنها كان الطعن ثابتاً وواضحاً ...

وقد تأكدت بنفسني صحة هذا القول لان المجلس قد صدق على جميع انتخابات
النواب المطعون بصحة انتخابهم بلحة البصر ، بالرغم عن ان هناك طعوناً
كانت الادلة الثبوتية فيها واضحة كالشمس ، وظاهرة للعيان ، وهكذا مرت
قضية الطعون بدون ان تلقى اي اهتمام او اية عقبة ، واذا كان النواب
شعروا بشيء من القلق بشأن الطعون الواردة بحق نواب اقلية حمص
وحلب ، فلان لهذا الموضوع صبغته السياسية وطابعه الحزبي ، وبالرغم عن كل

هذا ، وبالرغم عن ان حزب الطاعنين من النواب في صحة هذا الانتخاب كانوا يشكلون الاكثرية المطلقة في المجلس ، وبالرغم عن ان رجال القانون واللجان تشكلت لدراسة هذا الموضوع قد افترقا جميعهم في مصلحة هؤلاء الطاعنين ، فان المجلس لم يقدم على فسخ انتخابات النواب المطعون بصحة انتخابهم لان فسخ انتخاب نائب بعد ان يدخل قاعة المجلس انما هو من الامور المستهجنة جداً ، لا تخطر على بال نائب ولا تمر بمخيلته ... ولهذا فنصيحتي للفاسلين في الانتخابات ، في اي زمان ومكان ، الذين يتقدمون بالطعون ضد خصومهم الناخبين على امل ان ينصفهم المجلس ، ان نصيحتي الى هؤلاء ان لا يبنوا قصورا وعلاي على حركتهم هذه ، وان لا يجازفوا حتى ولا بثمن الطابع ، لان ما قدر يكون والمجلس لا يعترف الا بالامر الواقع

واعلن الرئيس قرارات لجان الطعون بصحة انتخابات المطعون بهم فصدقها النواب بلمح البصر كما قلت وتعمالت كلمة (موافق) من جميع الجهات ، هكذا اغلق البحث في هذا الموضوع واصبح كل من كان في الجلسة تحت قبة البرلمان يمثل الامة تمثيلا صحيحا يعبر عن امانها ورغائبها واصبح لكل نائب الحق بان يتكلم باسمها ، ويدافع عن مصالحها ، فلم يبق هناك مزيف ، ولا مزور ، وانقطعت عبارات كانت تردد عن تزيف الانتخابات وعن النواب المزيفين لان هذا القول اصبح يعد مخالفة قانونية مادام المجلس قد اقر صحتها ، وما دام قرار المجلس يعتبر قانونا شرعيا ... والتفت حولي في المجلس فلم ار الا مجموعة من المتناقضات ، وعددا من الاشخاص الذين لا تربطهم رابطة ... ولا توجههم ... غاية فهناك العالم الى جانب الجاهل ، والاديب الى جانب الامي ، والحضري الى جانب البدوي ، وابن المدن الى جانب ابن القرية ، هذا يلبس الكوفية والعقال

وهذا يلبس القلبق ، وهذا يلبس الطربوش ، وهذا يتكلم العربية ويجيدها ،
وهذا لا يعرف من القراءة والكتابة الا ان يوقع امضاءه ، وهذا لا يستطيع
ان يعبر عن فكره الا بالتركية ، او الكردية ، او الارمنية ، واغرب من
ذلك انك تجد نوابا ما استطاعوا ان يفوزوا بالنيابة الا بعد ان احرزوا على
عشرين الف صوت او اكثر يجلسون الى جانب نواب كان الف صوت
فقط لا غير كافيا لان يوصلهم الى النيابة ، كما انك ترى ايضاً نوابا يجلسون
الى جانب زملائهم ويشاركونهم في التشريع ووضع القوانين في حين ان
هذه القوانين التي يقرونها لا تنطبق على من يمثلونهم لانهم نواب عشائر
وللعشائر قوانين خاصة غير التي يقرها المجلس

وليست هذه وحدها من الغرائب التي يلمسها النائب عندما يدخل المجلس
لاول مرة فهناك امور جمة كلها من هذا القبيل غريبة في بابها قل ان تجدها
في مجلس من المجالس النيابية في العالم وهي نتيجة طبيعته لقانون الانتخابات
المعمول به ، هذا القانون الذي وضعه الافرنسيون لغاية في النفس وعنده
المجلس السابق تعديلا ارتجاليا فكان عبارة عن اخطاء جديدة اضيفت الى
مجموعة اخطاء قديمة . . .



تراحم النواب على المقاعد الامامية

التراحم على المقاعد الامامية في المجلس - المقاعد الخلفية

يتطلبها رجال الاعمال ليستطيعوا ان تسحبوا او تصرف

الى استغلالهم بسهولة - نواب يجمعون بألف

صوت : ونواب بعشرين الف صوت

ونواب يجمعون يهرون انتخابات..



- قبل موعد افتتاح البرلمان بيوم او يومين اخذ النواب يتسابقون الى قاعة المجلس لحجز مقاعدهم فيها ، وذلك بان يضع كل واحد منهم بطاقته على المقعد الذي يختاره ، وكان السابق منهم هو الذي يفوز بمقعد امامي ، وهكذا كان التسابق على المقاعد الامامية في المجلس كما يتسابق المتفرجون في الاوبرا او حفلات التمثيل ،

وقد سألت نائباً سابقاً صاحب خبرة في هذا الموضوع عن السر في التهاوت على هذه المقاعد فقال ، ان النائب في المقعد الامامي يكون عرضة

لجمهور المستمعين لاسيما رجال الصحافة منهم ، فيشاهدونه وهو يتبخر تحت
قبة البرلمان ، ويسمعونه وهو يتكلم أو يخطب ، ويراقبونه اذا اتى بأية حركة
فيدونونها في صحفهم ويقرأ الناس اقواله وبياناته ويسمع درره التي يلقيها
على النواب في حين ان النواب الجالسين في المقاعد الخلفية محجوبون عن
انظار هؤلاء فلا يرونهم اذا تحركوا ، ولا يسمعونهم اذا تكلموا ، ولا يدونون
لهم خطبهم واقتراحاتهم ومناقشاتهم ، فتصدر الصحف في اليوم الثاني وهي
خالية من اسمائهم واراؤهم واقوالهم . . .

وتابع صاحبنا حديثه فقال ، واما انا فاني لا اختار الاممعة في
الحف حتى انني اذا لم اتوفق اليه لا اجعل عن ان ادفع (فروغ) الى صاحبه
لينخلي لي عنه ، والسبب في ذلك ، هو اني صاحب اشغال ، ولا استطيع ان
ابقى طول مدة الجلسة متغيبا عن اشغالي فاضطر ان انسحب بانتظام بدون
ان يشعر احد بانسحابي في حين انني اذا كنت في مقعد امامي فانسحابي
يحدث ضجة كبيرة ويشعر به كل الناس . . .

وهكذا كان النواب في اختيار مقاعدهم على قسمين ، قسم من رجال
السياسة ، وكان همهم ان يجتنبوا المقاعد الامامية ليروا الكبار والصغار ، وقسم
من رجال التجارة والاعمال وهؤلاء كانوا يفتشون على المقاعد الخلفية ليستطيعوا
ان ينسحبوا بانتظام الى اشغالهم واعمالهم بدون ان يراهم احد وذلك بعد
ان يثبتوا وجودهم بدقائق معدودات . . .

وصدق ان كان مقعدي امام مقعد احد نواب الاقضية ، ولا حاجة
لذكر الاسماء طبعاً ، وكان في الصف الخلفي ، فقبل ان يتم النصاب
وتفتح الجلسة بصورة رسمية التفت الى الجار المحترم ، وحياني بقوله ، صباح
الخير ، يا حضرة الزميل ،

فقلت له ، صباح الخير . . .

قال ، انا نائب القضاء الفلاني . .

قلت له ، تشرفنا ،

قال ، الحمد لله الذي مكنتني من دخول هذه القاعة . . . فقد تحملت في المعركة الانتخابية ما لا يتحمله نائب ، ومع ذلك فلولا القدرة الالهية لكنت قد سقطت ونجح خصمي ، لانه لم يكن بيني وبينه اكثر من ثلاثين صوتا . . .

قلت له ، كم صوت استطعت ان تؤمن في تلك الانتخابات . .
قال ، لقد حصلت على الف وخمسمائة صوت وحصل منافسي على الف واربعمائة وسبعين ..

قلت وهل اصبحت نائبا بألف وخمسمائة صوت ??

قال ، نعم . . .

فهنأته على كل حال ، ثم اخذت افكر بنفسي في هذا الفرق بيني وبينه ، فانا قد حصلت على سبعة عشر الف صوت في الجولة الاولى وسقطت في البالوتاج ، ولم انجح في الجولة الثانية وافوز بالنيابة الا بعد ان حزت على عشرين الف ونيّف ، في حين ان الاخ المحترم صار نائبا بألف وخمسمائة صوت فقط لاغير . . .

ومع ذلك ، فهو نائب ينطق باسم الامة ، وانا مثله نائب انطق باسم الامة ، . . . ومع ذلك ايضاً ، فهو يعتبرني زميلاً له ، وينادي بي باحضرة الزميل . . .

ان هذا اول ما يشعر به نائب المدن عندما يصل الى المجلس ويجتمع الى نواب الاقضية ، وقد كنت اعتقد ان الحكومة قد انتهت لمثل هذه الحالة عندما وضعت قانون الانتخاب الجديد فتتلافى اخطاء الماضي ، وتجعل النواب كلهم متساوين تقريباً في عدد الاصوات التي ينالونها فلا يكون هناك نواب نجحوا

بألف صوت ونواب آخرون لم ينجحوا بأقل من عشرين أو ثلاثين ألفاً ،
ولكنها غفلت عن هذا الأمر فجاءت الجمعية التأسيسية صورة طبق الاصل
عن المجالس النيابية التي سبقتها ...

هذا ما كان من امر النائب الجالس على يميني ، واما النائب الثاني الذي
كان على يساري ، فقد كان من نواب العشائر ، وهو نائب مزمن ، ينجح
دائماً بالتركية ، لانه لا يزاحم في عشيرته مادام هو شيخها واميرها
لقد التفت الي ، وبعد ان حياني بلفته البدوية قال لي ، اهنتك يا استاذ
على نجاحك في الانتخابات ... قلت له ، وانا اهنتك ايضاً ... قال لي ،
والله العظيم ، ان النيابة عندكم انتم اهل المدن ماهي بالامر اليسير ، انكم
تتحملون في سبيل الوصول اليها الغالي والرخيص في حين اننا نحن العشائر
لا نهتم بها ولا نفكر فيها ولا نشغل من اجلها ، ولا ننفق في سبيلها ، ...
فهي تأتينا على ارجلها ...

وهكذا وجدت نفسي ايضاً امام نائب اخر وصل الى النيابة بدون
انتخاب وبذل وتزلف وتعفير جباه ... ورحت اتساءل عن هذا القانون
الانتخابي الذي جعل النواب على هذا الشكل مثل قطع الموزاييك . . .
واغرب من هذا اني لاحظت بالقرب مني ثلاثة مقاعد خالية ، فسألت
لمن هذه المقاعد ، ومن هم هؤلاء النواب الذين تخلفوا عن الحضور في الجلسة
الاولى ، فقال لي احدهم ، ان نواب جبل الدروز لم يحضروا لانه لم يتم
انتخابهم ...

قلت له ، وكيف يجتمع هذا المجلس بصورة رسمية ، وهناك منطقة لم يتم
فيها الانتخاب بعد ، ولم تمثل في هذا الاجتماع ...
فضحك وقال ، حط بالخرج يا شيخ ...
وقبل ان نختم حديثنا في هذا الموضوع طلب الكلام احد النواب وقال ،

أريد أن أسأل قبل أن أقدم على القسم عن ناحية أخرى تتعلق بنواب
جبل الدروز، أذكيف يجوز أن يجتمع المجلس بدون أن تكون تلك
المنطقة الغالية ممثلة فيها ...

ألا إن رئيس المجلس غير الموضوع وقال نحن الآن بصدد بحث قضية
القسم، ونرجى هذا البحث إلى وقت آخر ...

وبقي المجلس يجتمع ما يقرب من سنتين ويصدر قوانين ويشرع وجبل
الدروز غير ممثل فيه ... بدون أن يقف نائب ويسأل إذا كانت اجتماعات
المجلس هذه وجلساته تعتبر قانونية أم لا ...



الدورة الاستثنائية ومكتب المجلس

الدورات الاستثنائية في الدستور — انتخاب مكتب المجلس
وظائفه — طاقاتهم الحكومة دائماً بانتخاب الرئيس



— في اليوم الخامس عشر من شهر ايلول عام ١٩٤٧ صدر مرسوم جمهوري بدعوة النواب الى دورة استثنائية تبتدى في ٢٧ ايلول عام ١٩٤٧ وتنتهي في ١٦ تشرين اول عام ١٩٤٧ وقد حدد اجاث هذه الدورة واعماله ، في انتخاب مكتب المجلس ولجانه ، وفي دراسة مشاريع القوانين الموجودة فيه او التي ستعرض عليه من قبل الحكومة ،

ولا يخفى ان المجلس يجتمع في دورات استثنائية ، اما بدعوة خاصة من رئيس الجمهورية واما بناء على طلب اكثرية النواب كما جاء في المادة ٥٥ من الدستور السابق ، وفي هذين الحالين يعين تاريخ افتتاح الدورة واختتامها وبرنامج اعمالها في مرسوم الدعوة ، . . . الا ان هذا الموضوع كان سبباً للقال والقليل ، ولاختلاف شديد بين المجلس والحكومة عندما نظمت اكثرية النواب مضبطة بدعوة المجلس الى دورة استثنائية وتأخرت الحكومة عن تلبية هذه الرغبة فاعتبرها فريق من النواب انها مخالفة دستورية وفسرها البعض الاخر لمصلحة الحكومة ، وكانت النتيجة ما سأتى على ذكره بالتفصيل

عند البحث في هذا الموضوع

واجتمع النواب في الوقت المعين لانتخاب مكتب المجلس، لانه الهيئة المكلفة بتسيير الجلسات البرلمانية وبادارة المجلس الداخلية وتأمين شرطته وانتظامه، والمفروض بهذا المكتب ان يكون هيئة حيادية وان لا يتغني من اعماله غير تأمين نجاح العمل البرلماني من غير تحيز للحكومة او عليها، ومن غير تحمل على اية فرقة برلمانية او حزب سياسي، ولذلك اقر الدستور ان تكون انتخاباته سرية، ولكن بالرغم عن ذلك كله فان الحزبية كانت تلعب دورها في هذا الانتخاب وكانت سبباً للتطاحن ولاختلافات دامت طويلاً،

ويتألف مكتب المجلس اولا، من رئيس، وهو يحضر الجلسات ويديرها، ويعني بتنفيذ لائحة الاعمال، ويمنع المجلس من تجاوز وظائفه، ويرتب الخطباء، ويحافظ على النظام والانتظام والامن وفقاً لاحكام النظام الداخلي، وثانياً من نائبي رئيس، ويقومان مقام الرئيس ان عرض له ما يمنعه عن حضور الجلسات، وثالثاً، من اميني السر، وهما مكلفان بتنظيم محاضر الجلسات، ورابعاً من ثلاثة مراقبين لتأمين ادارة البرلمان المادية من عناية بالبناء والمفروشات وغير ذلك من الامور،

وجرى الانتخاب، فكان التزاحم على الرئاسة الثانية هذه المرة شديداً وموضع تطاحن الاحزاب ومساوماتها، لانها كانت عبارة عن وظيفة عملية جدية وذلك بالنظر لغياب دولة فارس بك في المنظمة وقيام الرئيس الثاني بالرئاسة الفعلية ...

وكانت نتيجة هذا الانتخاب ان انتخب دولة فارس بك للرئاسة الاولى بالاجماع تقريباً، ثم انتخب محمد بك العايش والاستاذ هاني السباعي لنيابة الرئيس فكان محمد بك النائب الاول، والاستاذ السباعي نائباً ثانياً،

واقتخب الاستاذ بدوي الجبل والاستاذ عبد السلام حيدر لامانة السر ،
وانتخب السادة احمد قنبر وعبد القادر رحمو وفخري البارودي مراقبين ،
ولا بد لي من ملاحظة شعرت بها عند انتخاب رئيس المجلس ، وهي ان
الحكومة كانت تهتم بانتخاب الرئيس انتخابا جديا وذلك ليس لايجاد الشخص
الذي يحسن ادارة الجلسات وينفذ النظام الداخلي ، بل لايجاد الشخص
الذي تستطيع ان تعتمد عليه في تنفيذ رغائبها وتمشية امورها بين النواب ،
وقد ظهر لي ان الاكثرية الساحقة من الذين تولوا رئاسة المجلس كانوا اقرب
الى الحكومة منهم الى النواب يعملون على تنفيذ رغائبها وتحقيق امانها
وتمشية امورها . . . ولكن الفرق بينهم كان في مهارة كل منهم في تنفيذ
هذه الرغائب وتسيير هذه الامور بلباقة وسياسة لا يشعر بها احد . . .



أصبح السِّيَاسَة فِي الطَّعُون

تقسيم المجلس الى شعب - قضية الامعون - تأثير السياسة

فيها - مشكلة الارقليات في قانون الانتخابات -

اخراج الطعون من البرلمان - النظريات

الحقوقية المختلفة في هذا الموضوع -

المخرج الوحيد للحكم العادل



- بعد ان تم انتخاب مكتب المجلس ، طلب الرئيس توزيع النواب الى ثلاث شعب وفقاً للنظام الداخلي القائل في مادته السادسة ان الرئيس يوزع النواب الى ثلاث شعب ويحيل اليها محاضر الانتخاب بانصبة متقاربة لتدقيقها ، فكانت الشعبة الاولى وهي تضم النواب الذين يتبدى اسماءهم بحرف الالف الى السين ، والشعبة الثانية وهي تضم النواب الذين يتبدى اسماءهم بحرف الشين الى حرف الكاف ، والشعبة الثالثة وفيها النواب الذين يتبدى اسماءهم بحرف الكاف الى اخر الحروف الهجائية ، . . . على ان تجتمع كل شعبة برئاسة اكبر اعضائها سناً وتنتخب لها رئيساً وكتائباً ، ثم

تمتخب بالقرعة خمسة من بين اعضاءها لدرس المحاضر الانتخابية ووضع تقرير عنها للشعبة ، وعلى الشعبة ان تقدم تقريرها الى الرئاسة خلال خمسة ايام بعد تسليمها المحاضر الانتخابية الى النواب الذين ثبت لديها صحة نيابتهم اما النواب المطعون في انتخابهم طعنًا يقتضي تحقيقاً ، او الذين تضمنت محاضر انتخابهم خللاً قانونياً فيمكن تأخير التقرير مدة لا تتجاوز الاسبوعين... هذا ما يقضي به النظام الداخلي للمجلس النيابي ، وبناء عليه فقد وزع الرئيس المحاضر الانتخابية فكانت محاضر انتخابات دمشق من نصيب الشعبة الاولى ، وهي مملوءة بالطعن والمطالبة بفسخها من قبل النواب الفاشلين وغيرهم ،

وقد صدف لسوء الحظ ان كانت اكثرية الشعبة الاولى التي تبتدي اسماء اعضاءها بحرف الالف الى حرف السين من النواب المعروفين بخصومتهم للحزب الوطني ، فارادوا ان يقتسموها فرصة سانحة للايقاع بهم والانتقام منهم ، كما كانت اكثرية الشعبة الثانية التي تبتدي اسماء اعضاءها بحرف الشين الى الكاف من نواب الحزب الوطني الذين اخذوا يفتشون في محاضر خصومهم على حجة ليجعلوا منها قبة ...

وهكذا يلاحظ القارئ كيف ان السياسة مدت اصبعها الى هذه الشعب واخذت تلعب بها بالنسبة الى الاكثرية الموجودة فيها ، فاذا كانت هذه الاكثرية من الحزب الوطني كان النواب الشعيون مهددين بفسخ نيابتهم والعكس بالعكس بدون ان يكون للقانون والعدل والمنطق والحجة والبرهان اي دخل في الموضوع ...

ولعل اهم قضية اشغلت الرأي العام في ذلك الوقت واهتم لها النواب وغير النواب ، وكانت موضوع حديث الكبير والصغير في جميع الاندية والاجتماعات هي قضية كرسي الطائفة الارثوذكسية في حمص وفي حلب ،

فقد وجدت عدة قوائم في دائرتي حمص وحلب لم يصوت بها اصحابها الى المرشح الارثوذكسي ، فهل تحسب هذه الاوراق التي لم تتضمن اسم مرشح طائفة معينة في حساب الاكثرية ، ام يجب ان تعتبر بيضاء بالنسبة الى هذا المرشح ??

هذا هو الموضوع الذي كثر حوله الاخذ والرد، وكثرت فيه المجادلات والمساجلات من قبل جهابذة القانون وعلماء الاشترااع والاجتهاد ، وانقسم الناس عنده الى فريقين ، فريق يقول بان هذه القوائم الحالية من اسم مرشح طائفة معينة يجب ان تحسب في حساب الاكثرية، وقسم كان يقول بانه يجب ان تعتبر بيضاء بالنسبة الى المرشح نفسه . . .

وبما يدل على تأثير السياسة في هذا الموضوع ان شعبتين من شعب المجلس قد عاجلتا هذه القضية ، وهما الشعبة الاولى؛ وقد نظرت في انتخابات السيد مسلم الحداد، والشعبة الثانية وقد نظرت في انتخابات السيدين رزق الله انطاكي وجوزيف اليان ، وبالرغم عن تشابه القضيتين وعدم وجود اي فرق بين الواحدة والثانية فقد صدر فيها قراران متناقضان ، اذ اقرت الشعبة الاولى صحة انتخاب السيد مسلم الحداد بينما ان الشعبة الثانية قد اقرت فسخ انتخاب السيدين رزق الله انطـاكي وجوزيف اليان، وليس هناك من سبب في ذلك سوى ان اكثرية الشعبة الاولى من خصوم الحزب الوطني فايدت صحة انتخاب السيد الحداد لانه من الخصوم ايضاً، واكثرية الشعبة الثانية من الحزب الوطني فاقرت فسخ تلك المحاضر لان اصحابها من خصوم الحزب الوطني . . .

ولست هنا في معرض تحليل هذا الموضوع من وجوهه الحقوقية والدستورية والطائفية فقد قتل هذا الموضوع بحثاً ودرساً وتحليلاً، ولكني اريد ان استنتج من ذلك ان المجلس مهما اراد ان يكون متجرداً لا

يستطيع ان يفلت من تأثير السياسة ، فالسياسة سبقت الزواب الى البرلمان واحتلت فيه ارفع مقام ، لذلك فاني اعتقد ان ترك امر البت في قضايا الطعون اليه ، انما هو تحكيم السياسة فيها ، والسياسة ان حكمت لا تعرف عدلا ولا تعرف قانونا

وهنا لابد من السؤال عن الحل الممكن لاجراج قضايا الطعون من البرلمان مادامت السياسة هي التي تتحكم فيه وتفرض ارادتها ، والسياسة لا تعرف على حق ولا على قانون

ان البحث في هذا الموضوع من الامور التي لم تتوحد فيها حتى الآن نظريات رجال الحقوق الدستورية في العالم ، فهناك من يقول بان موافقة الاعمال الانتخابية للقانون ام عدم موافقتها ، انما هو عمل قضائي يجب الرجوع فيه الى هيئة قضائية ، وهذه نظرية يعتنقها الانجليز في حياتهم النيابية ، وهناك من يقول بان الاعمال الانتخابية انما هي اعمال سياسية ، فمن الواجب ان يعهد بها الى هيئة سياسية ، ولما كان لا يجوز ان تكون هذه الهيئة هي الحكومة ، لان هذا يؤدي بالنتيجة الى ان تضغط على البرلمان ، فليترك هذا الامر الى البرلمان نفسه ، وهذه هي النظرية الافرنسية التي كنا نتمشى عليها في انتخاباتنا الماضية ،

فأي الاسلوبين اصح وأيهما افضل ؟ ؟

يقول أنصار النظرية السياسية الذين يقولون بوجوب ترك امر البت في قضايا الانتخابات الى البرلمان ، انه اذا احلنا مثل هذه القضايا الى القضاء فمعنى ذلك اننا نزع القضاء في السياسة وهذا ما يجب ان نبعده عنه فضلا عن انه غير مهيا لمثل هذه الامور التي هي من اختصاص رجالات الحقوق الخاصة او الحقوق الدستورية ، فيخشى اذن ان يسيثوا في الحكم ، كما انه يخشى اذا طغت عليه السياسة ان يتعورها فيطبقها في احكامه في الدعاوي الخاصة فتكون اذن الطامة الكبرى

ويقول انصار النظرية القضائية ان فصل المنازعات عن طريق البرلمان ليس اسلم عاقبة ولا اضمن عدلا ، لان البرلمان اذا كان مستقلا عن ارائه السياسية ، فهو ليس حاديا ، والاكثرية السياسية فيه هي التي تتحكم في المحاضر الانتخابية ، فان كان المطعون بهم منها صدقتها واقرتها ، والانزعت الى فسخا واعادتها . . .

على ان البعض من رجالات الحقوق الدستورية قد فكروا بمحل وسط وذلك بايجاد قضاء مختص بالشؤون الادارية على ان يكون مستقلا عنهم وعن السلطات القضائية ايضا كـ مجلس الشورى مثلا ، والبعض الاخر عمد الى خلق محكمة انتخابية خاصة كما اقر ذلك الدستور الالماني لعام ١٩١٩ الذي اسس محكمة انتخابية تتألف من اعضاء مجلس الريشتاغ ومن اعضاء المحكمة للدولة ، والدستور التشيكوسلوفاكي الموضوع عام ١٩٢٠ والذي اقر تشكيل محكمة انتخابية ينتخب البرلمان اعضاءها من خارج البرلمان . . . ان كل هذه الحلول ترمي الى اخراج الطعون من المجلس لان المجلس لا يصلح ان يكون الحاكم فيها بدون ان تمت السياسة اصعبها اليها وتهـ ~~كر~~ صفاءها . . .

٥٧

اللجان والتطاحن عليها

تقسيم الشعب البرلمانية الى لجان - عمدتها في المجلس -

اللجان تعتبر اجهزة للتصغير الفني للعمل البرلماني -

لماذا يتطاحن النواب عليها - لجنة المالية

واهميتها بنظر النواب - كيف يستفيد

النائب من اللجان



ينقسم المجلس الى لجان تنتخب من قبل الشعب وذلك ليسهل انتاجه، على قاعدة توزيع العمل، ولان ليس من المعقول ان يجتمع المجلس بكامله باستمرار بدون ان تهيم له المشاريع من قبل عدد قليل من الأشخاص الذين يشتغلون في جو من الهدوء والسكينة، والعمل البرلماني كما يقول رجال الحقوق الدستورية لا يكون منتجاً ومتقناً الا اذا قام به قبضة من الرجال الذين يعملون بمزلة عن الصخب والفوضى اللذين تقتصف بهما الجلسات البرلمانية. وهكذا نستطيع ان نقول ان اللجان البرلمانية في الحقيقة ما هي الا اجهزة للتصغير الفني للعمل البرلماني.

وعدد اللجان المحددة بموجب النظام الداخلي عشرة وهي ، لجنة الدستور ، ولجنة الموازنة ، ولجنة القوانين المالية ، ولجنة المعارف ، ولجنة الامور الداخلية ، واللجنة القضائية ، ولجنة الدفاع الوطني ، ولجنة الاقتصاد الوطني ، ولجنة العرائض ، وقد تشكل لجان غيرها عند الحاجة كما تشكلت لجنة الملاكات . ولجنة التحقيق البرلماني . ولجنة وضع النظام الداخلي .

ولا أقصد الآن ان ابحث في أهمية هذه اللجان بالنسبة للعمل البرلماني ، ولا في كيفية دراستها للقوانين والمشاريع المعروضة عليها ، ولا في الاشخاص الذين تتشكل منهم وتقوم عليهم ؛ فهذه مواضيع اتركها الى باب آخر من هذه الذكريات ، ولكنني اقصد في هذا الفصل ان ابحث في الاهداف التي يستهدفها النواب من هذه اللجان ، وفي تطاحنهم ، وتزاحمهم عليها ... فقد كنت أراقب حركاتهم ومسايعهم يوم انتخابهم فاعجب لهذا التطاحن وهذا التنافس واسأل نفسي ، لماذا كل هذه المساعي تبذل جزافا وليس في اللجان سوى الدرس والتعب والعمل وتحمل المسؤوليات ، ولكنني فهمت بعد أن دار العمل ، ان لكل نائب هدفاً خاصاً يريد أن يؤمنه عن طريقة اللجنة التي تهتمه ، فالزراع يرى من مصلحته أن يكون في لجنة الاقتصاد الوطني ، وكذلك المحامي يهتم ان يكون في اللجنة القضائية ، والنائب الذي كان موظفاً في السلك الاداري وسرح مثلاً ، يهتم ان يكون في اللجنة الداخلية ، وقس على ذلك بقية النواب ، كل حسب مصلحته وغايته ...

واذا كان التزاحم شديداً بين النواب على هذه اللجان المختلفة بالنسبة الى مصالحهم فان التزاحم على لجنة الموازنة اشد واقوى ، وقد بلغ من الشدة في احدى الانتخابات ان تشكلت لجنة حيادية حسماً

للاختلافات والنزاع لتقرر اعضاء لجنة الموازنة بشكل يرضي جميع التكتلات والاحزاب الموجودة في المجلس ، ويرضي الطامعين فيها على قاعدة الاول فالاول.

اما سبب هذا التطاحن على لجنة الموازنة فانه يظهر من الموازنة نفسها، فهي تدخل الى اللجنة بنفقات مائة مليون ليوة مثلاً فتخرج منها بنفقات مائة وعشرين مليوناً وذلك بعكس العرف البرلماني تماماً، فكل واحد من النواب يحاول ان يرضي منطقته الانتخابية على حساب الدولة بفتح الطرق وانشاء المدارس او المستشفيات وتخصيص الاعانات وغيرها ، واني لا ازال اذكر الموازنة الاخيرة كيف اختلف النواب على توزيع ارقامها ووارداتها بينهم... فكان كل نائب يحاول ان يظفر منها بحصة الاسد حتى انفضح أمرها وانكشفت طمعتها فجاءت الحكومة واعلنت الغاء جميع هذه الزيادات التي اقترتها اللجنة ، وابطال جميع الاعتمادات التي رصدت فيها لمشاريع جديدة لم تقدم من قبل الوزارة نفسها .

ولعل لجنة الدستور في الجمعية التأسيسية قد شعرت بتلك الفوضى في المجالس النيابية السابقة من جراء البت بالموازنة وبنفقات الدولة بسبب الحاصل في الدستور القديم فارادت ان تتلافاه في المادة السابعة والستين من مشروعها اذ جاء فيها، ان لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء، ولكل نائب حق اقتراح القوانين ، اما القوانين المالية التي تهدف الغاء ضريبة او تخفيضها او الغاء جزء منها ، والتي تهدف تخصيص جزء من اموال الدولة الى مشروع ما ، او الاستقراض او كفالة او صرفه ، فلا يجوز اقتراحها الا من قبل رئيس الجمهورية او عشرين نائباً على الاقل ...

ان مثل هذه المادة على ما اعتقد تخدم تمادي النواب في الهجوم
على موازنة يوزعون مخصصاتها على مناطقهم ودوائرهم كأنها غنيمة باردة او
كأنها مال عدو ...

لقد كنت أشعر بالسبب الذي كان يحدو بالنواب الى التزاحم على
اللجان والتسابق اليها وذلك عند عرض بعض المشاريع والقوانين عليها،
فهناك رسوم الغيت او خفضت بمساعي البعض منهم ، ومواد عدلت ،
وقوانين قلبت بطناً على ظهر ، لغايات ومصالح ، ولولا الفضيحة لكنت
ذكرت بالتفصيل ما كان يجري في تلك اللجان ، وما كان يستفيد
البعض من أعضائهم وراء هذا التعديل والتبديل اما بصورة مباشرة
واما بصورة غير مباشرة .

واكبر دليل عن الفوائد التي كان يتوقعها أكثر النواب في
التهافت على هذه اللجان وفي اختيارهم لها ، هو اعراض النواب قاطبة
عن لجنة العرائض مع ما لها من الاهمية من الوجهة البرلمانية ، ولكن
لجنة العرائض ما كان يصل اليها الا كل من فشل في الفوز ببقية اللجان
وما ذلك الا لان ليس فيها أي تشريع يمكن الاستفادة منه — او
الناثير فيه ...

هذه كلمة مختصرة عن اللجان التي تعتبر في العرف البرلماني انها
اجهزة العمل والتي تقوم عليها اجاث المجلس ومناقشاته ، والتي تديرها
الدول الديمقراطية في العالم اهمية كبرى — بالنظر للدور الذي تلعبه
في البرلمان ...

اللجان وتشريع البرلمان

تقاعس الأعضاء في اللجان - النائب لا يحضر اللجان التي

هو فيها إلا عندما يعلم أنه هناك قانوناً يراه أمره -

كتاب اللجان وتأثيرهم على أعضائها - كيف

يتم التشريع في المجالس النيابية



- ذكرت في البحث سابقاً خلاصة عن تهافت النواب على اللجان ، وسعي كل واحد منهم لأن يكون في اللجنة التي يهيم أمرها لغاية في نفسه ، ولا بد لي هنا من متابعة البحث فأقدم للقارئ صورة مصغرة عن هؤلاء اللجان وأعمالها وكيفية دراستها للقوانين والمشاريع المعروضة عليها ...

تبتدى اللجنة أعمالها بانتخاب رئيس لها ونائب رئيس ومقرر ، وأستطيع أن أؤكد أن ما من لجنة اجتمعت مرة بكامل أعضائها ، فلا بد للاجتماع حتى يكون قانونياً أن تسيطر لها دعوة ثانية باعتبار أن في الدعوة الثانية تعد الجلسة قانونية مهما كان عدد الحاضرين ... فالنائب

لا يحضر اللجنة المنتخب عضواً فيها الا عندما يعلم ان هناك قانوناً يمه
امره او مشروعا يفكر في تعديله ، او اقتراحاً يريد ان يرجو زملاءه
فيها لان يؤيدوه ويقرروه ، وفيما سوى ذلك فانه لا يفكر بحضور جلساتها
او الاشتراك في مناقشتها ، مهما تكررت له الدعوات ومهما حث رئيس
المجلس النواب على القيام بواجباتهم والدوام على جانهم ...

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فان اللجان عادة تكون صورة
مصغرة عن المجلس ، ولما كانت أكثرية المجلس دائماً من نواب الاقضية
ورؤساء العشائر وغير المتعلمين ، فقد جاءت اكثرية اللجان على هذا
الشكل ، اقلية متعلمة في أكثرية جاهلة ، ومن المؤسف حقاً ان هذه
الاكثرية الجاهلة هي التي تداوم على هذه اللجان اكثر من تلك الاقلية
المتعلمة — ولما كانت هذه الاكثرية لا تستطيع ان تبحث في مواضيع
اقتصادية او مالية او قانونية فانها تترك امر قيادتها الى الكتاب اللذين
تعينهم الحكومة في معية هذه اللجان ...

وهؤلاء الكتاب هم من موظفي الحكومة من الحلقة الدنيا اي
من الدرجة الخامسة فما دون ، وبالنظر لطول دوامهم على متابعة
هذه الامور فقد اكتسبوا خبرة في مواضيعها واجاثها ، وهذه الخبرة
جعلتهم يتفوقون على الاعضاء فيستفيدون من جهلهم ويوجهونهم كيفما
يريدون وحسب ما يريدون .

ولما كانت قرارات اللجان هي المرجحة على الغالب في الجلسات
العامة في المجلس عند مناقشتها ودراستها ، لاسيما اذا كان النواب قد
تعبوا من طول النقاش والاختذ والرد في جلسة طويلة ، واستحوذ عليهم
الضجر والملل ، فانه يمكنني ان اقول ان تشريع الدولة يضعه كاتب

صغير، فيوجه اللجنة المعين فيها الى حيث يريد، واللجنة تضع في هذا قرارها فتقدمه الى المجلس، والمجلس يقره على عجل في ساءة اعياء الملل واتعبه الضجر،

وهكذا يقرر المجلس قانونا وضعه هو بلاسم ولكن واضعه بالفعل انما هو ذلك الكاتب البسيط المعين من قبل الحكومة بجمعية تلك اللجنة، وقد تكون له اغراض وغايات في الخطة التي رسمها والتوجيه الذي يوجهه، فهل علم القارىء كيف تشرع مجالسنا النيابية الانظمة والقوانين للامة ??



وزارة برلمانية بدون أكثرية

تشكيل الوزارة هو اول عمل برلماني - النظام

البرلماني معناه حكومة الاكثرية - رئيس وزارة بدون

اكثرية - النظام البرلماني على غير اساس حزبي

فائل - عن لجنة نتمثلنا الحزبية - فوائدها انتخاب

على اساس القضاء في بلاد كبرونا



- كان اول عمل دستوري وسياسي وبرلماني واجهه هذا المجلس الجديد هو استقالة الوزارة القديمة التي كان يرأسها دولة جميل بك مردم بك وتشكيل وزارة جديدة برئاسة دولته ايضا، فقد قرأ الرئيس مرسوم استقالة هذه الوزارة وقبولها من قبل فخامة رئيس الجمهورية ثم قرأ مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة وهي مؤلفة من جميل بك رئيساً، والسادة سعيد الغزي وزيراً للاقتصاد، واحمد الشراباتي وزيراً للدفاع، ومحسن البرازي وزيراً للداخلية واحمد الرفاعي وزيراً للعدلية والاشغال العامة ووهبي الحريري وزيراً للمالية ومنير العجلاني وزيراً للمعارف، وقد وعد الرئيس ان تقدم

هذه الوزارة الى المجلس ببيانها الوزاري في الجلسة القادمة
ومن المعلوم في الحياة الدستورية النيابية ان الوزارة تشكل عادة من
اكثريه المجلس ، وذلك بان يطلب رئيس الدولة الى زعيم هذه الاكثريه ان
يقدم له قائمة بالمرشحين الذين يقترح تعيينهم ليصدر مرسومه بالتعيين، ويعمل
بهذا مراعاة للتجانس والانسجام الذي يعطي الوزارة قوة ومضاء في العمل
لان الوزارات المتجانسة كما يقول علماء الحقوق ، والتي ينتمي اعضاؤها
الى حزب واحد ، اقوى من وزارات الاتفاق او الوزارات الائتلافية التي
تشكل من احزاب مختلفة ... وذلك لعدم وجود التجانس فيها ، فالنظام
البرلماني اذن، كما يقول الاستاذ ميركين ، انما هو حكومة الاكثريه، والامة
عندها تنتخب الوزارة بصورة غير مباشرة...

هذا هو مفهوم النظام البرلماني في العالم ، وقد دهشت عندما تشكلت
وزارة جميل بك مردم بك لانني لم اجد فيها ما يطبق على هذا النظام
الذي قرأت عنه كثيراً ، فجميل بك الذي كلف بتشكيل الوزارة ليس
زعيماً لاكثريه مجلسية ، والوزراء الذين انتخبهم دولته لا ينتمي واحد منهم الى
كتلة من التكتلات النيابية الموجودة في المجلس ، فقد كان بين النواب
كتلتان نيابيتان هما كتلة نواب الحزب الوطني ، وكتلة الهيئة الدستورية،
التي انقلبت بعد ذلك الى حزب الشعب، وهاتان الكتلتان تشكلان الاكثريه
المطلقة في المجلس فكيف يستطيع جميل بك اذن وهو لا ينتمي الى احدي
هذه التكتلات ، ولا هو بزعيم الاكثريه ولا يحمل عصا سحرية ان يفوز بشقة
النواب ويثبت وزارته ؟

هذا هو السؤال الذي كنت اتساءله دائماً ، وكنت اتوقع له الفشل
والخذلان عندما يعرض الثقة ، ولكن ظني كان في غير محله ، وهذا الرجل
الذي لا ينتمي الى احدي التكتلات والذي لم يستصحب معه وزيراً يستطيع

ان يضمن له نائباً او نائين ، او الذي لا يملك لا اكثرية ولا اقلية في المجلس ،
قد استطاع ان ينال الثقة باكثرية ساحقة ، وان يخرج من قاعة البرلمان
مرفوع الرأس فخوراً بهذا الفوز يتقبل بابتسامته المعروفة نهائي النواب
ويسمع منهم عبارات الشكر والثناء ، فكيف تم ذلك ؟؟

انا من الذين يعتقدون اننا حديثو العهد في النظام البرلماني ، وبعبارة
اصح ، ان الحياة النيابية مازالت ثوباً فضفاضاً بالنسبة اليها ، والسبب في ذلك
هو ان مثل هذا النظام اذا لم يرتكز على اساس الحزبية الصحيحة فهو فاشل ،
ونحن حتي الآن لم نعرف معنى هذه الحزبية بعد ، لان الحزبية الصحيحة
تقوم على اساس المبادئ وحزبيتنا تقوم على اساس الاشخاص وبقصد
الوصول الى الحكم ، فكان من الطبيعي ان تزل وتضمحل او ان يختلف
اعضاؤها عندما يعرض عليهم امر الحكم ، كما جرى في تلك الكتلة التي فيها
النائبان احمد بك الرفاعي ووهبي بك الحريري ، فانها بقيت متماسكة حتى
دخلت في الوزارة فعندما تم ذلك انحلت ولم يبق لها من اركانها وجدت
لتوصل بعض افرادها الى الحكم . . .

وما يقال عن هذه الكتلة يقال عن بقية التكتلات الموجودة في البلاد
فكلها من هذا الطراز ، تكون متماسكة ومتحدة مادامت في المعارضة ،
ومختلفة ومنقسمة على بعضها عند توزيع الغنائم ،

وما دام الامر كذلك فكيف تثبت الوزارات في المجلس و كيف
تستطيع ان تدوم في الحكم طويلا مع العلم انه لم يمر في تاريخنا البرلماني ان
مجلساً خذل وزارة وحجب عنها الثقة ؟؟ !

لقد ادرك الافرنسيون حالة البلاد هذه عندما وضعوا قانون الانتخابات
فجعلوه على اساس القضاء ، والسرف في ذلك على ما اعتقد هو ايجاد اكبر
كمية من نواب الاقضية الذين لا يطعمون لا برئاسة ولا بوزارة ، وهؤلاء

النواب الذين يشكلون دائماً الاكثرية في المجلس هم حكوميون وذلك تأمينا لمصالحهم وحفظا لنفوذهم في القضاء ، فلا يجسر واحد منهم ان يجرب ثقته عن الحكومة مهما كان شأنه معها لاسيما والتصويت على الثقة يجري بصورة علنية وليس بصورة سرية ، فعلى هؤلاء اذن تعتمد الوزرات في حكمها ، وفي حركاتها ... بدون ان تهتم لا الى تشكيل احزاب ولا الى ايجاد كتل ، اذ تكفي اشارة صغيرة من رئيس وزارة او وزير ، حتى تسمع كلمة (موافق) تتصاعد من افواه الاكثرية الساحقة من مثل هؤلاء النواب . . .

لقد كان عدد نواب الحزب الوطني اربعين وكان عدد نواب حزب الشعب ما يقرب من ثلاثين ، ولكن اذا سألت احد زعماء هذين الحزبين عن حقيقة عددهم ، لاجابك ان الذين اقساموا اليمين معنهم اربعون ، ولكن عند الملمات لا يثبت منهم اكثر من عشرة ، واما الباقون ، فانهم لا يصمدون امام غمزة من الحكومة او غمزة من الرئيس ، وقد تحققت ذلك في شتى المناسبات فكان لا يثبت منهم عند الصحيح الا القليل ، واما الباقون فكانوا يخالفون حزبهم ليرضوا الحكومة . . .



علنية الجلسات

علنية الجلسات تجعل المجلس يتحول من مجلس تشريعي الى
سوى عطاء - كيف يقل عدد الخطباء في الجلسات السريّة -

الفرق بين علنية الاقتراع وسريّة - لو كانت الثقة

تمنع للمحرمات بالتصويت السري ، ما

نجمت علنية في بلادنا -



- يقولون ، ان جلسات المجالس النيابية يجب ان تكون علنية ، ولعل
السبب في ذلك هو ان الناخبين يجب ان يكونوا مطلعين على مساعي وكلائهم
النواب وعلى اعمالهم واقوالهم ، ولهذا تخصص امكنة للجمهور في قاعة البرلمان
واذا كانت هذه الامكنة لا تتسع لعدد كبير من الناس ، فقد اوجبوا نشر محضر
الجلسات في الجريدة الرسمية كما ان الصحف لا تقصر في هذا الموضوع فتمتلئ
اعمالها باقوال النواب وتصريحاتهم وفي وصف الجلسة المنعقدة ومقرراتها ...
على انه منها تكن الاسباب الداعية الى علنية الجلسات وجيهة ومحترمة
فاني اعتقد انها لا توازي المساوي التي تنجم عنها ، فبسيها يتحول البرلمان

من مجلس تشريعي يضع قوانين ويقرر مشاريع لمصلحة البلاد الى سوق
عكاظ يتبارى فيه الخطباء بالفصاحة والبيان ، واني لا ازال اذكر احد
النواب عندما كان يخطب كيف كان يوجه الكلام الى الجمهور المستمع بدلا
من ان يوجهه الى الرئيس حسب الاصول ، او الى زملائه في المجلس ، كما اني
لا ازال اذكر ذلك النائب المحترم الذي كان رأيه في الجلسة السرية
في احدي المواضيع الهامة يختلف كل الاختلاف عن رأيه في الجلسة
العلنية

وفوق ذلك فالنائب في الجلسة العلنية يهيمه قبل كل شيء ارضاء الجمهور
ولو كان يخالف ضميره ، ويهيمه اكثر ان تنشر الصحف اسمه انه خطب
وتكلم ولو كان خطابه من نوع صف الكلام الذي لا يؤدي الى نتيجة ،
ولذلك ففي الجلسات السرية يقل عدد المتكلمين ويكثر الانتاج واذا
تكلم احدهم فانما يتكلم في لب الموضوع عن قناعة وعقيدة ، بدون ان تكون
هناك شهوة للكلام او فكرة للشهرة والدعاية

وعندي انه لو عولجت قضية فلسطين من قبل مجلسنا النيابي في جلسات
سرية غير علنية لكنا استطعنا ان نصل الى نتيجة غير التي وصلنا اليها ،
وكنا استطعنا ان نعمل بشأنها عملا صحيحاً ، ولكن معالجتها في جلسات
علنية جعلنا نقتل الوقت بصف الكلام والقاء الخطب الحماسية وتلاوة
المنظوم والمنثور . باسم فلسطين شكلاً ولكن من اجل الدعاية لانفسنا
حقيقة . . . وهذه ضبوط تلك الجلسات الرسمية اذا رجعنا اليها ، وقرأنا
ماتلي فيها ، لا نستخرج منها غير ان فلسطين عربية ، وانها ستظل عربية ،
واننا سندافع عن عروبتها بالحديد والنار ، وهذا كله بنظر الحقيقة الواقعة
عبارة عن كلام في كلام . . او (حشي بحشي) على رأي المرحوم نوري
الشعلان . . .

وما يقال في علنية الجلسات يقال في علنية الاقتراع، ففي الاصل ان يصوت النواب بطريقة الاقتراع العلني بحيث يتسنى للناخبين ان يعرفوا موقف ممثليهم في شتى القضايا المعروضة للبحث، ولكن هذه العلنية في الاقتراع ايضاً تجعل النائب يعمل بغير ما يعتقد، ويمشي بخلاف ما يوحى اليه ضميره، وذلك اما محافظة على مصالحه، او مجاراة لقرارات حزبه، او خجلاً من زملائه واخوانه، وكونوا على ثقة انه لو كان الاقتراع على الثقة يجري بصورة سرية، لكانت اكثر الحكومات التي تشككت في هذه البلاد قد عجزت عن ان تفوز بها، ولكانت كثرة القوانين التي يصوت عليها بصورة علنية غير ما هي عليه اليوم، ولكن كيف تتطلب من نائب القضاء، ومصلحه واشغاله كلها في يد عريف دركي، كيف تتطلب منه ان يقف في المجلس ويقول اني احجب الثقة عن هذه الحكومة، ان هذا غير معقول، فهو يمنح الثقة عن غير قناعة، ولو كان ذلك بالاقتراع السري لحجها عن الحكومة لانه عندئذ يعمل بما يوحى اليه ضميره بدون ان يخضع لأي مؤثر من المؤثرات الخارجية ..

قال لي مرة احد الوزراء وكان يهتم في سلق قانون في المجلس، اني ضمنت اكثرية النواب لتؤيد هذا المشروع ...
قلت له، وهل انت على ثقة منهم؟
قال، نعم ...

قلت له وكيف، مع اني شعرت بان الاكثرية سترفضه ..
قال، لقد ضمنتهم جميعهم لان التصويت على مواده سيكون بقراءة الاسماء ...

وعلى عكس ذلك، فقد ارادت التكتلات المجلسية ان ترشح نائبا منها لنيابة الرئاسة وكانت هذه النيابة مظع الجميع، وكان زعيم تلك الكتلة قلقاً مضطرباً غير واثق بنجاح مسعاه

فقلت له ، الا تعتمد على كتلة الحزب في المجلس ؟ ؟ ؟
قال ، نعم اعتمد عليها ؛ ولكن المصيبة ان الانتخاب سيكون بالاقتراع
السري وليس بالاقتراع العلني . . .
هذه بعض امثلة اوردتها في علنية الجلسات وعلنية الاقتراع وعلى
القارىء ان يحكم بعدها اذا كانت مفيدة ام لا . .



التصويت على القوانين

كيف يجرى التصويت على القوانين في مجالسنا - النواب
موافقون ومخالفون وهم لا يدرون على ماذا يوافقون
ولا على ماذا يخالفون - تأثير السياسة والعواطف
والاغراض الخاصة في التشريع - هل
صحيح انه لم يعد من شأن البرلمان
ان يشرع في القرن العشرين -

نظرية ازدراج المجلس



انقل للقراء هذه الحوادث التي وقعت في المجلس الماضي عند التصويت
على بعض القوانين واعتقد انها تكفي لان تكون صورة مصغرة يستطيع
ان يعرف منها كيف تدرس المشاريع في المجلس وكيف يصوت عليها..
طرح مرة مشروع قانون على المجلس مقدم من لجنة القوانين المالية،
وفيه مادة يرى احد النواب انها تضر بمصلحته ضرراً بليغاً فعمل وسعى وبذل

منتهى الجهد في اللجنة ليعدها لمصلحته فلم يفلح، و أخيراً وصل هذا المشروع الى المجلس فقرئت مواده وجرى التصويت عليها مادة مادة وقرئت ايضاً المادة التي تمس بمصلحة حضرة النائب الكريم فجرى اختلاف عليها وبعد البحث الطويل العريض طرحت على التصويت كما هي بدون تعديل فكان حضرة النائب مع الموافقين عليها ، . . . ولما التبس الامر على رئيس المجلس عاد و طرحها مرة ثانية فكانت الاكثرية بجانبها وكانت يد حضرة النائب المحترم من جملة الايدي المرفوعة بالموافقة ، وعندما احصى الرئيس عدد الموافقين وعدد المخالفين وجد ان الموافقين يزيدون واحداً على المخالفين ، وهكذا كان صوته هو المرجح لاقرار المجلس على هذه المادة وهي التي سعى كثيراً لانفاؤها لانها تضر بمصلحته ضرراً بليغاً ، فكانه قد صوت ضد نفسه ..

وعندما انتهت الجلسة اجتمعت به وقلت له ، كيف وافقت على تلك المادة وانت الذي ازعجتنا في اللجنة بشأن تعديلها ، فقال ، الضو غري ، اني رفعت ايدي بدون ان اعرف على ماذا وافقت . . .

• • •

وهناك قصة ثانية جديرة بالنشر لانها تدل دلالة صريحة على مقدار وعي النواب ، وعلى كيفية دراسة القوانين في المجلس ، لقد طرح مرة مشروع قانون بمس المبلغ الاحتياطي لانفاقه في محاربة الكوليرا ، وكان بالقرب مني نائب محترم مل المناقشات البيزنطية التي جرت حول هذا الموضوع فاستسلم الى النعاس فنام نوماً عميقاً ، وعندما جرى التصويت ، ايقظته ليعطي صوته فالتفت الي وقال لي ، شو هو رأيك ، موافق ام مخالف ؟ ؟ قلت له ، موافق . .

فصرخ باعلى صوته ، «انا موافق ياسيدي»...

• • •

وكان هناك نواب عندما يجري التصويت في موضوع من المواضيع يرفعون ايديهم تارة وينزلونها تارة اخرى ، فتراهم ، والرئيس يعد الايدي المرفوعة ، يلتفتون حولهم فاذا راوا الاكثرية رافعة يدها رفعوها والا انزلوها ، وهكذا ترى هذه الايدي طالعة نازلة لا تستقر على حال ، والرئيس كلما عدّها اما ان يراها زائدة واما ان يراها ناقصة ...

هذا من جهة ومن جهة ثانية فهناك قوانين كانت تصدق بدافع سياسي ، وقوانين مثلها كانت ترفض بدافع سياسي ايضاً ، كما ان هناك قوانين كانت تصدق اكراما لحاطر زيد وعمر من النواب ، وقوانين كانت ترفض اكراماً لحاطر بكر وخالد من النواب ايضاً ، واذا اعدت النظر في كيفية دراسة قانون الارث في المجلس السابق ، وقانون الضريبة التصاعدية مثلاً ، ادركت حقيقة تلاعب الاهواء والعواطف السياسية والاغراض الخاصة في التشريع ووضع القوانين ...

• • •

انها صور عن كيفية التصويت على المشاريع التي تعرض على النواب ، فاذا كان بعضهم يصوت ضد مصلحته ولا يدري ، والبعض الاخر لا يعلم ماذا يجري في المجلس فيسأل جاره اذا كان الاصح ان يوافق ام لا ، والبعض الاخر حسب السوق يسوق ، فكيف نستطيع ان نتوقع وجود قوانين صحيحة تطبق في البلاد ؟؟

ومن المؤسف حقاً ان هذه الصورة التي ذكرتها اعلاه تنطبق على الاكثرية الساحقة من النواب ... وفي كل المجالس التي تشكلت في البلاد حتى الان ..

• • •

لقد كنت اسرد مثل هذه الامور التي لمستها في المجلس على أحد
الاصحاب وهو من الوطنيين المعروفين باصالة الرأي وقوة التفكير
فقال لي :

لو كانت لي يد في وضع الدستور لجعلت مجلسنا النيابي يؤلف من
قسمين ، قسم ينتخب اعضاؤه انتخاباً ، وقسم يعينون تعييناً لان
الحكومة معها كانت مفرضة في اعمالها ، لا تأتي الى المجلس بطريق
التعيين بما يدفعه الشعب اليه عن طريق الانتخاب ...

وهي نظرية صحيحة يمكن تعديلها بالعمل في مبدأ المجلسين فتوجد
الحكومة مجلساً للشيوخ امام المجلس النيابي ليكون معدلاً شططه
وضابطاً ثورته ، ومصلحاً خطاه ...

لقد قال المؤلف الافرنسي المسيو رينيه كابتيان في هذا الموضوع ،
« انا لنعلم ما هي القوانين التي تخرجها الاساليب البرلمانية ، انها مجموعة
هائلة من اقتراحات متناقضة ، ومواد متشابكة وتأجيلات وتعديلات
لمواد معدلة ، فتناقضها وتبليبلها يضع الاحكام ام اللغاز ويتيح للغبن
ان يتسرب من الف شق ، انها لاتصلح للتطبيق في أكثر الاوقات ،
وتخطيء الحساب كل الاوقات ، ويجب ان يتناولها الاصلاح غداة اعلانها
بعد ان تكون زادت في داء وضعت لشفائه ، ان شبكتها الكثيفة دائماً ،
المشعبة دائماً ، والتي لاتحمل عقدها ابداً ، تسجن الامة عوضاً ان تحيط
بها ، وتشر الفوضى عوضاً ان تحمل النظام ، النظام النير الذي تنتظره
البلاد ... ان في فرنسا افلاس تشريعي اذ لم يعد من شأن البرلمان
ان يشرع في القرن العشرين » .

فاذا كان هذا المؤلف يقول بمثل هذا القول عن التشريع في فرنسا

ويظهر انه لم يعد من شأن البرلمان ان يشرع في القرن العشرين، فماذا كان يقول ، لو راقب التشريع في بلادنا ، وفي مجلسنا، وبين نوابنا؟؟؟ ان البرلمانات في العالم مهما كانت على جانب عظيم من الرقي والثقافة فانها بدون شك تسيء العمل التشريعي ولا تحسنه ، والسبب في ذلك هو انها تنظر اليه من الوجهة السياسية هذا فضلا عن ان العمل التشريعي نفسه لا يلائم اساليب الحياة البرلمانية ، فهو عمل جد معقد لا يواتيه الضجيج والعمل النيابي ان ، لانه يتطلب الهدوء من جهة باعتباره من وضع العقل الهادي ، كما يتطلب البعد عن العواطف والاهواء التي يتصف بها النواب ، فيشرعون اما لاهوائهم واغراضهم الشخصية ، واما لاهوائهم واغراضهم السياسية، وفي كلا الامرين ما يسيء الى التشريع نفسه .

فما هو العمل اذن الذي يفصل التشريع عن السياسة ، والذي يتيح للبرلمان ان يحسن القيام بالوظائف التي ينبغي ان يقلدها ، هذا هو البحث الذي مازال موضع اخذ ورد عند رجال الحقوق الدستورية وكبار المؤلفين الحقوقيين ...



التكتل في المجلس وضرورته

ضرورة التكتلات المجلسية لانتظام في العمل - فوائدها في
الخدم من اللزوم ووفرة الانتاج - الفوضى في التصويت
والافتراء - عدم وجود كتلة تستطيع ان تحكم -
لما افعلت فكرة التكتل في المجلس



لا شك بان وجود تكتلات منظمة في المجلس ، عدا فوائدها
السياسية البرلمانية ، فانها تساعد كثيراً على وفرة الانتاج ، وعلى الانتظام
في العمل ، وتوفر كثيراً على الرئيس في ادارة الجلسات وتسيير
الامور

ففي كل مجالس العالم ، عندما يطرح مشروع قانون مثلاً على
النواب يتكلم فيه مندوب او مندوبان عن كل كتلة ، فيظهر الرأي
صريحاً واضحاً ، ولا يضيع الوقت بثرثرة النواب وكثرة الخطب
بدافع شهوة الكلام ، او بسبب الشهرة والدعاية . . . وهذا ما كان
ينقصنا في مجلسنا الماضي اذ كانت الجلسات كلها تقتل بالمناقشات
الهزلية والاخذ والرد والمشاحنات والمهاثرات بدون أن تخرج بنتيجة .

وقد اراد دولة رئيس المجلس الاستاذ فارس بك الحوري ان يبرن
النواب على هذه الطريقة المجلسية ليتعودوها، فصار يتطلب من كل كتلة ان
يتكلم عنها في المشروع المعروض نائب او نائبان يعبران عن رأيا وفكرتها
ووجهة نظرها حتى لا يكثر الاخذ والرد وتضيع الجلسة بالكلام
الفارغ، الا أنه لم يستطيع مع كل ما بذله ان يطبق ذلك لسببين، السبب
الاول، هو ان الاكثرية الساحقة من النواب في المجلس كانوا مستقلين
غير منتمين الى كتلة ما، فهؤلاء يعتبر كل واحد منهم نفسه انه كتلة
مستقلة لوحدها، فلا يسمح لاحد ان يتكلم باسمه وينطق بلسانه . . .
والسبب الثاني، هو ان هذه التكتلات نفسها لم تستطيع ان تمنع
اعضاءها من الكلام، حتى لو عينت واحدا ليقول كلمتها في المشروع
المعروض، وهكذا كانت كل جلسات المجلس عبارة عن (حكي بحكي)
وكان انتاجه بطيئاً للغاية . . .

على ان فوائد التكتل لا تنحصر في الاختصار بالكلام فقط، بل
تساعد ايضاً على تسهيل عمليات الاقتراع والتصويت، وهذا ما كان
ينقص ذلك المجلس، على الرغم من وجود كتلتين منظمتين من النواب،
بما كان يؤدي في اكثر الاوقات الى ارتباك الرئاسة في عد الاصوات
وفرزها، والسبب في ذلك كان في عدم اتفاق رأي اعضاء الكتلة الواحدة في
المشاريع المعروضة، فكنت ترى نائب الحزب الوطني عند الاقتراع الى جانب
كتلة حزب الشعب، والنائب الشعبي الى جانب كتلة الوطنيين، وفوق هذا
فهناك ما يقرب من ستين نائباً كان كل واحد منهم يعتبر نفسه انه حزب
قائم بنفسه فيصوت حسبما يترأى له بالنسبة لميوله واغراضه . . .

أما السبب في اختلاف نواب الكتلة عند التصويت فانه يعود على

ما اعتقد ، الى سببين ، السبب الاول هو الكسل المستولي على اعضاء هذه التكتلات فلا يدرسون المواضيع المعروضة على بساط البحث واعطاء قرار حاسم فيها في هيئاتهم ، فيأتون الى المجلس بدون ان يكون لهم سابق رأي في الموضوع فيصوت عليه كل واحد منهم حسب قناعته ومصالحته والسبب الثاني ، هو ان هذه التكتلات لم تكن مؤسسة على مبدأ صريح يعتنقه اعضاؤها ويعتقدون بصحته ، وانما كانت عبارة عن مجموعة من اشخاص متجانسين سعى الى تنظيمها وتأليفها بعض الطامعين بالوزارات ليصلوا عن طريقها الى الحكم ، وهكذا لم يكن واحد من هؤلاء الاعضاء يتقيد برأي كتلته الا اذا كان هذا الرأي متفقاً مع غايته ومصالحته ، بما جعل التصويت والاقتراع على القوانين ، في أغلب الاحيان ، ربكاً مزعجاً بالنظر لاختلاف الميول ، وعدم ايجاد كتل موجهة .

ولعل من اهم المساوىء التي اصيب بها المجلس الماضي هو تعادل التكتلات التي كانت فيه ، وعدم وجود كتلة تستطيع لوحدتها اذا حكمت ان تؤمن الاكثرية ، فكتلة الحزب الوطني ، وكانت عبارة عن اربعين نائباً ، هي اقلية مطلقة بالنسبة لمجموع النواب ، وكذلك كتلة حزب الشعب فقد كانت عبارة عن ثلاثين نائباً ، وهي ايضاً اقلية مطلقة بالنسبة للمجموع ، وهكذا بقي المجلس العوبة في يد الحكومات المتعاقبة ، وربما كانت هي الدافعة لاجاد مثل هذا التوازن لانه في مصلحتها طبعاً

على انه قد يقع مثل ذلك في بعض المجالس فيعتمد الى الائتلاف بين كتلتين او اكثر لضمان الاكثرية والاستيلاء على الحكم ، فلماذا لم يمر

التقارب من كتلتى حزب الشعب والحزب الوطني ويعملان معاً في حكم
ائتلافي يضع حداً لتدخل الحكومات في أمر المجلس ، وينقذ النواب
من تلك المهاترات والمشاحنات التي كانت تكهرب الجو في كل
جلسة من جلساته ؟ ؟

ان هذا السؤال كثيراً ما كان يخطر على بال المخلصين من النواب،
فسعوا كثيراً لجمع الشمل، وتوحيد الكلمة، واجتراح حكم ائتلافي مضبوط،
لا سيما والبلاء تجتاز مرحلة من اخطر مراحلها، ولكنهم فشلوا في جميع
مساعيهم ومحاولاتهم، واما عوامل هذا الفشل فكانت ترجع الى امرين
اثنين ، الاول هو ان بين هذين الحزبين من التنافر والحقد المتأصل في
النفوس ما لم يستطع احد ازالته... والثاني ، هو ان نواب الحزب
الوطني لم يكونوا اصحاب الكلمة الاخيرة في سياسة الحزب البرلمانية،
بل كان لابد في مثل هذه الامور من الرجوع الى المرجع الحزبي الرسمي،
وهم فيه اقلية... وهكذا فشل الساعون كثيراً في التقرب بين
هاتين الكتلتين ، فبقي المجلس على تلك الفوضى التي استحكمت فيه
حلقاتها ، وبقي الحكم متأرجحاً على شكل غير برماني ولا دستوري كما
بينت ذلك فيما مضى...



سَلَقُ الْمَشَارِيعِ فِي الْمَجْلِسِ

كيف تجري عملية السلق في المجلس - الدور الذي يلعبه رئيس
المجلس في هذا الموضوع - امثلة عنه ذلك - لو استعانت
الحكومات لم حالت دون انتخاب دولة فارس بك القوي
الى الرئاسة ، المواليون للمعلومة لم يلونوا راضين عنه
لانه لم يكن يتميز في ادارة الجلسات لفريق دون
فريق - جلسات نيابية كانت تقدر بدون نصاب
قانوني - قوانين كانت تقدر بدون وجود اكرية



يعتقد بعض الناس ان القوانين المعمول بها في هذه البلاد
لا تصدر عن المجلس الا بعد ان يقتلها النواب درساً وتنقيحاً
وتحقيقاً... فهذا ان كان يصح في اقلها فانه لا يصح في اكثرها، اذ ان
الكثرة منها تسلق في البرلمان سلقاً بدون درس او تحقيق او نقاش
او جدال، ولا تظهر مساوئها الا عند التطبيق والتنفيذ كما ظهر في عدة
قوانين شكت منها الامة كثيراً...

أما الذي يقوم بعملية السلق هذه فهو رئيس المجلس وحده . . .
انه ينوب عادة في الدفاع عن الحكومة في تنفيذ رغائبها وفي سلق
القوانين التي يهملها امر موافقة المجلس عليها وذلك اما بتطبيق النواب
لتنفيذ الخطة المرسومة، واما بالدورات واللفتات التي يستعملها لهم على
اقرار المشروع المعروض بالحقيقة بالباطل .

فالرئيس اذن يلعب دوراً كبيراً في سلق القوانين لمصلحة
الحكومة ، واذا اردت ان تعلم كيف يلعب هذا الدور فاليك
التفصيل .

من المعلوم ان مهمة الرئيس بموجب احكام النظام الداخلي للمجلس
هي ادارة الجلسات ، والعناية بتنفيذ لائحة الاعمال ، ومنع المجلس من
تجاوز وظائفه ، وترتيب الخطباء والمحافظة على النظام والانتظام ، فهو
الذي يسمح بالكلام ، وهو الذي يمنع الكلام ، وهو الذي يعلن نتائج
الاقتراع وتوقيف الجلسة الى غير ذلك من الامور المحددة له في النظام ،
فاذا شاء ان يخدم الحكومة فانه يلجأ الى الوسائل الآتية .

(١) - تطبيق النواب في مكتبه قبل افتتاح الجلسة على القانون
الذي يريد اقراره والموافقة عليه .

(٢) - افساح المجال امام النواب المؤيدين ليتكلموا ما شاءوا ،
واقفاله في وجه المعارضين بحجة الاكتفاء في البحث لان الموضوع اشبع
درساً وتمحيصاً . . .

(٣) - في عد الاصوات عند الاقتراع وعلان النتيجة وان كانت
مخالفة للحقيقة .

(٤) - في تعطيل الجلسة وتأجيلها عندما يلاحظ اشتداد وطأة المعارضة او عدم اقتناعها بصحة نتيجة الاقتراع التي اعلنها .

(٥) واذا شعر ان كل هذه الامور لا تكفي لتأمين سلق القانون بالنظر لانتباه المعارضة ويحفظها ، فأزسه يوعز الى النواب الحكوميين بالتغيب عن الجلسة المخصصة لقراءته فيؤجل النقاش فيه بحجة عدم اكتمال النصاب القانوني الى جلسة بعيدة حتى تستطيع الحكومة ان تطبق اكثرية النواب بقبوله .

وهذه الامور قد لاحظتها كلها اثناء عقد الجلسات التي حضرتها ، فكم من مرة كانت الاكثرية ضد مشروع فأعلن الرئيس انها الى جانبه ، وكم من مرة كان نواب المعارضة يطلبون الكلام فيفضل عليهم المواليين بحجة ان الدور لهم حتى يمل هؤلاء وينسحبون ، وكم من مرة جرى ايعاز لفريق من النواب بان لا يحضروا جلسة من الجلسات فتؤجل لان اكثريتها تكون غائبة ولان النصاب القانوني لم يكتمل بها .

هذا هو الدور الذي يلعبه رئيس المجلس لتأييد الحكومة ، ولذلك فان الحكومات يهملها جداً ان تكون متفاهمة مع الرؤساء المنتخبين ، ليسهلوا مهامها امام النواب وينفذوا لها خططها ورغائبها ، واني على ثقة انه لو كان باستطاعتها ان تحول دون انتخابات دولة الاستاذ فارس بك الخوري الى الرئاسة عدة مرات لما قصرت ابداً في ترشيح غيره لان فارس بك اذا لم يكن هو نفسه مقتنعاً بصحة المشروع لا يمكن ان يعمل على اقراره في المجلس ، بل يقف منه موقفاً حيادياً مفنداً مساوئه مظهرأ فوائده ، ولهذا فقد كان النواب الحكوميون غير راضين عن ادارة جلساته لانه كان يفسح المجال امام جميع النواب لان يتكلموا

بدون أن يتحيز لفريق دون فريق، أو يفسح المجال امام خطباء الموالين دون خطباء المعارضين . . .

واني اذكر هنا على سبيل المثال تلك الجلسة الصاخبة التي جرى فيها النقاش حول التقرير الذي قدمه النواب بشأن تعديل الدستور، فقد تقدم الى مقام الرئاسة تقرير موقع من خمسة وتسعين نائباً يدعم طلب الحكومة في هذا المشروع . ولكن الرئيس بالوكالة في ذلك الوقت اراد ان يسلق هذه الرغبة سلقاً ، فبعد ان طلب الى امين سر بمتلاوة هذا التقرير قال يخاطب النواب ، لقد سمعتم الرغبة في تعديل الدستور وهي مقدمة من تسعة وثمانين نائباً يضاف اليهم الوزراء الستة وهم نواب في المجلس، وعلى ذلك اعلن ان المجلس وفقاً للمادة (١٠٨) من الدستور قد ابدى رغبته باكثرية تفوق الثلثين بتعديل المواد ٦٨ ، و ٨٦ ، و ٨٩ وبالفاء المادتين ٧١ ، و ١١٥ من الدستور، وعليه فأني أحيل المشروع الى لجنة الدستور على ان ينظر باقرار هذا التعديل في دورة آذار العادية المقبلة . . . ثم اعلن حالا بعد هذا الكلام رفع الجلسة حتى لا يتسنى لاحد الكلام في هذا التقرير مع انه موضوع جد يستاهل النقاش الطويل والبحث الدقيق . . .

ان هذا مثال واحد من جملة الامثلة التي تدل على كيفية سلق المشاريع في المجلس، وقد كان هذه المرة مثالا مفضوحاً حتى انه اثار القال والقبيل واتخذ منه الخصوم سلاحاً للطعن بالحكومة ومؤيديها . .

على اني وان كنت من الموقعين على ذلك التقرير ولكنني استنكرت تلك الطريقة التي اتخذها مقام الرئاسة في سلقه على هذا الشكل في حين انه كان من الحكمة ترك الامور تجري في المجلس على طبيعتها مادامت

الأكثريّة تؤيده وتقول به ، وما دام المعارضون وهم قلة لا يستطيعون ان يحولوا دون ابرامه واقراره .

هذا عندما تعتمد الحكومة سلق القوانين ، ولكن هناك حالات يكون السلق فيها من قبل النواب انفسهم ، وذلك عندما تطول الجلسات ويستحوز الملل على النفوس ، فكم من قانون خطير صدق في المجلس بلمح البصر ، وكم من مشروع هام اقر بدون وجود نصاب قانوني في الجلسة ... فمن المعلوم ان التصويت لا يكون صحيحاً الا اذا توفر النصاب ، ولا يجوز للمجلس بموجب الدستور اتخاذ أي قرار مالم تكن اكثريّة اعضائه المطلقة حاضره ، ولكن في اكثر الاوقات كانت تفتح الجلسة بوجود النصاب القانوني ثم لا يمضي قليل من الوقت حتى يبدأ النواب ينسحبون واحداً بعد واحد وعندها لا يبقى في القاعة غير بضعة افراد منتشرين بين تلك المقاعد الخالية ليقرأوا قوانين البلاد بالاكثريّة . . . وكثيراً ما كان يقع مثل هذا فتعقد جلسات بهذه الاكثريّة الضئيلة لتشريع وتضع قوانين يقول الناس عنها انها من وضع الامة ومن تشريعها . . .

الثقة وكيفية تكلف الوزارات

الوزارات تتطلب الثقة والامانة وعملها هي التي تدفع

الثمن — دول النواب عند طرح الثقة — تعطيل مصالح

الدولة بانشغال الوزراء في تأييدها — صور

مضغمة عن ثقة الوزراء عند الثقة —

الصعوبات التي وضعها الدستور في

سبيل محبة الثقة وفوائدها



قال لي مرة احد الوزراء المستقبليين . وقد خبر موضوع الثقة طويلا
لانه استوزر عدة مرات ، ان الثقة تكلف الامة غالبا ، فالوزارة هي التي
تطلبها وتسمى اليها ، ولكن الامة وحدها هي التي تدفع الثمن
وهذا قول صحيح ، اذ كلنا يعلم ان في كل مرة تطرح الحكومة الثقة
على المجلس تضطر الى مسايرة النواب ، ومداراتهم ، وارضائهم ، وهذا لا
يكون على حساب الحكومة فقط ، بل على حساب الامة بصورة اعم ،

لان لكل واحد منهم قضايا متعددة او مشاكل مخالفة للقانون، او مطالب خاصة
يتعذر تحقيقها ، فاذا شعروا ان الوزراء بحاجة الى اصواتهم وتأييدهم ،
راحوا يسارونهم عليها كلها ويجعلونها ثنائيا لتأييدهم وانصرتهم لهم ، وتراهم في اكثر
الاحيان ينجحون ويفوزون باغراضهم وحل مشاكلهم ، فتحقق رغائب
ما كان اصحابها يحملون بتحقيقها ، وتنفذ مطالب ما كانت لتنفيذ لولا هذه
الفرصة ، فرصة الثقة ، ولو كان في هذا خسارة على الخزينة ومخالفة للقوانين
المعمول بها . . .

ولما كانت هذه الحلول والارضاءات التي تقدم الوزارة عليها لا تتم من
جيب اعضاء الوزراء ، وتلك المخالفات القانونية التي تنفذ لا تقيد على
حسابهم وفي موازينهم الخاصة ، وانما تحقق وتنفذ على حساب الدولة وجيوب
رعاياها ، تأكدنا صحة قول القائل بان ، الثقة تكلف الامة كثيرا ، فالوزارة
هي التي تتطلبها والامة هي التي تدفع الثمن ، وقد يكون ثمنها فاحشا . . .
هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان الوزراء في فترة عرض الثقة ، وقد
تستمر ما يزيد على اسبوع ، يشغلون عن قضايا الناس ومصالحهم بمقابلات
النواب ومداراتهم ، فترى الاوراق والمعاملات تتراكم على مائدة كل واحد
من اصحاب المعالي بدون ان يجد لنفسه متسعاً من الوقت لمراجعتها ودراستها
او التوقيع عليها ، لان كل هذه الفترة تكرر للتطبيقات ، والحلوات
والاجتماعات ، فتوصد الابواب في وجه جميع ارباب المصالح ، وتعطل جميع
اعمال الدولة الكبيرة والصغيرة ، اذ لا يتمكن مفكش من مقابلة رئيس
الوزارة مثلاً لانه في خلوة مع النواب وقد منع الدخول عليه ، ولا يستطيع
امين عام ان يقابل وزيره لانه كريشة في مهب الريح طائرة لا يستقر على
حال بين السرايا والبرلمان ، وهكذا تنقضي مدة الثقة بكاملها على هذا الشكل
حتى يطمئن الوزراء الى مصيرهم ويرتاح بالهم من جهة مناصبهم وكراسيهم . .

وقد سجلت صوراً كثيرة من هذا النوع في هذه الذكريات ، فكنت
اشاهدها واضحك ، اضحك من هذه الرعونة التي يظهرها الوزراء من اجل
الثقة ، ومن هذه الحفة التي كثيراً ما انزلتهم منزلة المستجدين ، واني لا ازال
اذكر منها يوم اخذت احد الرؤساء الحدة لان الشرطي منع احد النواب
من الدخول عليه ، رغمًا عن انه هو الذي امر بمنع الدخول ، وكنت انا من
جملة الذين كانوا مجتمعين عند الرئيس للبحث في موضوع الثقة ، وقد طال
اجتماعنا ما يقرب من ساعة فلما انتهينا سأل دولته الشرطي اذا كان احد قد
طلب مقابلته أم لا ، فاجابه الشرطي المسكين ان النائب الفلاني قد طلب
المقابلة وانه افهمه انه ممنوع الدخول ، فانصرف ، وهنا لا تسأل عن
الثورة التي ثارها صاحب الدولة لان الشرطي منع احد النواب من مقابلته
في حين انه كان اصحاب المصالح ينتظرون مقابلته في غرفة الانتظار كما
ينتظر المرضى في عيادة طبيب اسنان ، فلم يسأل عنهم ولم يهتم بهم ، ولكنه
سأل واهتم بذلك النائب الكريم فامر الشرطي ان يسرع ويفتش عنه في
دوائر السرايا ، فقد يكون في احدى زواياها ، وان يعتذر له ، ويرجوه ان
يحضر وانه منتظر مقابلته ...

وعاد رئيس الوزارة البنا يشكو جهل هذا الشرطي الذي لا يعرف
قيم الناس ، والذي قد يسبب له غداً في المجلس مشاكل عند طرح الثقة ...
واذا علم القاري ، من هو هذا النائب الكريم الذي قام وقعد له دولة
الرئيس ، وحسب لزعله الف حساب ، يضحك كثيراً من هذه الحفة التي
اظهرها ومن تلك الرعونة التي ظهرت عليه ،

انه نائب من نواب الاقضية الذين تكفيهم اشارة صغيرة من دركي في
قضائه ، او غمزة ناعمة من قائد الفصيل لان يفعل له ما يريد . . . وان يأتمر
بما يأمره به . . .

هذه صورة واحدة من جملة صور يشاهدها النائب في كل مرة تعرض فيها الثقة على المجلس ، واذا ذكرنا ايضاً اهتمام كل وزير بحمل اصدقائه النواب على حضور جلسة الثقة اما بواسطة المحافظين او بواسطة الدرك ، حتى لا يتغيب واحد منهم وحتى لا تشكل اكثرية ضدهم ، والجهود التي تبذل في هذا الموضوع ادر كنا كم تكلف الثقة الوزارة والحكومة . . .

على اننا نحمد الله الذي جعل دون طرح الثقة عقبات جمة في الدستور بخلاف ما هو في فرنسا مثلاً حيث لا توجد قواعد خاصة بتقديم اقتراح عدم الثقة والتصويت عليه ، اذ لا يبعد هناك ان يصوت البرلمان على عدم الثقة صدفة او مفاجأة ، وهو غير مناهض للحكومة ، ولذلك فقد عني الدستور السوري بتجنب القشور التي تنزلق عليها الوزارات فتهدوي عن كراسيها ، اذ جاء في المادتين ٣٥ و ٩٣ على ان كل طلب يتعلق بعدم الثقة يجب ان يقدم كتابة وان يوقع عليه عشرة من النواب على الاقل ، والوزراء الحق في ان يؤجلوا المناقشة فيه الى ثمانية ايام ، ولا يتم رفض الثقة الا باكثرية اصوات المجلس ، ولا يجوز تقديم طلب من هذا النوع في اثناء الاقتراع على الموازنة ، كما انه لا يمكن طرح عدم الثقة بالوزارة او باحد الوزراء على الاقتراع ما لم يكن ثلثا اعضاء المجلس على الاقل حاضرين . . . ويلاحظ القارئ ان دستورنا قد قصد من هاتين المادتين ، اولاً ، اجتناب الاقتراع الذي نصوت عليه الاكثرية الحاضرة في الجلسة مع انها قد لا تعبر عن رأي الاكثرية الحقيقية في البرلمان ، وثانياً ، اجتناب التصويت المفاجيء الذي قد يصدر عن المجلس في جلسة صاخبة وجو يسيطر فيه حماس موقت ، . . . فهذه الامور المعقدة والطرق الطويلة للوصول الى حجب الثقة تجعل لدى المجلس الوقت الكافي ليفكر فيه النواب ويتبصروا في الامر .

نعم ، اننا نحمد الله على مثل هذه الصعوبات التي وضعها الدستور في
سبيل حجب الثقة والا لكانت الوزارات مهددة دائماً بالسقوط ، ولكان
الاستقرار معدوماً في البلاد ، ولكانت الحكومات على طول ملتهبة
في مداراة النواب ومسايرتهم في حين انها والحالة على ما هي تقتصر
مداراتها لهم عند البيانات الوزارية وعند طرح الثقة فقط لاغير ...



الموازنة في المجلس

— كيف تتجلى رقابة المجلس على الحكومة في الموازنة — الموازنة
عمل مرسوم ولا يحق للنائب ان يقترح قانون موازنة وان
طام الدستور يتخلله هو انشراح القوانين —
كيف تعرض الموازنة على المجلس — الموازنات
السابقة التي عرضت على مجالسنا وكيفية
تحضيرها — لجنة الموازنة والسبب في
اهتمام النواب بها — النواب عندما
كانوا يناقشون الموازنة



— تتجلى رقابة المجلس على الحكومة باجلى مظاهرها في الموازنة
فهو الذي يأذن لها بدفع مايتوجب من نفقات وبجباية ما تحتاج اليه من
واردات، وذلك بموجب قانون يدعي في العرف البرلماني بقانون الموازنة،
وهذا القانون يتضمن عادة الطرق التي تحدد لفرض الضرائب والرسوم،
والابواب التي تنفق في سبيلها، ويعتبر في الوقت نفسه مرآة صافية

تنعكس عليها الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة في المالية والاقتصاد ،
فيمكن للإنسان من قراءته ان يتعرف الى ميول الحكومة ومذاهبها
المالية او الاقتصادية او العمرانية ،

وتحضر الموازنة عادة من قبل الحكومة ، وذلك عملاً بأحكام المادة
٩٩ من الدستور التي تقول ان الحكومة تقدم الى مجلس النواب في
بدء دورة تشرين الاول من كل سنة الموازنة العامة لنفقات الدولة
ومداخيلها عن السنة التالية ، فهي اذن عمل حكومي وان كان في
الاصل ملكاً للبرلمان ، ولا يحق للنائب ، بالرغم من ان الدستور منحه
حق اقتراح القوانين ، ان يقترح قانون الموازنة ، الا ان هذا لا يمنعه من
ان يعيد النظر فيه ويعمل في تعديله بالنقص او بالزيادة عندما يحال
الى لجنة الموازنة حتى انه يخرج منها في اغلب الاوقات ، مختلفاً كل الاختلاف
عن المشروع الذي تقدمت به الحكومة ...

فلجنة الموازنة اذن هي التي تسيطر على الموازنة وتجهلها ملكاً
للبرلمان بعد ان كانت في يد الحكومة ، وهي صاحبة الصلاحية في تعديلها
وتنقيحها كما تريد وتشتهي . الا انه لما كان المشروع الحكومي يشكل
وحدة كاملة ، ولا يمكن ان يحافظ على قيمته الا اذا روعي الانسجام بين
مختلف ابوابه وفصوله ، ولما كان تدخل اللجنة في المشروع المعروض والعمل
فيه تنقيحاً وتعديلاً قد يؤدي الى فقدان هذا الانسجام مما يضر بالغاية
المتوخاة من وضع الموازنة ، لاسيما اذا لم يكن لدى اللجان النيابية الكفاءة
اللازمة لاعاده تنظيمها تنظيماً حسناً بعد التعديل ، فان المجالس النيابية
التي تسير على هذه الاصول في دراسة الموازنات تهتم كثيراً في اصطفاء
اعضاء لجنة الموازنة واختيارهم من اطولهم باعاً واكثرهم خبرة وكفاءة

في الامور المالية والاقتصادية ، وهكذا تتزاحم على مقاعدها الاحزاب السياسية ... ويجاول كل حزب ان يكون له فيها حصة الاسد ، لان الذي يحرز الاكثريه في هذه اللجنة تتوفر له السيطرة على مالبيه الدولة ومقدراتها ... وقد اختلفت المجالس في اسلوب اختيار اعضاء هذه اللجنة ، فمنهم من قال بوجوب اقتسام كراسيها بين الاحزاب الممثلة في المجلس ، ومنهم من قال بوجوب الانتخاب بالرأي في الهيئه العامة ، ومنهم من ترك الامر الى الشعب البرلمانية لترسل كل شعبة من يمثلها فيها كما هي الحال عندنا . اما الافرنسيون فقد جعلوا لجنة الموازنة عندهم مؤلفة من اربعة وأربعين عضواً يصير انتخابهم من الاحزاب السياسية الموجودة في المجلس ، وهكذا تتبارى كلها في ارسال اقدراعضائها وأوسعهم علماً وفيها في التشريع المالي لتكون له في المناقشات الكلمة المرجحة ...

ولتقديم الموازنة الى المجلس تقاليد متبعة ، فقد جرت العادة ان ترفق دائماً ببيان مفصل يضعه وزير المالية ويقره مجلس الوزراء وهو يتضمن بحث مطول في ثروة البلاد والحالة الاقتصادية وفي الآمال المتعلقة بالمستقبل ومقاصد الحكومة في تعديل الضرائب بالزيادة او النقصان والتدابير التي تنوي ان تقوم بها لزيادة الثروة العامة ، والعلاقات المالية بينها وبين بقية الدول المجاورة الى غير ذلك من الامور الهامة فيلقها ووزير المالية في الهيئه العامة ويتخذها النواب اسماً للبحث والنقاش ، ثم تحال الموازنة الى لجنة الموازنة لدراستها وتمحيصها ثم تقدمها الى الهيئه العامة بتقرير مفصل فيناقشها مادة مادة لاقرارها ...

هذه هي لمحة مختصرة عن كيفية عرض الموازنات على المجالس النيابية كما يجري في البلاد البرلمانية في العالم ، وقد اتيج لي ان شاهدت اثناء

وجردى في المجلس عرض ثلاث موازنات ، موازنة عام ١٩٤٧ ، و١٩٤٨ ، و١٩٤٩ ، وقد قابلته مع ما هو معروف في الاصول المالي فخرجت من ذلك بالنتائج الآتية : —

اولاً — ان الموازنات التي عرضت على المجلس والبيانات المرفقة بها لم تكن تختلف عن بعضها في شيء... بل كانت كل واحدة منها صورة طبق الاصل عن الثانية ، وهي كلها تشبه موازنة (يقال) ، كما شبهها احد النواب ، فاذا ما احتاج الى زيادة في المال لينفقه على داره وعائلته عمد الى رفع اسعار بضاعته بقدر ما يحتاج اليه لسد نفقاته دون ان ينظر الى النتائج الضارة التي قد تنجم عن تلك الزيادة والتي قد تكون سبباً لافلاسه ،

ثانياً — لتستطيع الحكومة ان تقدم الموازنة بتوازن بالرغم عن زيادة النفقات فانها تعتمد دائماً الى زيادة في تخمين الواردات حتى ولو كانت تعرف بانها لا تستطيع ان تحصل منها خمسين بالمئة ...

ثالثاً — اعتماد الحكومة في موارد الموازنة على الضرائب فقط لاغير بدون ان تهتم بايجاد مورد طبيعي تغذي به خزانتها .

رابعاً — عدم تقيد الحكومة بالموازنة وبنصوصها فاذا افلست من فصل عمدت الى التنقل الى فصل آخر واذا تحطت اعتماد احد الابواب قفرت الى اعتماد باب آخر ،

خامساً — لم تكن موازنة من الموازنات التي مرت على مجالسنا النيابية تتضمن خطوطاً رئيسية لسياسة الدولة ولا خططها الاقتصادية والمالية ، وإنما كانت عبارة عن بيان لحسابات الدولة وقد سطرت فيه النفقات والواردات فاذا كانت النفقات اكثر من الواردات عمدت الى زيادة في التخمين او الى زيادة في الضرائب ...

هذا ما يتعلق بالموازنات التي عرضت ، وأما ما يتعلق بموقف النواب منها ، فإذا رجعنا الى ضبوط جلسات المجلس نجد ان النواب كانوا في كل موازنة يعيدون نفس الكلام والخطب التي كانوا يقولونها في الموازنة السابقة ، فجميعهم كانوا يشكون من كثرة الضرائب غير المباشرة التي تصيب الفقراء والتضخم في الاعتمادات ، وعدم وجود برامج ثابتة لمشاريع عمرانية وإنشائية ، والثبات على أنظمة قديمة بالية في فرض الضرائب وجبايتها الى غير ذلك من الامور ، وهي كلها اقوال كانت تذهب كالنافخ في رماد او كالكتاب على صفحات الماء اذ لم تتقدم حكومة بعد كل هذا بموازنة تختلف عن الموازنة التي تقدمت بها حكومة قبلها ،

ويتجلى اهتمام النواب كثيراً بالموازنة عند انتخاب اعضاء لجنة الموازنة وذلك ليس بقصد السيطرة على مالية الدولة ، ولا بقصد تنفيذ مبادئ مالية واقتصادية ، وانما بقصد تأمين مصالح فردية وغايات شخصية . . . لان اعضاء هذه اللجنة ، حسب رأيهم ، هم اقدر النواب على بلوغ امانتهم من الحزينة وتحقيق رغائبهم هذه ، والوزراء يمشونهم ليشقوا شرهم او ليستدرجوا خيرهم ، كما ان اعضاء هذه اللجنة نفسها يتعاونون مع بعضهم لتحقيق هذه الرغائب على قاعدة النفع المتبادل .. وعلى هذا القياس ؛ فلم يكن يعني كثيراً في اصطفاء الاعضاء واختيارهم من اصحاب المقدرة والكفاءة في التشريع المالي وانما كان يترك المجال لاكثرهم سعياً واوفرهم نشاطاً سواء توفرت فيهم شروط المعرفة والاختصاص او لم تتوفر ، واني لا ذكر ، بهذه المناسبة ان نواب العشائر قد فرضوا في لجنة الموازنة التي انتخبت عام ١٩٤٨ نائباً من نواب الاقضية بحجة انه اختصاصي في القضايا المالية لانه صرف شطراً من حياته وهو جاني في ذلك القضاء ، وذلك ليساعدهم في تحقيق المبالغ التي

يتطلبونهم اولاً كانت لاصواتهم وزن بالنظر لكثرة عددهم في المجلس فكان حضرته
عضواً في لجنة الموازنة يبحث في اصول الضرائب والتشريع المالي ...
واذكر ايضاً انه جاءني مرة احد النواب وطلب مساعدتي ليكون
عضواً في هذه اللجنة ، فقلت له انك رجل مزارع ، ولا علاقة لك بالمالية
والاقتصاد فلماذا تتطلب ان تكون في هذه اللجنة ?? قال ، هذا صحيح ، ولكنني
اريد ان اسعى الى وضع مبلغ من المال في موازنة وزارة الزراعة لشراء
تراكتورات فاستفيد منها ،

وجاءني نائب آخر وأخذ يرجوني بالحاح لان اكون عوناً له في انتخاب
اعضاء لجنة الموازنة ، فقلت له ، وما هي علاقتك بهذه اللجنة وانت رجل
بعيد عن المالية بعد الارض عن السماء ?? قال لي ، لا اكنمك يا اخي اريد
ان اقرر مشروع بتعبيد الطريق الموصلة الى القرية التي املكها فقد سعت
كثيراً مع وزارة النافعة لتعبد لي هذه الطريق ولكن بدون جدوى ،
فوجدت ان الاوفق ان اكون في هذه اللجنة فاضمن بها تخصيص المبلغ
اللازم لها ،

وهكذا فكل واحد من النواب يسعى ليكون في هذه اللجنة ليؤمن
له طريقاً ، او يخصص مبلغاً ، او يخفض رسماً ، او يحقق مشروعاً لمنطقته
الانتخابية يكون له دعاية للانتخابات المقبلة ، واعتقد ان جميع غايات اعضاء
لجنة الموازنة تتحقق وتثمر لانهم اثناء دراستهم الموازنة يشون مع بعضهم
على سياسة حك لي لا حك لك ...

ولا يظن القارىء ان الغنائم تقسم على اعضاء اللجنة وحدها ، فالنواب
الذين ما ساعدهم الحظ ليكونوا بين اعضاءها ، محتاطون بها احاطة السوار
بالمعصم ، فيطالب كل واحد منهم بحصته من هذا المغنم ، كأن الموازنة عبارة
عن شوريا وكان لكل نائب الحق بان يلعق منها ، وهكذا تكثر عليها

الطلبات وتشتد المضايقات ، حتى انه اذا اتيج لك ان تمضّر جلسة من جلساتها وهي تدرس الموازنة وتقرر موادها وفصولها تشعر كأنك في حمام مقطوع بارده فلا رئيسها يستطيع ان يضبط جلستها ، ولا المقرر يتمكن من حفظ النظام فيها بالنظر لكثرة الذين يحضرون مناقشتها من النواب وكثرة الطلبات التي تنال عليها ، ولذلك فان اللجنة في اكثر الاوقات تضطر ان تنهرب من النواب وتعقد اجتماعاتها في خلصة عنهم وفي مكان مجهول لا يعرف به احد حتى يخلصوا من هذه المضايقات ويستطيعوا ان يبحثوا ويدرسوا في جو هادي. لاضجة فيه ولا ضوضاء وينفردوا في تقسيم الغنائم بدون ان يشاركهم احد بها

على انه بالرغم عن جميع هذه المساوي التي كانت تبذلها اللجنة في الابتعاد عن النواب وعن مضايقاتهم فان الموازنة كانت تخرج منها الى المجلس بزيادات فاحشة واعتمادات جديدة تقسم بينهم فيأخذ كل نائب حصته بالنسبة الى مركزه في المجلس ومقدار نفوقه ، ولحمة خاطفة الى الموازنة السابقة التي خرجت من اللجنة ، لاسيما في فصول الاشغال العامة ، تجعلك تتأكد من صدق هذا القول

هذا والموازنة في اللجنة ، ولكن عندما تخرج الى الهيئة العامة يقلب المجلس الى سوق عكاظ يتبارى فيه الخطباء في تنفيذها والتعليق عليها ، وابداء رأيهم فيها ، فترام في بادى الامر حريصين على الاقتصاد فيها متحمسين في تدقيق فصولها بندا بندا ، ولكن حماسهم هذا يخف ويبرد كلما توغلوا فيها حتى ان موازنة الوزارات المتأخرة تسلق سلقاً بدون نقاش ولا خطب ولا كلام وذلك بالنظر للملل الذي يستحوذ على النفوس بسبب التطويل ، وبالنظر لان الدورة تكون قد قاربت على الانتهاء والنواب يتشوقون لانجازها بالسرعة الممكنة لئتمكنوا من العودة باقرب وقت الى بيوتهم واشغالهم.

وبهذه المناسبة فقد قال لي مرة احد وزراء الخارجية ، يا ليت موازنة
ورارتي تأتي في الترتيب في آخر الوزارات

قلت له ، ولماذا هذا التخي ؟ ؟ ؟

قال لي ، لو جاءت في آخر الموازنة لكانت قد سلفت سلقاً كما سلفت
غيرها ، اما وهي في المقدمة ، وفي الممدفع ، فالله يساعدي على ما لاقيه من
النواب ومن تحاملهم ..

وبالفعل فقد كان الهجوم شديداً على موازنة هذه الوزارة ، وذلك
ليس للأسراف الموجود فيها ، بل لان النواب ابتدأوا النقاش فيها وهم على
اشد حماسهم ، ولانها كانت في الممدفع ، واما موازنات الوزارات الباقية
التي جاءت متأخرة فقد قرئت بكل سرعة ، بدون ان يسأل سائل لماذا
وضع هذا الرقم ، او لماذا خصص هذا المبلغ ، وقد كان فيها مجال واسع للاخذ
والرد والانتقادات والحملات ...



الخطابة في المجلس واقناع النواب

الخطابة وتأثيرها في النواب - النواب يقتنعون برأيك ولهم

يصوتون حسب رأيهم - الكلمة المقنعة في المجلس هي التي

ترس في أذن النائب هماً أو التي تملأها عليه المصلحة

الخاصة - لماذا يصفي النواب إلى الخطاب في المجلس -

لولا أن الخطابة تؤثر في النواب لكانت المعارضة قد

اكتسحت المجلس السابق - المصلحة

في تقليل الخطب



يدخل النائب إلى الجلسة وفي رأسه فكرة ثابتة متمركزة ، اما
بنتيجة قرار اتخذته الكتلة التي ينتمي إليها ، واما بنتيجة تطبيقات
الحكومة ، واما لان هذه الفكرة تتفق كل الاتفاق مع مصلحته الخاصة
فيصعب ازالها او تبديلها او تغييرها مهما خطب الخطباء في عكسها ،
ومهما كانت الحجج والبراهين ضدها .

ويظهر ان هذا ليس في مجالسنا فقط ، بل في كل مجالس الدنيا ،
فالمجالس النيابية في العالم تتشابه كثيراً في صفاتها وان اختلفت في طريقة
تكوينها بحسب الامم والازمان ، وقد قال أحد نواب الانجليز القدامى
في هذا الموضوع ، «سمعت مدى خمسين عاماً قضية — (ويستمنستر)
آلآفاً من الخطب ، فالقليل منها حملني على تغيير رأبي ، ولكن لم يكن
لواحدة منها ان تحملني على تغيير صوتي عند الاقتراع » ...

هذه حقيقة تجلت لي في المجلس الماضي الذي كنت نائباً فيه كما
تجلت لي من متابعة مناقشات المجالس السابقة ، فقد كان يعرض على
النواب مشروع من المشاريع فيتبارى الخطباء في معالجته تفصيلاً وتأيداً ،
فلم تكن بلاغتهم وفصاحتهم لتغير رأياً تركز في رأس نائب ، او قراراً
اتخذه قبل ان يدخل الجلسة ، وهكذا تراه يصفق للخطيب ويهزله رأسه
استحساناً وتقديراً حتي تظنه قد اقتنع بحججه وبراهينه ، ولكن ظنك
هذا يخيب عند الاقتراع اذ تراه يرجع الى الفكرة المتمركزة في
رأسه فيصوت لها ...

واني اذكر هنا على سبيل المثال ، قضية الغاء الميرة التي عرضت على
بساط البحث في احدى الجلسات فقد انقسم النواب حولها الى جبهتين ،
جبهة تقول ببقائها ، وهي الجبهة الحكومية ، وقد انضم اليها الذين لاعلاقة
لهم بالزراعة ، وجبهة تقول بالغاءها ، وفتح حرية الاتجار بالحبوب وهي
جبهة المزارعين ، وبالرغم عن ان جبهة المزارعين لم تدلل على وجوب الغائها
ولم يكن فيها خطيب واحد يدافع عن هذه النظرية ،
وبالرغم عن ان نواب الجبهة الثانية كانوا كلهم من خطباء

المجلس المعروفين ، وبالرغم عن كل ذلك فان النائب المزارع بقي مصرأعلى
رأية في وجوب الغاء الميرة فلم تؤثر فيه بلاغة الخطباء ولا حججهم واقوالهم
لان في الالغاء نفعا كثير لهم بالنظر لارتفاع اسعار الحبوب في الجواروفي
كل مكان ...

وما يقال عن قضية الميرة ، يقال عن قضية القطن ايضا فقد طلب
فريق من اصحاب المصانع السماح باستيراد كمية من القطن مادامت
زراعة البلاد القطنية في ذلك الوقت لا تكفي حاجاتها ، فكان النواب
زارعو القطن يرفضون هذا الطلب لانه ليس في مصلحتهم ، فلم يصغوا
لبلاغة خطيب او بيان نائب ، لان مصلحتهم تقضي بذلك ، وعند المصلحة
تصم الاذان عن سماع الحجج والبراهين والادلة الناطقة ،

وهناك حوادث كثيرة جرت من هذا القبيل ، فمهما كان خطباء المعارضة
اقوياء واشداء فانهم ما استطاعوا في يوم من الايام ان يجعلوا ببلاغاتهم
ناثبا ، مطبقا سلفا ، على ان يحجب الثقة عن الحكومة ، ومهما كان عضو حزب
الشعب في المجلس مالكا ناصية الكلام ، فانه ما تمكن ان يستدرج اليه والى
فكرته ناثبا من نواب الحزب الوطني والعكس بالعكس ، ولهذا فقد صرت
اعتقد ان الخطابة في المجلس التي كان يحسبها الناس شرطاً اساسياً من شروط
النجاح في النيابة لا تجدي ولا تفيد ، فالكلمة المقنعة في المجلس هي التي تهمس
في اذن النائب همساً بين الكواليس ، او التي تملأها عليه مصلحته الخاصة ،

واذا اردت ان تعرف تأثير الخطابة ووقعها في المجلس ، فاحضر جلسة
من جلسات النواب وراقب حركاتهم وتعمن في وجوههم ، فبينما يكون
الخطيب في الجلسة يندفع كالسيل في شرح نظريته وتأييد رأيه ويقوم
ويقعد ويخبط بيده على الطاولة بشدة وحماس ، تجد فريفاً كبيراً من النواب

منهم من مع بعضهم في احاديث خاصة يضعكون ويتنادمون ، كما نجد
فريقاً آخر ملتهياً برسم بعض صور كاريكاتورية غير مصغ ولا منته الى كل
ما يدلي به الخطيب او بقوله من حجج وبراهين ، هذا فضلاً عن ان اكثرهم
يستولي عليهم الضجر والملل فينسحبون من القاعة الواحد بعد الآخر حتى
ان هناك خطباء اذا وقفوا ليتكلموا لم يبق في المجلس الا عدد من النواب
لا يزيد على اصابع الكف ، ...

لقد بلغني مرة ان احد النواب ، اعد خطبة نفيسة ليلقيها في المجلس
عند البحث في الموازنة ، فاستظهرها وتقرن عليها كثيراً ، واتقن حركاتها
واساراتها ، حتى لا يلحن عند القاها ، واعتقد انه سيكون لها دوي واي
دوي ، فيصغي اليه النواب وتتناقلها الصحف بالحرف الواحد ، ويتحدث
عنها الناس طويلاً ...

وجاء عرض الموازنة فطلب صاحبنا الكلام وتقدم الى المنبر يخال في
مشيته ويترنح في سيره ، وابتدأ يلقي تلك الخطبة التي استظهرها واستعد
لها منذ اكثر من شهر لا يلحن ولا يخطئ ، ولا يرفع مفعولاً او ينصب
فاعلاً ، ... لقد كانت بنظره فرصة سانحة لان يظهر في المجلس ، وان
يمهد امامه السبل للوزارة ، ولكن ظنه هذا قد خاب لانه ما ابتدأ في القاء
تلك الخطبة حتى شعر بضجة وضوضاء ، هذا يتحدث مع جاره ، وهذا
يلتفت الى زميله ليباسه وينكت معه ، وهذا ينادي الآذن ليعت به
رسولاً الى بعض الاخوان ، وهذا ينسحب من الجلسة ، مما حمل الخطيب
على أن يمسك عن الكلام فختم الخطاب ونزل عن المنبر وهو يمسح عرق
جبينه ، وعندها وصل بالقرب مني قال لي ، بكل حسرة ، وبالحرف الواحد ،
لقد قطشت الخطاب لان ليس من يسمع ولا من يقرأ بهذا المجلس ...

لقد كان نواب المعارضة في ذلك المجلس يؤلفون كتلة من ثلاثين نائباً كانوا كلهم ممن يجيدون الخطابة ومحسنون الكلام والارتجال ، فقال لي مرة احد الاصدقاء . والله العظيم ، لو كانت الخطابة تؤثر في النواب ، لكان المجلس كله اليوم بجانب المعارضة ، لانه منذ افتتاح الجلسة حتى اختتامها وهم لا يهدأ لهم لسان ، فاذا سكت خطيب منهم قام خطيب ، ولكنهم بالرغم عن قوتهم الخطابية هذه ، وبالرغم عن اهمية الخطابة في النيابة فقد ، بقي عددهم هو هو ولم ينضم اليهم نائب واحد ، وبقي المجلس باكثرية موالياً وحكومياً

وماذا تطلب من النواب ان يهتموا بالخطب والبيانات وهم يعرفون سلفاً انها لا تؤثر فيهم ولا ترحزهم عن رأيهم المتمركز في رؤسهم ؟ بل لماذا تطلب اليهم ان يصفوا اليها وهم مطبقون سلفاً ولا توجد قوة تحت السماء تستطيع ان تبدل في موقفهم او خططهم ??

ان الخطابة في المجلس عبارة عن مظهر للدعاية فقط ، واما اذا كان يقصد منها التأثير والاقناع فهذه قد تكون في التظاهرات الشعبية والاجتماعات الحزبية ، لان الجماعات كالاطفال تتأثر بالمعاطفة وتثور بالكلام واما النواب فلا حاجة لهم لمن يقنعهم لان فكرتهم متمركزة في رؤسهم سلفاً ...

هذه هي الخطابة في المجلس ، وهذا هو تأثيرها ، اما والحالة هذه فعندي ان من المصلحة العمل على التقليل من عدد الخطباء في الجلسات العامة حفظاً لضياع الوقت بالثرثرة وشقشة الكلام ، وهذا يتوقف على مقدرة الرئيس في ادارة الجلسات وتوجيهها ...

العاطفة واللاشعورية في المجلس

ذاتية الفرد الشاعرة تفنى في ذاتية الجماعة اللاشاعرة -

العنفات التي تنصف بها الجماعة هي ذاتها التي تنصف

بها المجلس - كيف عولجت قضية فلسطين

في المجلس الماضى بالعاطفة والنخبة

والرثرة - نماذج من اقوال

النواب وخطبهم - منقطة

الشارع على المجلس



- في علم الاجتماع ان المرء، وهو جزء من الجماعة، يختلف جداً عنه وهو منفرد، فذاتية الشاعرة تفنى في ذاتية الجماعة اللاشاعرة، اذ ان في الجماعة تتغلب روح اللاشعورية تغلباً تاماً كما تتغلب العاطفة على العقل، فتكون سريعة التصديق، وسريعة الانفعال، عديمة التبصر في والعواقب، عاجزة عن التأثر بالمعقول،

فهذه الصفات التي تتصف بها الجماعة ، هي ذاتها التي تتصف بها المجالس
النيابية ، فالنائب فيها وهو في الجلسة يختلف عنه وهو خارج المجلس ، وذاتية
الشاعرة ، حسب لغة علماء الاجتماع ، تفنى في ذاتية الجماعة اللاشاعرة ،
وكذلك روح العاطفة واللاشعورية وسرعة التصديق وسرعة الانفعال وعدم
التبصر بعواقب الامور ، فانها كلها تسيطر على المجالس النيابية كما تسيطر
وتتغلب في الجماعات

ولذلك فان اخطر المواضيع التي كانت تعالج في مجلسنا الماضي ، كانت
تعالج بروح العاطفة او الحماس وسرعة الانفعال ، اكثر مما كانت تعالج بالعقل
والتفكير والروية ، ولنا مثال على ذلك قضية فلسطين ، واني لا اعتقد
جازماً ، ان المجلس الماضي لو كان عاجلها بالعقل والروية والتفكير الجدي
لكانت النتائج غير التي وصلنا اليها بدون شك ، ولكنه ترك العاطفة تستولي
عليه فانصرف الى الخطب والكلام الفارغ بدلاً من التفكير بعمل مفيد
ومثمر ، . . .

ونظرة سطحية الى ضبوط الجلسات التي كانت تعقد من اجل فلسطين مثلاً
تثبت صحة هذا القول ، فهي شعور العاطفة قد تحولت من اجتماعات
تشريعية برلمانية الى حفلات خطابية تلقى فيها القصائد والاشعار كأن
البرلمان قد استحال الى سوق عكاظ وكان ذلك في وقت نحن احوج فيه الى
العمل منه الى الكلام ؛

وعلى سبيل النكتة اورد هنا ما سمعته في تلك الجلسات عند البحث في
قضية فلسطين لاظهر الفرق بين ما كان يجب ان نعمل وبين ما صرفنا الوقت
في عمله ،

لقد سمعت احد النواب ، ولا حاجة لذكر الاسماء هنا ، يستهل خطبته ،

وقد اخذ الحاس منه كل مأخذ، بقوله :-

الا لا يجهلن احد علينا

فنجعل فوق جهل الجاهلينا

وسمعت غيره يختم خطابه ويقول،

تأخرت استبقي الحياة فلم اجد

لنفسي حياة غير ان اتقدم

واسنأ على الاعتاب تدمي قلوبنا

ولكن على اقدامنا قطر الدما

وسمعت غيره ايضا يفتح كلامه بقوله،

دخل الهوينا للضعيف ولا تكن

نؤوماً فان الدهر ليس بناثم

وحارب اذا لم تلتق الا ظلامه

شبا الحرب خيره من قبول المظالم

وسمعت آخر يقول،

قتل امرىء في غابة

جريرة لا تغتفر

وقتل شعب آمن

مسألة : فيها نظر

وسمعت غيره يردد البيت المشهور،

لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى

حتى يراق على جوانبه الدم

وسمعت آخر يخاطب صلاح الدين الابوي ويقول،

فم من القبر فقد غودتنا

ياصلاح الدين قهر الاخني

وكان غيره ايضاً يردد قول الشاعر ،

شرف الوثبة ان ترضي الملا

غلب الواثب او لم يغلب

واما انا فقد اخذني الحماس ايضاً فرحت بجاريا زملاء في خطاب حماسي

طويل اختتمته بالابيات الآتية ،

بافاتح القدس خل السيف ناحية

ليس الصليب حديدا كان بل خشبا

اذا علمت الى اين انتهت يده

وكيف جاوز في سلطانه القطبا

ابقنت ان وراء الضعف مقدرة

وان للحق لالقوة الغلبا . . .

وكانت قاعة المجلس تدوي بالتصفيق لكل خطيب من الخطباء حتى

تختتم الجلسة وقد تدوم الى ساعة متأخرة من الليل ، وعلى هذا الشكل

كانت خطبهم واقوالهم ، والاشعار التي استشهدوا بها وقد دونتها كلها في

مفكرتي كما هي مدونة في الضبوط الرسمية . . .

واني لا ازال اذكر احدى تلك الجلسات التي من هذا النوع ، والتي

كان الحماس فيها بالغاً مبلغه ، والتأثر للشرف والكرامة على كل شفة ولسان ،

اني لا ازال اذكر تلك الجلسة ليس بالنظر لما سمعت ، بل بالنظر للنتيجة

التي توصل اليها المجلس بعد كل ما سمعت ، . . . فهل تعلم ماذا كان نتيجة

هذا الحماس ، وبماذا انتهت تلك الجلسة ???

لقد انتهت بأن قرر التواب صرف مبلغ مليون ليرا سورية فقط لا
غير من اجل فلسطين ... وهذا المبلغ كما هو معلوم لا يكفي لمكافحة
الجراد في منطقة زراعية صغيرة ، فتأمل ..

وهكذا في المجالس النيابية ، فانك تسمع جمع جمعة ولا ترى
طحناً ..

ان هذا مثال واحد للتدليل على عقم اعمال المجالس النيابية ، لانها تتأثر
بسرعة وتنفع بسرعة ، وتندفع في شعور مفرط بدون تبصر بالعواقب ،
او الوصول الى نتيجة حاسمة معقولة ، ولو اقتصد المجلس الماضي بالخطب
والكلام ، وشكل لجنة خاصة لمعالجة قضية فلسطين بصورة جدية وعلى
ضوء الحقائق والارقام بدلاً من هذه الثثرة في الكلام والتبجح بالالفاظ
لكانت النتائج اجدى وانفع بدون شك ، ولكن العاطفة قد تغلبت
عليه فصرف وقته بالقاء القصائد والاشعار والخطب ، وهي كلها تذهب في
الهواء ...

وكما ان المجالس تكون عاطفية ولا شعورية فانها تكون ايضاً سريعة
التأثير ، وسريعة الانفعال وسريعة التصديق ...

لقد قال لي مرة احد نواب حلب ، ان جو دمشق يؤثر فينا كثيراً ،
فاننا نأتي الى هذه المدينة برأي ، وعندما يجتمع المجلس نضطر ان نغير
رأينا ونعدله بما يوافق الظرف والمكان ، والسبب في ذلك هو ان الشارع في
دمشق كان متحرراً لا يهدأ له ساكن ، وبالرغم عن ان وجود الحياة النيابية
في البلاد يفرض نقل السياسة من الشارع الى البرلمان ، فان الشارع عندنا
بقي محتفظاً بمحركاته ومناوراته ، وهكذا فان الشارع يؤثر كثيراً في
توجيهات المجلس بدلاً من ان تكون القضية معكوسة ، فالشارع هو

الذي فرض في الماضي على النواب رفض اتفاقية التابلان مثلاً بالرغم عن
اعتقادهم بفائدتها وفرض ايضاً رفض اتفاقية البنك السوري فلم تتوفر
لواحد منهم الجرأة الكافية لان يقول بها او يطالب بتصديقها مع انه
عندما يخلو الى نفسه لا يفكر فوائد مثل هذه المشاريع لانعاش اقتصادياتنا
وتوطيد مركزنا المالي . . .



عمليات التطبيق وسياسة الكواليس

كيف يجري تطبيق النواب - دور رئيس المجلس في

عمليات التطبيق - ماهي سياسة الكواليس -

جلسات المجلس عبارة عن روايات

تمثيلية انتفت برؤاها

وراء الكواليس



- في بناية البرلمان الحلفية غرفتان متقابلتان ، الاولى خصصت لرئيس المجلس ، وهو يستقبل فيها زائريه من نواب وغير نواب ، والثانية خصصت للوزراء ، وهم يجتمعون فيها عادة قبل عقد الجلسات ، ويستقبلون النواب وبعض رؤساء الدوائر وغيرهم ...

وهاتان الغرفتان تشهدان دائماً جميع انواع التطبيق واشكاله ، وتلعبان دوراً خطيراً في حياتنا البرلمانية ، وفي وضع القوانين وفي شتى انواع التشريع فعند الصباح الباكر تبدأ وفود النواب بالزحف الى المجلس اما لحضور اللجان ، اذا كانت هناك لجان منعقدة ، واما للتسلية وتمضية الوقت وشرب

القهوة والشاي في حديقة البرلمان الجميلة ، وأما للاجتماع
ببعض الاصحاب من أرباب المصالح بناء على وعد سابق ... وعلى
كل حال لا يدلهم من أن يعرجوا على غرفة الرئيس ليتناولوا عنده
شفة من القهوة السادة ، ويكون الحديث عادة في هذه الزيارة عبارة عن
ملاحظات عن الجلسة السابقة ، او تعليق على ما قيل فيها ، او ابداء
رأي في ما كان وما يجب ان يكون ...

هذا اذا كانت الامور عادية تمشي في مجراها الطبيعي ، واما في
الملمات والازمات ، فان هذه الغرفة تلعب دورها في عمليات التطبيق ،
فتراها تعج بالنواب وقد انتشروا فيها حلقات حلقات والرئيس لا يترك
حلقة الا ويدخل في حلقة اخرى ، ولا يترك نائباً الا يمسك بنائب آخر
وهو يسترسل في اصول الاقتناع بما اوتيته من حجج وبيانات ، او وعد
او وعيد وذلك تارة بالهمس وتارة بالصراخ حتى اذا احس بوقوع الفريسة
في الشبكة اخرج من جاوره مضبطة في الحطة المطلوبة وطلب منه ان
يوقعها فاذا تجمع لديه عدد من الموقعين اقترح اسماء الذين سيتقدمون
بها واسماء الخطباء الذين سيدافعون عنها وتنتهي الرواية الى الجلسة العامة
وأما هؤلاء الموقعون من النواب الذين آمنوا في غرفة الرئيس بالنظرية
المطلوبة فانهم ينتشرون في اروقة المجلس مبشرين بها فكلما نجحوا في
تطبيق واحد منهم اخذوه بيده الى تلك الغرفة ليوقع المضبطة المعهودة
وتستمر هذه العملية حتى يضمن لها توافيع اكبر عدد ممكن من النواب
وعندئذ تطوى لتعرض على المجلس بعد ان يضمن الرئيس نجاحها بذكائه
وتقنيته وهو يدير تلك في الجلسة ...

اما الغرفة الثانية المقابلة لغرفة رئيس المجلس ، اي غرفة الوزراء ؛ فانها
 تلعب دوراً هاماً واحظروا بما تلعبه الغرفة الاولى ، فما يصعب على رئيس المجلس
 حله يحال الى غرفة الوزراء ، وهناك كل شيء سهل ، فهذا يطبق بوعده ،
 وهذا بوعيد ، وهذا بتأمين مصلحة ، وهذا بتحقيق مطلب ، اما بتأجيل
 ديونه في المصرف الزراعي ، او بايقاف ملاحقة المالية له عن اموال متراكمة ،
 او بتعيين احد انسابه في احد الدواوين ، او بعزل مختار وتعيين غيره من
 انصاره ومريديه ، الى غير ذلك من المطالب الكثيرة التي يتطلبها النواب اما
 لانفسهم واما لمريديهم ومناطقهم الانتخابية ، ورئيس الوزراء عادة يعلم من
 اين يوكل الكتف فيفتنم هذه الفرصة ليغدق على النواب بالوعود ، فلا يترك
 واحداً منهم يخرج الا وهو راض ومعتقد بما سيحقق في القريب العاجل ،
 حتى اذا شعر الرئيس بانه ضمن الاكثرية اشار بفتح الجلسة والا فانه يوعز
 الى اصدقائه وانصاره بالتغيب عنها حتى لا يكمل النصاب وتؤجل الى موعد
 آخر تترك له فيها فرصة ثانية ليجول جولته الثانية ويؤمن الاكثرية المنشودة .
 وتكون عمليات التطبيق على اشدها عادة عند عرض الثقة ، كما بينت
 سابقاً ، او عند استجواب احد المعارضين ، او عند مشروع خطير تعرضه
 الحكومة على المجلس وتعلق عليه أهمية كبرى ، او عند توقع هجوم شديد
 تشنه المعارضة على الحكومة ، حتى ان النائب المحايد يستطيع ان يشعر بأهمية
 الموضوع المعروض على بساط البحث في الجلسة القادمة قبل افتتاحها من
 الحركات التي يشاهدها في هاتين الغرفتين ، وفي كواليس البرلمان . . . ولما
 كان اكثر النواب اصحاب مصالح ، ويهمهم رضا الحكومة لتسهيل لهم
 اشغالهم واعمالهم وحفظ نفوذهم في دوائرهم الانتخابية ، ولما كانت حياتنا
 البرلمانية غير مبنية على أساس حزبي صحيح ، فان رئيس الوزارة ناجح على
 الغالب ضامن الاكثرية المطلقة ، لا يخشى في المجلس فشلاً ولا خذلاناً . . .

فعمليات التطبيق اذن التي تجري في هاتين الغرفتين ، والتي تجري في
اروقة المجلس بين النواب ، قبل افتتاح الجلسة العلنية هي التي تسمى بالعرف
البرلماني بسياسة الكواليس ، واني استطيع ان اقول ان الجلسات العلنية
التي تمقد في البرلمان انما هي روايات تمثيلية قد اتقنت (بروقاتها) بين
الكواليس حتى ان النائب عندما يدخل الجلسة يستطيع ان يعرف مقدماً
سير البجت فيها ، والخطباء الذين سيتكلمون ، كما انه يعرف مقدماً ماهو
القرار الذي سيتخذه النواب نتيجة هذا الاجتماع ومن هم المؤيدون له
ومن هم المعارضون .

ولعل ادق تعريف لسياسة الكواليس هذه هو انها عبارة عن (بروقات)
للاجتماعات العامة التي يعقدها النواب يتمرنون عليها حتى يتقنوا تمثيلها امام
المتفرجين . . . وقد كنا بغنى عنها لو كان في البلاد احزاب منظمة وكتل
برلمانية معروفة لان النائب عندئذ لا يستطيع ان ينفرد برأي مستقل له بل
يكون رأيه من رأي حزبه وهو مجبر على ان يتمشي على الخطة التي يرسمها
الحزب له فلا يؤثر فيه تطبيق رئيس ولا وعد وزير ، فعدم وجود مثل هذه
الاحزاب وبقاء كل نائب حراً مستقلاً يتمشي حسب رأيه ومصلحته جمل
الحكومات تتفنن في عمليات التطبيق حتى مهت بها وسهل عليها البقاء في الحكم
ولو لم يكن اعضاؤها من البرلمان او من حزب الاكثرية البرلمانية . . .



حياتنا البرلمانية والتنظيم الحزبي

وصف مسهب للحياة الحزبية البرلمانية في إنجلترا - التنظيم الحزبي
أساس نجاح الحياة النيابية - مساوى، تعدد الأحزاب - الفرق
بين حياتنا الحزبية والحياة الحزبية في بلاد العالم - السبب في
نجاح الأحزاب وفشلها عندنا



لا شك بان التنظيم الحزبي انما هو مظهر اساسي من مظاهر نجاح
الحياة النيابية في العالم ، واذا كانت الديمقراطية قد نجحت في إنجلترا وفشلت
في بعض البلاد التي نقلتها عنها ، فلأنها اغفلت هذه النقطة الهامة التي كانت
سبب نجاح الانجليز ، وهي تنظيم احزابهم تنظيما جعلها اداة صالحة لمعاونه
الحكم الديمقراطي في البلاد .

وقبل ان آتي على معاييب التنظيم الحزبي عندنا سواء اكان داخل مجالسنا
النيابية ام خارجها لابد لي من ان اذكر ، ولولمة خاطفة ، شيئا عن الاحزاب
في إنجلترا ، لا قائلها مع الاحزاب في بلادنا وعندئذ يظهر الفرق بينها ويتضح
السبب فيما نعانينه في هذه الحياة النيابية التي نمارسها من المفاصد والمساوى...

لقد صار النظام البرلماني في انجلترا مضرب الامثال في مجاحه ومثاقه ،
وقد ساعد على استمرار هذا النجاح وثباته ، كما يقول حافظ عفيفي باشا ،
في كتابه الانجليز في بلادهم ، ان ساعدت الظروف التاريخية تلك البلاد على
ان لا يتكون فيها الا حزبان سياسيان قويان ، هما ، اولا حزب المحافظين
والاحرار ، وبالتالي حزب المحافظين والعمال ، وهو يقول ان هذين الحزبين
قد استمدا قوتهما من وضوح مبادئهما وجلاء برنامجهما ومن اخلاص الاعضاء
للمبادئ التي يدافعون عنها وثباتهم باستمرار على هذا الدفاع ، فكان الشعب
يولي ثقته في الانتخابات تارة للمحافظين فيتولون الحكم وتتكون المعارضة
من الاحرار في القرن الماضي ومن العمال في السنتين الاخيرة ، وتارة يولي
الاحرار او العمال ثقته فيقف المحافظون في مركز المعارضة ، وقد ترتب
على ذلك ان اكثر الحكومات التي تكونت في بريطانيا منذ بداية القرن
التاسع عشر كانت حكومات قوية و كان منشأ قوتها تماسك افرادها لتشكيلها
عادة من حزب واحد وثبات اكثرية برلمانية على تأييدها مدة طويلة لا تقل
عادة عن حياة البرلمان الذي يمكنهم من الحكم ، وهو بخلاف البلاد التي
منيت بكثرة الاحزاب كماكثر البلاد القارة الاوربية حتى اصبح تأليف
وزارة متماسكة متحدة تعيش مدة معقولة من الزمن امراً مستحيلاً ولذلك
فانه بعد ان قوى حزب العمال واشتد ساعده واصبح حزباً قوياً قضى
في الوقت نفسه على حزب الاحرار ليبقى حزبان قويان فقط في ميدان
السياسة البريطانية ، ولم يرث حزب العمال من الاحرار اكثر مبادئهم فحسب
بل ورث ايضاً الكثيرين من اعضائه فانه لا محل في انجلترا الا لحزبين قويين
واصح برهان لثبات الحكومات في انجلترا بسبب هذا التنظيم الحزبي
هو انه منذ سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩١٤ اي في مائة سنة لم يتول وزارة
الخارجية الانجليزية اكثر من سبعة عشر وزيراً ولم تعلق في منزل رقم ١٠

بلوننج شريت وهو مسكن رئيس الوزراء أكثر من تسعة وثلاثين صورة
رئيس وزارة وهم الوزراء الذين تولوا الحكم في انجلترا في بحر هذه المدة
حتى كان معدل عمر كل حكومة في تلك البلاد لا يقل عن خمس سنوات
في حين ان معدل حياة الوزارة الفرنسية لا يزيد على سبعة شهور فقط
لا غير . . .

من اهم الاسباب الداعية الى نجاح هذه الاحزاب هو اخلاص اعضاء
الحزب الى رؤسائه اخلاصاً يقرب من اخلاص الجندي الى قائده ، وهذا
الولاء من الاعضاء الذي هو سنة تقليدية في الاحزاب الانجليزية يقابله اخلاص
الرئيس لمبادئ حزبه واحترامه لها ومشاورته زعماء حزبه في كل امر
خطير . . .

علم ان كل ذلك لا يؤثر في حرية الرأي واخلاص اولئك القادة لما
يعتقدونه حقاً ، فاذا اعتقد احدكم صواب رأي واختلف مع حزبه في هذا
الشأن فهو لا يسمى الى احداث انقسام داخل حزبه ، وانما يفضل الاعتزال
في الحال ليعمل ما يراه متفقاً مع المصلحة ، من ذلك ان المستر جوزيف
تشمبرلن الذي كان من قادة الاحرار لما ظهر له اتباع سياسة حرية التجارة
استقال من حزبه عام ١٩٠٢ وانضم الى صفوف المحافظين لتأييد مذهبه
الجديد ، وكما حصل اخيراً من انضمام عدد كثير من الاحرار الى حزب
العمال ، وليس من عادة الانجليز ان ينتقلوا من حزب الى حزب بالسهولة
التي يغير فيها المرء ثوبه بل هم لا يعملون ذلك الا لضرورة ماسة وايمان راسخ
بانهم يعملون لخير الوطن .

ويمحسن هنا ان نشير الى ما يلابس علاقات الاحزاب الانجليزية من
المجاملة التي اجملها (المستر بلفور) رئيس الوزارة الانجليزية عام ١٩٠٢ في
في خطاب له اذ قال ، « ان الاعتدال في طبع الانجليز يساعده على ان يكون

خصماً سياسياً دون ان يتعرض لخصمه ويصفه بكل نعمت غير مشرف ،
فالانجليز في السياسة كالحامين في المحكمة يقتنع كل منهم بصحة رأيه ويدافع
بحماس عن هذا الرأي ولكنهم لا ينسون واجب المجاملة فلا يكيل احدهم
الشتائم لمناظره فاذا خرجوا من دار المحكمة خرجوا اصدقاء .

وهكذا يخرج اعضاء مجلس العموم من مجلسهم عمالا كانوا ام محافظين
ام احرار حتى بعد جدل عنيف او مناقشات حادة فالانجليز يمتثلون ميدان
السياسة كميدان كرة القدم يجتهد كل في ان ينتصر ومتى انتهت اللعبة
تعاقد الجميع ، بل اكثر من ذلك يستعملون في المناقشات السياسية وفي داخل
مجلس العموم اصطلاحات وتعابير خاصة بالالعاب الرياضية ، ففي الملاكمة
لا يجوز للملاكم ان يضرب خصمه تحت حزام البطن ، واذا خرج احدهم
الاعضاء في المجلس عن اللهجة المألوفة بان اشتد في الطعن على خصمه وتجاوز
المبادئ الى الشخصيات صرخ في وجهه الاعضاء قائلين ، لا تضرب تحت
حزام البطن ، وهذا يؤيد عقيدة الانجليز في ان السياسة كالرياضة يجب ان
يراعى فيها ما يراعى تقليداً في الالعاب الرياضية من حسن الادب وواجبات
المجاملة . . .

هذه تتف مما ورد في كتاب الانجليز في بلادهم وفي غيره من الكتب
السياسية عن الاحزاب الانجليزية التي تعد السبب الرئيسي في نجاح الحياة
النيابية الديمقراطية في انجلترا ، وقد اوردها هنا لاقابل بينها وبين الاحزاب
عندنا ، وعندئذ يبطل عجبنا من هذا الفشل المريع الذي منيت به البلاد في
حياتها النيابية . . .

لقد جاءني ذات يوم احد النواب المنتخبين الى كتلة الحزب الوطني في

المجلس وقال لي ، بصفتي أمين سر هذه الهيئة النيابية ،

لقد قررت ان انسحب من هذا الحزب !!

قلت له ، لماذا ؟

قال لي ، لقد بح صوتي وانا اطلب من الحزب ان يساعدني عند وزير الداخلية على عزل المختار في القرية الذي يعمل ضدي ولكن بدون نتيجة ، فاذا كنت لا تستطيع ان استفيد من انضمامي الى هذا الحزب حتى ولا بعزل مختار وتعيين مختار فلماذا انضم اليه ، ولماذا اهتم به وبشؤونه ...

وقد حاولت عبثاً ان اقنع حضرة النواب المحترم بان الحزب ارفع من ان يتدخل في شؤون مختار قرية وان له مبادئ واهداف يجب ان يعمل لتحقيقها ولكن حضرته بقي مصراً على رأيه وهو انه لا يبقى في الحزب اذا كان هذا الحزب لا يحمل وزير الداخلية على عزل ذلك المختار ...

• • •

وهناك نائبان ايضاً من نواب الاقضية كانا ينتميان الى الحزب الوطني فقد قررا الانسحاب منه لانهما كانا على اختلاف مع قائممقام القضاء ، ولان الحزب لم يستطع عزل هذا القائمقام اجابة لرغباتهما ، قلت لهما ، ولكن كيف يستطيع الحزب ان يعزل قائممقاماً ، قال لي ، لقد كان من الواجب على الحزب قبل ان يمنح الحكومة الثقة ان يساوم على هذا والا كان من الواجب عليه ان يحجبها عنها ...

وما يقال عن نواب الحزب الوطني يقال عن نواب حزب الشعب فاعرف نوابا انسحبوا من هذا الحزب وصاروا من اشد خصومه بعد ان كانوا من اقوى انصاره وذلك امالان الحزب لم يستطع ان يحقق لهم بعض مطالبهم الخاصة ، واما لانهم لم يستطيعوا ان يثبتوا امام مغريات رئيس الوزارة ووعوده

الخلافة ، وهكذا فقد كان النائب يتنقل من كتلة الى كتلة بالنسبة لتحقيق اغراضه وما آربة بنفس السهولة التي يغير فيها الانسان قيصه او ثوبه . هذا من جهة الاعضاء ؛ اما من جهة رؤساء الاحزاب وزعمائه فانهم يريدون ان يتخذوا من التكتل الذي يعملون من اجله سُلماً للحكم فكانهم يريدون ان يصلوا الى الكرسي على اكتاف هؤلاء الاعضاء المنضمين اليهم ، وهكذا فالاعضاء ينضمون الى الحزب على امل ان تتحقق مآربهم الخاصة ، فاذا فشلت اعرضوا عنه وفتشوا على غيره ، والرؤساء يعملون على التكتل الحزبي ليكون لهم سُلماً يصعدون عليه الى كرسي الوزارة الذي يعد في الحقيقة هدفهم الاوحد ، وكما يعلم الرؤساء حقيقة نوايا الاعضاء يعلم الاعضاء ايضاً حقيقة نوايا الرؤساء ، وهذا النوع من الاحزاب يعد معطلا للحكم النيابي لان الحزب الذي ينشأ على اساس المنفعة الذاتية الآجلة ام العاجلة يدوم مادامت هذه المنفعة ولكنه يفترق متى زالت او متى توسم العضو ان مصلحته اضمن بالاتصال بجماعة سياسية اخرى تؤمن له اغراضه ومرايمه ، فالاحزاب التي تؤلف لضرورات وقتية والتي لا تسير الا على برامج غير محددة والتي لا غرض للقائمين بشأنها الا السعي لتولي الحكم فهي احزاب تولدمية ولو عاشت ...

فعلة الاحزاب عندنا اذن تنحصر في الامور الاتية :

(١) — الشعور بأن الغاية في الانضمام الى الحزب هو لتحقيق اهداف واغراض خاصة ، وان قضية المبادي هي قضية صورية .

لقد كان نبيه بك العظمة قبل انتخابات عام ١٩٤٧ يعمل على تأسيس الحزب الوطني وكان كلما استدعى شخصاً ليفاوضه بالانضمام الى هذا الحزب يسأله هذا الشخص عما يكون موقف الحزب منه في الانتخابات المقبلة ، وبعبارة اوضح كان اكثر الذين فاضهم بهذا الموضوع يشترطون مساعدة

الحزب لهم اذا دخلوا المعركة الانتخابية ، او يشترطون ان يرشحهم في قائمته حتى يرضوا بالانخراط فيه ، وقد سمعته مرة يلعن الانتخابات وساعتها ويقول انها اشغلت افكار جميع الناس ، فأنا اقول ، «حزب وطني» ، وهم يجيبوني ، «انتخابات» !!!

(٢) - عدم وجود مبادئ عامة تميز حزباً عن حزب ، فاذا قابلت بين برامج الاحزاب جميعها ترانها كلها متشابهة ومتقاربة وما كان فيها في المادة الرابعة من برنامج الحزب الاولى تجده في المادة التاسعة مثلاً من برنامج الحزب الثاني ، وما كان في المادة التاسعة من هذا الحزب تجده في المادة العشرين من الحزب الثالث وهلم جرأ ، وقد خطب في ذلك مرة نخامة رئيس الجمهورية شكري بك القوتلي عندما دعا في احدى اجتماعات النواب الى وجوب الاتحاد والاتفاق ونبد الشقاق بين الصفوف في حين ان البرامج واحدة والاهداف واحدة ولا يختلف برنامج عن آخر قيد شعرة ... فهذا الغموض في برامج الاحزاب وجعلها عامة غير مبنية على مبادئ صحيحة مفصلة جعل الانسان عندنا يتنقل من حزب الى آخر وفقاً لمصلحته وهو في ذلك لا يعدم الدليل الذي يقدمه للدفاع عن تصرفه مادام انه لم يرتبط في الحالتين بمبادئ معينة واضحة وانما ارتبط بعقد مرن يستطيع ان يخرج عليه بسهولة . . .

(٣) - شعور الاعضاء في الحزب بعدم اخلاص رؤسائه له الا بقدر ما يجنون من ورائه من فوائد ومغانم ، وهكذا ضعفت الثقة وصارت الاحزاب عباره عن شركة غايتها الحصول على مغنم وتقسيمه بين الاعضاء . . . ولما كان من الصعب تقسيم المغانم بالتساوي ، فان الاحزاب عندنا تبقى متماسكة متضامنة حتى يصير الاستيلاء على هذه المغانم فمندا تنشأ الخلافات والمنازعات وتتفكك المعرى وتكثر الانسحابات ، وربما كان من

اهم الاسباب التي دعت بحزب الشعب في الاولى الى عدم قبول الحكم في الماضي هو خوفه من الوقوع في هذه الهوة لاسيما وقد تأكد ذلك عندما عرض عليه رئيس الجمهورية الاشتراك بوزارة قومية فان هذا الموضوع كان سبباً لخلافات شديدة ومنازعات مستمرة وقعت بين الاعضاء بشأن تعيين الوزراء لم يستطيعوا دفعها إلا برفض هذا العرض والبقاء في المعارضة . . .

(٤) - تحويل الخصومات السياسية عندنا الى خصومات شخصية تتولد عنها الاحقاد والضغائن في الصدور التي لا تزول ولا تفنى ، وهذه حلب وخصومات حلب اكبر دليل على صحة هذا القول حتى أنني سمعت سياسياً كبيراً يقول ، ان سبب بلاء هذه البلاد هي خصومات حلب وضغائن حلب .
(٥) - مادامت هذه الخصومات السياسية تتحول الى احقاد وضغائن فان المعارضة بدلاً من ان تكون وسيلة للتنبيه والارشاد والرقابة تصبح اداة للهدم والتخريب . . .

هذه بعض ملاحظات عن الاحزاب في بلادنا في مقابلتها مع الاحزاب الانجليزية التي تعد مهد الحياة الديموقراطية الصحيحة في العالم وقد اردت ان اخصص لها هذا الفصل بالنظر لاهميتها في الحياة النيابية وحتى ينكشف القناع عن الاسباب الداعية الى هذا الفشل الذي منينا به في هذا النظام البرلماني . . .



المعارضة في المجلس وأصلها

الأسس التي بنى عليها الأحزاب في العالم — أحزابنا مبنية على

الشخصيات — كيف ينتقل النائب من حزب إلى حزب من

أجل تعيين مختار أو نقل لا ثم مقام — الحكم عادة يبنى

على أساس القبول بحكم الاكثية واحترام

الاقلية لهذا الحكم — واما عندنا

فلا اقلية كانت ترضى بحكم

الاكثية ولا الاكثية

تخترم رأى الاقلية



— المفهوم في الغرف البرلمانية ، ان الحزب الذي يحكم يكون موالياً ،
والحزب الذي يبقى خارج الحكم يكون معارضاً ، والموالاتة والمعارضة
تقومان على اساس المبادئ والاهداف لا على اساس الاغراض والاشخاص ،
فالحزب المعارض يعارض لا لانه لم يدخل الحكم فقط بل لانه مبادئ

الحكومة القائمة وخطتها في السياسة والمالية والاقتصاد تختلف عن المبادئ التي يمتنعها والخطط التي يتمشى عليها ويدعو اليها ، ولذلك كان من الطبيعي ان يسمى للحكم ، لا للاستمتاع بلذته فقط ، بل ليطبق سياسته وخطته ايضاً .

هذا هو المفهوم من المعارضة والمواالة ، الا ان الحالة عندنا تختلف اختلافاً بيناً عما يجب ان تكون ، فالمعارضة في مجالسنا مبنية على الشخصيات والاغراض ، وليس على الاهداف والمبادئ ، فخرجت بذلك عن غايتها واصبحت مبعثاً للضغائن والاحقاد وملجأ لكل موثور وحاقد ، تزداد او تنقص بنسبة عدد الغاضبين لسبب من الاسباب او بنسبة عدد الراضين لسبب من الاسباب ، والدليل على ذلك ان الكتلة المعارضة في المجلس السابق قد ابتدأت باقل من خمسة عشر نائباً ثم اخذ هذا العدد يزداد يوماً فيوماً كلما حرد نائب على الحكومة او نقم عليها اما من اجل تعيين مختار واما من اجل نقل قائممقام ، واما لانه قد اهمل في تشكيل الوزارة ، او لان بينه وبين بعض الوزراء احقاداً قديمة ، او لان له مشكلة في السرايا لم يساعده الوزير على حلها ، واما لان مصلحته الخاصة تقضي بمسيرة المعارضة ومماشاتها ، الى غير ذلك من الامور ، حتى جمعت تحت لوائها عدداً من الموتورين والمتهورين ، او المحرومين ، او طلاب الشهرة والشعبية ، وكان من المنتظر ان يزداد عدد اعضائها اكثر فأكثر لو بقي المجلس موجوداً مادامت مطالب النواب لاتنتهي وما دامت الحكومة لا تستطيع ان تحقق اكثرها ، ولا تستطيع ان ترضي الجميع . . .

واذا رجعنا الى السبب الرئيسي في اصل وجود هذه المعارضة في ذلك المجلس السابق والذي قبله نجدها ايضاً ، انها تعود الى خلافات شخصية نشأت في حلب وقد اخذت تتر وتزداد حتى تمر كزت في مجلس عام ١٩٤٧ بشكل كتلة برلمانية فكانت نواة لحزب الشعب الذي تشكل في البلاد ، وهو

اول حزب نشأ في المجلس وامتد الى خارجه وذلك بعكس ما عرف عن الاحزاب في العالم بأنها تبدأ خارج المجلس ثم تمتد الى المجلس
وهكذا يظهر للقارىء ان المعارضة في بلادنا في اصلها وفصلها مبنية على الشخصيات وما بني على هذا الاساس لا يولد الا الاحقاد والضغائن ، ومن الصعب وجود معارضة نزيهة ترمي الى الاصلاح والنقد الصحيح اذا كان دافعها الحق ، ومن الصعب ان يتقبل الحاكم مثل هذه المعارضة وهو يعلم انها ترمي الى التشفي والهدم ، وهكذا بعدت الشقة في المجلس الماضي بين المعارضة والحكومة ، وتحول الامر بعد ذلك الى النكابة والتشفي حتى هزء الناس بالحياة النيابية وزالت هيبة الحكم وصارت البلاد الى هذه النتيجة التي وصلت اليها

هذا هو مفهوم المعارضة في مجالسنا وسياستنا ، واذا قابلتها مع المعارضة في مجلس العموم البريطاني مثلاً تجد الفرق ظاهراً بأجلى بيان ، وانا اتخذ دائماً انجلترا مقياساً في هذا البحث لانها سيدة البلاد الديموقراطية في العالم ، فالنظام البرلماني الانجليزي مبني على اساس الرضى بحكم الاكثرية واحترام الاقلية لهذا الحكم ، كما ان الاكثرية الحاكمة تحترم رأي الاقلية فتمكنها من التمتع بكامل الحرية في المناقشة والانتقاد وابداء الرأي فلا تضيق عليها في هذه الحقوق ، ويرى البريطانيون ان الواجب الوطني يقضي باقناع الاقلية لا رغماها على الخضوع والتسليم ليكون الحكم في النهاية برضى الكل وليكون التشريع في البلاد قومياً لا حزبياً فيعتقد الجميع ان القوانين لم تصدر لمصلحة طائفة او حزب وانما هي وضعت برضى الجميع ولمصلحة الجميع .
على ان حق المعارضة بالنقد والحرية المطلقة في ابداء الرأي لا يتمدى في انجلترا الحدود المباحة ولا يستهدف مقاومة حكم الاكثرية او تعطيل المناقشات البرلمانية بوسائل شتى من وسائل الضغف والتحكم ، بل المعارضة

هناك تقوم بالدلة والافناع، وبكل ادب وتهذيب، وهكذا يحترم رأيها، ويصغي الى
كلماتها، وصار من التقليد ان تسمى المعارضة معارضة جلالة الملك، وصارت رئاسة
المعارضة لقباً رسمياً كرئاسة الوزارة، وصار لرئيسها ديوان خاص في مجلس
النواب، ودعوته الى الحفلات الرسمية واجبة، حتى لقد ذهبت كندا الى
تقرير مرتب وزير الى رئيس المعارضة فيها...

فالانجليز اذن ينظرون الى المعارضة كمرکز الانتقاد في مجلس العموم
ويمتقدون ان الانتقاد هو عمل ضروري لنجاح الحكم الدستوري، وانه
لا يستقيم حكم نيابي بدون معارضة محترمة...

ولنقابل الآن بين هذه المعارضة الصحيحة في انجلترا او موقف الحكم
منها وبين المعارضة في مجالسنا وموقف الحكم منها ايضاً، بعد ان استعرضنا
كيف تدبر الاحكام الديموقراطية النيابية في اشد تلامم ديموقراطية واعرقها
في الحياة النيابية.

عرفنا ان الحكم هناك مبني على اساس الرضى بحكم الاكثرية واحترام
الاقلية لهذا الحكم، وهذا ما كان مفقوداً عندنا، لان الاقلية عندما كانت
تجد ان الاتجاه في المجلس سائر ضد مصالحها تنسحب من الجلسة لتعطل
اعماله وتشل حركته، وقد صدف ان جرى مثل ذلك عدة مرات في
جلسات متتابة وفي امور على جانب عظيم من الخطورة، وليس هذا فقط،
بل ان المعارضة، في الدورة الاخيرة من المجلس، قد اعلنت انسحابها من
كل اللجان البرلمانية فشلت حركتها وكان هذا موضع الدهشة والاستغراب، لان
النائب عندما ينسحب من الجلسة او من اللجنة انما يكون قد اهمل عمله
البرلماني، او تقاعس عن تأدية الواجب، واجب الوكالة التي عهد بها اليه
الناخب...

وعرفنا ايضاً ان الاكثرية الحاكمة هناك تحترم رأي الاقلية المعارضة

فتمكثها من التمتع بكامل الحرية في المناقشة والانتقاد وابداء الرأي ، وهذا ما كان مفقوداً عندنا ايضاً ، لان المعارضة في القضايا الخطيرة قلما كان يفسح امامها المجال للنقد وابداء الرأي حتى ولو كان ذلك عن طريق العنف كما جرى في احدى الجلسات يوم حاول احد المعارضين ان يتكلم فهاجمه الموالون واشتبك النواب في شبه معركة مضحكة مبكية ...

وليس هذا فقط بل كنت اذا اجتمعت برئيس حكومة بعد جلسته حامية تمادى فيها نواب المعارضة سمعت منه التهديد والوعيد بحق المعارضين بانه سيفعل ويترك ، كأنك بين عدوين لدودين كل واحد يحاول القضاء على الثاني ، وكما سمعت في غرفة مجلس الوزراء في البرلمان وغرف القصر الجمهوري مثل هذه التهديدات وكما راقبت ثورات رؤساء الحكومات والوزارات ... وعرفنا ايضاً ان المعارضة هناك لا تتعدى الحدود المباحة وانها تقوم بالادلة والاقناع وبكل ادب وتهذيب ، وهذا ما كان ينقصها في جلسات المجلس الماضي ، فكم من مرة سمعت نائب معارضة يخاطب رئيس وزارة وبقول له ، يا خائن ، او يقول له اخرس ، او غير ذلك من الالفاظ التي تسمى في العرف الانجليزي بتحت الحزام ...

والخلاصة فكما ان الاقلية المعارضة في المجلس قد انحرفت عن الغاية التي وجدت من اجلها في الحياة النيابية كذلك الاكثرية الحاكمة ايضاً لم تكن تحترم هذه الاقلية او تقيم لها وزناً ، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على عدم تفهمنا معنى الحياة النيابية الحزبية الصحيحة ، وعدم استهدافنا المصلحة العامة في معارضتنا وموانتنا ... وهندي الشيء الكثير من الادلة والبراهين التي تدبر المعارضين كما تدبر الموالين ايضاً ...

إهمال النواب وتفاهلهم

تفاهل النواب في حضور جلسات المجلس واللجان - جلسات

برلمانية تفقر بدون اكثرية - ولجان لا تجتمع الا بعد

دعوة ثانية او ثالثة - اكثر النواب الذين يحضرون

اللجان يحضرونها لمصلحتهم - لماذا لا يقرر

ان يكون تعويض النائب على الجلسات

وليس مقطوعاً ...



اذا اردت ان تتأكد صحة هذا العنوان وتلمس مقدار اهمال النواب
وتفاهلهم ، فما عليك الا ان تراقب اللجان البرلمانية في اجتماعاتها ، وتتابع
المجلس في جلساته العامة ... فما عقدت جلسة منها الا بعد فوات الموعد
المضروب بساعات ، وبعد ان يقرع الجرس عدة مرات لدعوة النواب
وتشكيل اكثرية ، ولا اجتمعت لجنة الا بعد دعوة ثانية او ثالثة ، ولولا
ان النظام الداخلي يقر قانونية اجتماع اللجان بعد الدعوة الثانية مهما كان
عدد الاعضاء الحاضرين ، لما اتيج لواحدة منها ان تعقد اجتماعاً في وقت من

الاوراق ، لانه قلما كان يحضر في كل اجتماع اكثر من ثلاثة او اربعة نواب
وهم غالباً يأتون لان لهم فيه مصلحة يركضون وراءها من لجنة الى لجنة ..
ولا اغالي اذا قلت ان في اكثر الاجتماعات كانت الاكثرية فيه تصطنع
اصطناعاً او بالاحرى تزور تزويراً ، وذلك عن طريق الكتاب الجالسين
على الباب في مدخل قاعة البرلمان ، فقد جرت العادة لمعرفة اسماء الحاضرين
والغائبين من النواب ، والتثبت من حصول الاكثرية او عدم حصولها ،
ان يوقع كل نائب عندما يصل الى المجلس على جدول موضوع على طاولة
امام هؤلاء الكتاب ، وهم وحدهم يعرفون اذا كانت الاكثرية قد حصلت
ام لا ، فعندما يتم توقيع العدد الكافي على هذا الجدول اخبروا احد المراقبين
ليعلم الرئيس ان الاكثرية حصلت ، وان النصاب قد تم ، وعندها يأمر
بقرع الجرس وافتتاح الجلسة . . .

الا ان هؤلاء الكتاب ، كثيراً ما كانوا ينقذون الموقف باعلانهم عن
وجود الاكثرية في حين انها لم تكن حاصلة وذلك إما بناء على طلب من
الرئاسة واما من عندهم ، وهكذا كانت تفتتح بعض الجلسات باكثرية
غير حقيقية ، وكثيراً ما كان يتسلل منها النواب بعد عقدها ، الواحد تلو
الآخر فتصبح هذه الاكثرية المزيفة اقلية مطلقة تجتمع لتقرر وتشرع ...
لقد حاول دولة رئيس المجلس الاستاذ فارس بك الخوري ، بعد ان عاد
من اوروبا واميركا ، ان يحمل الاعضاء بطريقة الحماس والارشاد الى وجوب
الدوام على الجلسات في المجلس واللجان ، ولكن نداءاته هذه كانت كلها تذهب
كصرخة في واد او نفخة في رماد فلم تجتمع بالرغم من كل ذلك لجنة الا
بعد دعوة ثانية وثالثة ، ولم تعقد جلسة علنية الا وفيها عدد كبير من الغائبين
حتى لجأ أخيراً الى ان يقطع قسط يوم من تعويض كل نائب يغيب عن
الجلسات بدون اذن رسمي او بدون عذر مشروع ، ومع هذا فلا استطاع

ان يطبق هذه العقوبة ، ولا استطاع ان يذكر في صدور النواب روح المجلس
اللازم فيحملهم على القيام بواجب النيابة كما تتطلبه المصلحة والمسؤولية
الملقاة على عاتقهم . . .

وبهذه المناسبة اذكر حديثاً سمعته بين دولة فارس بك ومقرر احدى
اللجان ، فقد صدف ان شاهد دولة فارس بك حضرة المقرر مبكراً الى
المجلس ، فقال له ، باين عليك مبكر اليوم عن غير عادة . . .
قال له ، اي والله ، عندنا اجتماع في لجنة الداخلية ، وانا مقرر هذه
اللجنة . . .

وهنا ظهرت على الاستاذ فارس بك علامات الدهشة والاستغراب وقال له ،
صحيح ، انت مقرر لجنة الداخلية ؟
قال له ، اي والله . . .

فهز برأسه فارس بك وقال له ، اني لا اصدق ذلك ابداً . . .
قال له ، ولماذا لا تصدق يا استاذ ؟

قال له ، لان المفروض بمقرر لجنة الداخلية عندما يأتي الى اجتماع لجنة
ان يكون متأبطاً بملفات طويلة عريضة ، وحاملاً في محفظته قوانين مختلفة
تنبئ عن دراساته للمواضيع المطروحة على بساط البحث والتي عهد اليه
بتدقيقها لان على دراسة المقرر تبني مقررات اللجنة واما ان يأتي المقرر
(مطوطح اليدين) على شاكلتك ، بدون دراسة ولا تدقيق . . فهذا هو
موضع الدهشة والاستغراب . . .

ولا اريد ان اقول ان حضرة المقرر قد خجل من حديث دولة الرئيس ،
ولكني اقول ان هذا الحادث يدل دلالة صريحة على اعمال اللجان الارتجالية
وعلى كمية انتاجها ، وكيفية ، فكهم من قانون قدمرت عليه دورات وهو في
اللجنة فلا يخرج منها ، وكم من قانون اذا قدمته اللجنة الى المجلس ظهرت

نقائضه ومعايبه فاعيد اليها اكثر من مرة لتعيد دراستها فيه ، واني اؤكد
بهذه المناسبة انه ما من لجنة اقرت مشروع قانون محال اليها وكانت مؤلفة
من اكثر من ثلاثة اعضاء ، مع العلم ان كل لجنة من لجان المجلس مؤلفة
من خمسة عشر عضواً ولكنهم كلهم لا يحضرون ولا يهتمون ولا يعملون ..

واما الذين يحضرون فاني استطيع ان اقول جازماً ان سبعين بالمائة منهم
اصحاب غايات ومصالح فيحضرون تلك اللجنة امالانها تدرس قانونا معروضا
عليها ولهم فيه مصلحة خاصة ، واما لان احد زملائهم يحملهم على الحضور
ليشكلوا له اكثرية في قضية يرغب في حلها لمصلحته ، واما الباقون الذين
لا مصلحة لهم ولا غاية ، فقلما تجدهم في لجنة او تقرأ اسمهم على قرار ...

هذه صورة مصغرة عن حالة النواب في المجلس وفي اللجان ، وهي صورة
مخجلة جداً تظهرنا بمظهر لا يليق ان نظهر به ، ولكنها حقيقة يشعر بها كل
من يتتبع جلسات المجلس ولجانه ، واني لا ذكر ان احد النواب قال لي في
جلسة لم يتم فيها النصاب القانوني ، والله كلما تأجل اجتماع المجلس بسبب
عدم حصول الاكثرية اشعر كأن سكاكين تقطع بجسمي خجلا من الناس
ومن المراقبين في شرفات المستمعين ..

وليس هذا المجلس الماضي هو وحده المصاب بهذا الداء ، فالمجالس
التي مرت بالبلاد وكلها في الهوان ، كانت مجالس غير منتجة يسيطر
عليها التقاعس والاهمال ، فما هو الدواء لهذا الداء ؟ ؟

لقد اقترح البعض لدفع النواب الى العمل وحملهم على الدوام على حضور
الجلسات في المجلس واللجان ان يكون تعويضهم على الجلسة ، فيحسب في
نهاية كل شهر عدد الجلسات التي حضرها النائب فيتقاضى اجرها فقط لا غير
لا ان يكون التعويض مقطوعاً مشاهرة ، وكان هذا الاقتراح موضع درس

جدي ، اذ لم يبق هناك غير هذا الدواء لهذا الداء ، ولست ادري وانا اكتب
هذه الاسطر اذا كانت الجمعية التأسيسية تهتم بمعالجة هذا الموضوع ام لا ،
وتأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار ام لا ، وعلى كل حال ، فان جعل التعويض
مقطوعاً في الشهر يتناوله النائب وهو في منزله او وراء عمله ، سواء حضر
الجلسات او لم يحضر لا يدفع النواب كثيراً لان يهتموا بفكرة الدوام ..

٣

النواب وتعويضاتهم

كيف زاد المجلس تعويض النائب من ثمانمائة ليرة الى ثمانمائة

ليرة في شهر — هل يجوز للنواب ان يقرروا لا نفسهم

هذه الزيادة ؟ — الفرق بين النيابة والوظيفة،

وبين الراتب والتعويض — النيابة مهنة لا يستطع

مزاولة النائب الذي لا يعتمد على مورد

غير تعويض النيابة — النفقات

التي تفرضها النيابة



— عندما دخلت الى المجلس كان تعويض النائب ثمانمائة ليرة سورية مشاهرة ، ولكن قبل ان يمضي شهر ان على قبض هذا التعويض فوجئت بفريق من النواب جاؤوني يحملون مضبطة بزيادته الى ثمانمائة ليرة وقد طلبوا مني ان اوقع عليها ، وهم يقولون ، يا صمالك النواب اتحدوا . . . ولا انكر على القاريء ان هذه المضبطة قد لاقت هوى في نفوس النواب جميعهم حتى اولئك الذين كانوا يتظاهرون بالعمق والاستغناء والتجرد ، وهكذا

ثم التوقيع عليها في جولة قصيرة في اروقة المجلس ، وعرضت في احدى
الجلسات فسلفت سلقاً ، وصار تعويض النائب ثمانمائة ليرا سورية بعد ان
كان ستمائة ليرا فقط لاغير . . .

وهنا ظهر موضوع يحتاج الى بحث ونقاش وجدل ، وهو ، هل يصح
ان يكون تعويض النائب كراتب الموظف وافياً بحاجاته ، وقائماً بأود
معيشته ، ام انه يكون عبارة عن دفع نفقات تضطره ممارسة وكالته ونيابته
كنفقات السفر والتمثيل مثلاً ؟ ؟

او بعبارة أصح ، هل يجوز ان تسمى النيابة وظيفة برلمانية فتخصص
للنائب راتباً يتناسب مع عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه ، ام ان نمتبرها
مهمة شرفية ، وعندئذ لايجوز ان ننظر الى التعويض كراتب ؟ ؟ ؟

لقد كان فريق من النواب ، عند التوقيع على تلك المضبطة يقولون
ان من العيب على النائب ان يطالب بزيادة راتبه كما يطالب الموظف ، وانه
من العار عليه ، وهو الذي يحمل شرف النيابة ، وثقة الناخبين ان يهتم بمثل
هذه الامور الصغيرة لان الوضع المعنوي للنائب يحتم عليه الترفع عن الماديات
واذا لم يكن في مقدوره ان يعمل نائباً مجانياً فلا يجوز له ان ينظر الى النيابة
كمصدر للنفع او للكسب . . .

هذا ما كان يقوله البعض ، وقد كانوا اقلية ضئيلة من المثريين الموسرين
الذين اكتفوا بشرف النيابة وبما ربحوه بها من فوز وفخر ونفوذ ، ولكن
الاكثرية الساحقة كانت ترى غير هذا الرأي ، وتقول بغير هذا القول ،
وحجتها في ذلك هي انه ، اذا كان الناس ينظرون في الماضي الى النيابة كعمل
شرفي بدون راتب ، فذلك لان العمل البرلماني في السابق كان ضئيلاً
لا يأخذ من اوقات النائب الا قليلاً ، واما في يومنا هذا ، فان الامر على
خلاف ذلك ، والعمل النيابي قد اصبح من العنف بحيث صار يستغرق كل

اوقات النائب فلا يستطيع ان يجمع اليه مسمى آخر يستدر منه مورداً جديداً
ليقوم بأورده ، وكثرة نفقاته . . .

هذا من جهه ومن جهة ثانية فان الامة لم تراع هذه الامور ، ولم تنظر
اليها بعين الاعتبار ، فان النيابة اما ان تصبح وسيلة للكسب بواسطة النفوذ
وهذا غير شريف ، واما ان تصبح وقفاً على الاغنياء الذين لا يستهدفون منها
سوى نفورها وشرفها ، وهذا مالا يتفق مع المبدأ الديموقراطي الذي انبثقت
منه البرلمانات . . .

على ان النواب ما كانوا بحاجة الى الاقتناع بمثل هذه الحجج عندما
وقعوا على تلك المضبطة بل وقعوها عن طيبة خاطر ، وبدون جدال او نقاش
ورفعوا التعويض الذي كانوا يتقاضونه بحجرة قلم من ستمائة ليرا الى ثمانمائة
ليرا ؛ وهذا طبيعي جداً لان من كان القلم بيده لا يقيد اسمه بين الاشقياء ،
فالدستور السوري جعل المجلس هو الذي يقرر موازنته ، وهو الذي يحدد
تعويض اعضائه النواب بقانون . . .

لقد قال لي مرة احد الاصدقاء وقد كان استاذاً في الحقوق الدستورية
عندما بلغه ان النواب اقرروا زيادة تعويضاتهم : —
بأي حق يقر النواب هذه الزيادة ؟ ؟

قلت له ، ان الدستور هو الذي اعطاهم هذا الحق عندما قال ، تحدد
تعويضات النواب بقانون . . .

قال ، ان هذا من نقائص الدستور الذي نتمشى عليه ، فقد ترك للنائب ،
وبيده القلم ، ان يحدد تعويضه كما يشاء ، وان يزيد فيه متى يشاء ، ولو جاء
فيه ان كل زيادة يقرها لا تسري الا على المجلس المقبل الذي يلي المجلس القائم
لسكان قد وضع حداً لاطماعه فيعلم وهو يقر الزيادة انها ستكون في مصلحة
غيره وليس في مصلحته ، وعندئذ يتردد كثيراً في اقرارها ،

هذا رأي معقول ، ولست ادري اذا كانت الجمعية التأسيسية ستنتبه الى هذه النقطة عند البحث في هذا الموضوع اذا وضعت نصب عينها في وضع الدستور الجديد اخطاء الماضي وسد تلك الثلم الظاهرة في الدستور القديم . . .

على اني ما زلت اعتقد ان النيابة مهنة لا يستطيع مزاولتها من يريد ان يعتمد على تمريضها وحده للاقيام بأود معيشته وسد نفقاته الضرورية وان النائب يمثل هذا التعويض الضئيل الذي يتقاضاه مضطر لان يزاول مهنة اخرى او ان يعتمد على مورد آخر ، فهي اذن مهنة الموسرين والاغنياء الذين يعتمدون على ثرواتهم ويعيشون من مدخولهم ووارداتهم وليست مهنة الذين لا مورد لهم ولا معين ، ولذلك لا يصح ان يطلب من النائب ان يترك المهنة التي كان يتعاطاها ليكرس وقته كله للنيابة ، هذا اذا اردنا ان تكون النيابة عملاً نزيهاً لا واسطة للنفوذ وحل المشاكل .

لقد كنت اتحدث مرة مع احد النواب عن التعويض الجديد الذي اقره المجلس اذا كان كافياً لنفقات النائب ام لا ، فقال لي ، لو كنت موظفاً وانتقضى مثل هذا المبلغ كراتب ، لقلت بانه يكفي واكثر من يكفي ، لان راتب الموظف يصل الى جيبه بكامله ، واما تعويض النائب فلا يصل الى جيبه الا كل طويل العمر منه ، والسبب في ذلك هو ان النائب مضروب بحجر كبير ، كما يقول المثل الدارج ، فلا يشرع بفعل خيري الا ويطلب اليه ان يتوج قائمة المكتتبين باسمه . . . ، ولا تقام حفلة خيرية الا ويقصد ليشترى منها بطاقة الشرف ، ولا يجري تبرع الا ويكون اسمه قبل الكل ، وهكذا ينفق النائب اكثر من خمسين او ستين بالمئة من تعويضه في مثل هذه التبرعات التي لا يستطيع ان يردّها ، هذا فضلا عن زيادة النفقات التي تفرضها عليه النيابة والتي كان في السابق في غنى عنها ، ولذلك فان هذه

الزيادة التي اقرها المجلس على تعويض النائب كانت في محلها بدون شك ،
اذا لم اقل انها كانت قليلة ايضاً ...

وبينما كان يحدثني في هذا الموضوع ونحن على عتبة الباب الامامي من
البرلمان ، شاهدنا عدداً من النواب وقد اخذوا يهرولون الينا مسرعين من الباب
الخلفي ، كانهم رف من الحمام وقد جاءهم صياد فاسرعوا يهربوا منه ومن شباكه ،
قلت لاحد منهم ، خير انشا الله ، لماذا تتجهون الى هذه الجهة بهذه السرعة ؟
قال لي ، لقد شاهدنا عدداً من السيدات يحملن بطاقات شرف ليعننها
الى النواب ، كل بطاقة بعشر ليرات فهربنا . . .

لقد كان الحق معه ان يهرب هو ورفقاه لانه منذ يومين ، كان في
المجلس من يوزع على النواب بطاقات شرف غيرها ولحفلة خيرية اخرى ،
وقد حمل الرئيس النواب على مؤازرة ذلك المشروع بالاقبال على شراء تلك
البطاقات ، وقبلها ايضاً كانت قائمة تدور بالاكنتاب بمشروع خيري ، وهكذا
فلا يمر يوم الا وتشاهد فيها اعضاء الجمعيات الخيرية في المجلس يوزعون
بطاقات ويقبضون اعانات . . .

هذا فضلاً عن الاعانات الخاصة التي تفرض على النائب في منزله وعلى
التبرعات التي يحمل على الاقدام عليها بدافع النيابة . . . وفضلاً عن البخاشيش
التي توزع وثمن قهوة وضيافات .

اما والحالة هذه ، فمهما كانت الزيادة التي اقرها المجلس على التعويض
فانها تعد قليلة للنائب الذي يتخذ من النيابة مهنة له ويعتمد على موردها
بدون ان يكون له مورد آخر . . .

الازمات الوزارية عندنا وأسبابها

التقاليد البرلمانية في تشكيل الوزارات — كيف تقع الازمات الوزارية

في البلاد البرلمانية — الاسباب الحقيقية لازمات الوزارية عندنا —

تأثير الشارع في تشكيل الوزارات واستقالتها — ازمات

يستعصى امرها واقعياً مع امرها محمولاً برلمانياً —

كشف النقاب عن السر في ذلك



— يفرض النظام البرلماني عادة وجوب تشكيل الوزارة من الاكثرية البرلمانية ، وذلك بان يستطلع رئيس الجمهورية من رئيس المجلس عن حقيقة تكتلات النواب ثم يعهد الى زعيم حزب الاكثرية بتشكيل الوزارة ، فاذا قبل تقدم اليه بقائمة الوزراء الذين يرغب في التعاون معهم لتصدر المراسيم بتعيينهم وتشكيل الحكومة . . .

هذا اذا كان في المجلس حزب صاحب اكثرية ، واما اذا لم يكن هناك حزب يستطيع ان يؤلف لوحده وزارة تتمكن من الفوز بالثقة فعندئذ يعهد الى عملية الائتلاف بين بعض الاحزاب البرلمانية فتتشكل حكومة ائتلافية

تدوم مادام الاتفاق سائداً والائتلاف معمولاً به . . .

هذا هو التقليد البرلماني المعروف في تشكيل الوزارات ، الا انه قد يقع في بعض الاحيان ان لا يضم المجلس حزباً صاحب اكثرية مطلقة يستطيع ان يحكم لوحده ، ويتعذر الائتلاف بين تكتلاته واحزابه لسبب من الاسباب فيصعب معه تشكيل حكومة تضمن بها اكثرية النواب لمنح الثقة ، وتقع بما نسميه ، ازمة وزارية . . .

والازمات الوزارية تكثر عادة في البلاد المتعددة الاحزاب والتي لا يوجد فيها حزب يستطيع ان يحكم لوحده ، وقد تدوم بعض الاحيان طويلاً مما يؤدي الى حل المجلس واجراء انتخابات جديدة ، اذ ان المجلس في مثل هذه الاحوال لا يكون في تركيبه صالحاً لتشكيل حكم صالح مستقر . . .

لقد كان مجلسنا الماضي في ظاهره من النوع الذي لا توجد فيه اكثرية تستطيع ان تحكم لوحدها ، لان كل كتلة من تكتلاته كانت اقلية مطلقة بالنسبة الى المجموع . . . حتى ان الامين العام للحزب الوطني قد طالب في مؤتمر الحزب العام بوجوب حل هذا المجلس لانه في تركيبه على هذا الشكل لا يستطيع ان يحكم ويؤمن الاستقرار المنشود ، ولكن مع كل ذلك لم تكن تحدث في البلاد ازمات وزارية بالمعنى الصحيح ، بالرغم عن عدم وجود حزب صاحب اكثرية فيه ، وبالرغم عن بعد فكرة الائتلاف بين احزابه وتكتلاته

ربما ينكر البعض علي قولي ان البلاد لم تواجه ازمات وزارية في زمن ذلك المجلس في حين ان الازمة التي وقعت على اثر استقالة حكومة جميل بك مردم بك الاخيرة والتي دامت ما يقرب من عشرين يوماً لا تزال تذكرها حتى اليوم ، فأنا لا أنفي وقوع مثل هذه الازمات وتخرج بعضها كثيراً . ولكن هذه الازمات التي وقعت لم تكن في اعتقادي ، بسبب المجلس بل كانت لاسباب خارجة عنه ، واما المجلس فقد كانت اكثريته المطلقة ، في

كل وقت . على استعداد لان تمنح الثقة لكل حكومة تشكل ، ولكل وزارة
تؤلف ، والدليل على ذلك ، ان تلك الازمة الوزارية التي استمضى حلها
طويلا لم تكن بسبب عدم وجود اكثرية تضمن الاستقوار في الحكم ،
فالاكثرية كانت موجودة بمعدان اتحاد الحزبان ، الحزب الوطني والحزب الجمهوري
وابلغا نخامة الرئيس الاول انها باتحادها اصبحت يشكلان اكثرية مطلقة
واصبح من حقهما استلام الحكم حسب الاصول البرلمانية ، الا انه بالرغم
عن كل ذلك لم يعهد اليهما بالحكم وبقيت الازمة مستحكة الحلقات واقعيا ،
مع انها محلولة برلمانيا . . . فما هو السر في ذلك ؟ ؟

ان السر في ذلك ، هو ان الازمات عندنا تكون شعبية اكثر منها مجلسية ،
وتلك الازمة التي دامت طويلا لم تكن لانه لا توجد اكثرية تشكل وزارة
بل لان الرأي العام في ذلك الوقت ، بقطع النظر عن كونه مخطئا او مصيبا ،
كان ناقما على هذه الاكثرية ويطالب بابعادها عن الحكم ، ولان المعارضة
التي كانت محببة الى الشعب ، لا تستطيع لوحدتها ان تحكم ، ولان الشخصية
التي تليق بان يوسد اليها الرئاسة والتي يرضى عنها الجميع لم تكن على استعداد
لقبول هذا العبء الثقيل ، وهكذا طالت واستمضى أمرها حتى جيء بدولة
خلد بك العظم فاستطاع ان يشكل وزارته بدون ان يكون من المجلس ،
وبدون ان يكون وزراؤه من النواب وقد ضمن لها الثقة المطلقة . . .

وما يقال عن هذه الازمة يقال عن بقية الازمات الوزارية التي وقعت
في البلاد ، فما تشكلت وزارة بسبب برلماني ، ولا استقالات وزارة بسبب
برلماني ايضا ، ولا وقعت ازمة وزارية لسبب برلماني ، بل كان الشارع يلعب
دورا خطيرا في هذا الموضوع فهو الذي كان يشكل الوزارات وهو الذي
كان يقلبها ، وهو الذي كان يسبب مثل هذه الازمات . . . وما تلك الازمة
التي نتحدث عنها في هذا الفصل الا واحدة منها . . .

بقي علينا ان نسأل هنا ، من المسؤول عن تحويل السياسة من المجلس الى الشارع في حين ان الحياة النيابية تقضي بتحويلها من الشارع الى المجلس ؟ انا اعتقد جازماً ، ان المسؤول الاول في هذا الموضوع هم النواب ، النواب وحدهم ، فلو انهم وقفوا بحزم الموقف المفروض بهم ان يقفوه كنواب ، ولو انهم عملوا بانفسهم بحسب ما يرون فيه المصلحة العامة بدون ان يؤثر فيهم مؤثر ولو انهم تناسوا الاحقاد والضغائن ووضعوا بين اعينهم مصلحة البلاد قبل كل شيء ، لكانت السياسة بقيت في المجلس فما هربت منه الى الشارع ، ولكانت قضايانا البرلمانية تحل وفقاً للتقاليد البرلمانية فلا تشوبها مشائبة ولا يستعصى امرها ويطول امدها ...

قال لي مرة احد نواب الحزب الجمهوري ، اننا كتلة نستطيع ان نعدل الكفة في المجلس كما نشاء ، فاذا اردنا حجب الثقة عن الوزارة لا نستطيع ان تبقى في الحكم واذا منحنها وثقتنا ضمننا لها السلامة ... واخذ حضرته يشرح لي الموقف ، وكيف ان كتلته هذه تستطيع ان تعدل الكفة في المجلس بالرغم عن انها لا تضم اكثر من اربعين نائباً ، فقال ،

« ان حزب الشعب الذي يضم نحو ثلاثين نائباً حاجب ثقته عن الحكومة على طول ، فاذا حجبنا نحن ايضاً ثقتنا ، فاننا نشكل معهم اكثرية مطلقة ، وهكذا فباستطاعتنا نحن وحدنا ان نعدل الكفة كما نريد ... »

لقد قال لي هذا فضحكت ... فقال لي لماذا تضحك ؟؟

قلت له ، اني اضحك لاني لا اعتقد ان نائبا من نواب الكتلة الجمهورية يقدم على حجب الثقة عن اية حكومة ... فقولك هذا صحيح اذا كان للكتلة خطة وسياسة مستقلة ، واما وهي موجهة توجها وليس لها رأي مستقل ، فهذا القول لا معنى له ...

وهنا مد النائب الزميل يده الي وهو يتنسم ويقول ، والله العظيم صدقت ..

لو كنا مستقلين ، لكننا استطعنا ان نعدل الكفة كما نشاء ، ولكن امرنا
ليس بيدنا ...

واعتقد ان القاري لا يزال يذكر موقف نواب الحزب الوطني من
وزارة جميل بك مردم بك بعد ان استقال منها وزراؤه كيف انهم ايدوها
ومنحوها ثقتهم بالرغم عن انهم قالوا عنها في اسباب استقالتهم ما لم يقله مالك
في خمر ، في حين ان اي موقف حازم مستقل يقفه احد هذين الحزبين ،
الحزب الوطني ، والحزب الجمهوري ، في شتى القضايا المعروضة كان يمكنه من
ان يعدل الكفة كما يريد ووفق ما يبتغيه ، لان حزب الشعب حاجب ثقته
على طول عن كل حكومة ، على رأي صاحبنا الجمهوري ، وكل حزب آخر
يحجب ثقته يستطيع ان يفوز بمبتغاه ويحقق ما يريد ، ولكن هذه الاحزاب
كانت تسلمهم سياستها وتعمل بالايحاء ، وهذا ليس بسبب وهن في اعصابها
بل لشدة ايمانها بوطنية الموحين والموجهين واخلاصهم ..

وزراء من غير النواب

عدم الاهتمام بالتقاليد البرلمانية عند تشكيل الوزارات -

النواب كانوا يعتقدون ان كل وزير يأتي من خارج المجلس

تعد بالهم وطعننا بهم - بعض اقوال لهم في هذا

الموضوع - نظرية المحققين في وجوب

اختار الوزير من المجلس - التجارب العملية

لهذه نظرية البرلمانية لم تكن في جانب الوزراء

غير البرلمانيين ..



قلت في غير مكان من هذه المذكرات ان اختيار الوزراء عندنا لم يكن لتراعى فيه الاصول والتقاليد البرلمانية ، بل كثيراً ما كان يضرب القائمون على الامور بهذه الاعراف والتقاليد عرض الحائط فتشكل الوزارة بدون الاهتمام لرأي المجلس فيها او الى موقف التكتلات منها ، ولعل اغرب مثال من هذا النوع هو وزارة خالد بك العظم التي تشكلت بعد تلك الازمة الوزارية التي دامت طويلاً ، فقد عهد اليه برئاسة الوزارة

وهو غير نائب ، وعهد الى حسن بك جبارة بوزارة المالية وهو غير نائب ،
والى مجد الدين بك الجابري بوزارة الاشغال وهو غير نائب ، والى حنين
بك صحنواوي بوزارة الاقتصاد وهو غير نائب ايضاً والى عادل بك العظمة
والدكتور محسن البرازي وهما غير نائبين ، وهكذا كان في هذه الوزارة ستة
وزراء غير نواب من اصل ثمانية وهذا اذا لم اقل انه لم يسبق له مثيل في
تاريخ الحكومات البرلمانية ولكنه من الامور المستغربة المستهجنة جداً .

على ان النواب لم يستطيعوا ان يكتبوا المهم من هذه التشكيكه فاعتبروها
ماسة بكرامتهم وقد اعربوا عن ذلك في مناقشة البيان الوزاري فاتقي احد
النواب باسم حزب الشعب خطبة مطولة قال فيها ، انه رجع الى مؤلفات
العلماء في الحقوق الدستورية فوجدهم يجمعين على ان الوزارة في البلاد البرلمانية
يجب ان تتوفر فيها بعض الشروط الاساسية التي لا بد منها وأهم هذه الشروط ،
ان يصير اختيار الوزراء من حزب الاكثرية في المجلس ان لم يكن من
احزاب المجلس جميعها في حال تأليف الوزارة القومية او البعض منها في حال
الوزارة الائتلافية . .

وهذه القاعدة لم ينص عليها الدستور السوري بصراحة ولكنه ذكرها
بشيء من الوضوح عندما قال في مادته ٨٩ بجواز اختيار الوزراء من غير
النواب ، فالنص الدستوري انما أتى على سبيل الشذوذ عن القاعدة العامة
وهذه القاعدة تقضي بان يكون الوزراء من اعضاء المجلس ،

وعندما أتى الدستور في صدد اختيار الوزراء على القول بانه يجوز
اختيارهم من خارج المجلس ، انما أراد من استعمال كلمة (يجوز) تثبيت
القاعدة الدستورية التي أقرتها التقاليد الدستورية ان لم تذكر صراحة في
صلب الدستور من ان الوزراء يختارون عادة من اعضاء المجلس ،
ولاشك ان هذا النص الذي أتى على ذكره الدستور لم يشأ واضعه من ورائه

الاستفادة من مواهب شخص قد لا يكون عضواً في البرلمان، اذا لم تتوفر في اشخاص اعضائه تلك المواهب، فيؤتى به الى الوزارة ، بصورة استثنائية وشذوذا على القاعدة العامة للاستفادة من مواهبه .

ولم يفكر واضع الدستور يوماً من الايام ان تأتي الى الحكم في سوريا وزارة مؤلفة باكثريتها الساحقة من اشخاص غربيين عن المجلس النيابي اللهم الا عندما كانت احكام الدستور معطلة ولم يكن لدى سوريا مجلس نيابي بل كانت السلطة التشريعية مندمجة بالسلطة التنفيذية والسلطان في قبضة شخص واحد ،

على انه اذا ورد في الدستور ، كما رأينا ، نص يحجز اختيار الوزراء من غير النواب فقد اقتصر النص على الوزير ولم يتعداه الى رئيس الوزارة ... ومع ذلك فاذا سلمنا جدلاً بجواز قيام وزارة يكون فيها ستة وزراء من اصل ثمانية من خارج المجلس النيابي فهل يجوز لنا ان نسلم بوجود وزارة لا تمثل احزاب المجلس ؟ ؟

ان هذا الوضع الوزاري من الوجهة النظرية وبحسب التقاليد البرلمانية غريب ، وغريب جداً ، وقد راجعت كثيراً من مؤلفات علماء الحقوق الدستورية فلم اجد له شبيهاً لا من حيث الواقع ، ولا من الوجهة النظرية البحتة ...

هذا ما قاله ناطق باسم حزب الشعب وهو يناقش البيان الوزاري الذي تقدمت به تلك الوزارة الى المجلس ، واعتقد انه عبر به عن شعور جميع النواب حتى الموالين منهم لانهم اعتبروه ماساً بكرامتهم وقد رضوا به متألين ...

وهكذا كان موقف النواب كلما تعين وزير في الوزارة من خارج المجلس ، واني لا ذكر انه عندما تشكلت حكومة حكومة جميل بك مردم

بك التي اشترك فيها الحزب الوطني وكان فيها وزير من خارج المجلس ، ان
وقف احد النواب عند نقاش البيان الوزاري وتكلم باسم عدد من الشباب
الصاعد فقال ،

« ... وقبل ان اترك هذا المنبر لاحظ انه جيء بوطني شهم من خارج
المجلس ليمثل فئة معينة من فئات المواطنين ، هذه الملاحظة لا تتناول شخصه
المحترم بأي حال وانما تتناول المبدأ وحده ...

ان دخول وزير من خارج المجلس عن فئة معينة ممثلة في المجلس ، معناه
انه ليس في داخل المجلس من تلك الفئة من يصلح لان يكون وزير اقتصاد ،
ربما كان الامر كذلك ، ولكني لا اقبل هذه النظرية مطلقاً ؛ وفي اللحظة
التي اقتنع فيها انه ليس بين العشرين نائباً من يصلح للوزارة فاني انصح
لهؤلاء ان ينسحب من المجلس ورجع الى الناخبين ونقول لهم ، المجلس
مدرسة الوزراء ونحن لانستحق ان ندخل هذه المدرسة فارسلوا الى المجلس
من يحفظ كرامتهم ، اذ لا نيابة لمن ليس له كرامة ...

وهكذا يتضح من مثل هذه الاقوال وغيرها ان النواب كانوا يعتبرون
كل وزير يدخل الى الوزارة من خارج المجلس انها هو تحدي لهم ومس
بكرامتهم ، ولكن هذا كله لم يكن ليغير من رأي القائمين على الامر
فتشكل الوزارات ويختار الوزراء من غير النواب ومن غير حزب الاكثرية ،
والنواب بالرغم عن المهم واستيائهم فانهم يمنحون الثقة بدون قيد ولا
شرط ، ولم يفكر واحد منهم ولو مرة واحدة ان يثار لكرامته بحجب
الثقة عن تلك الوزارة التي كان تشكيلها على تلك الصورة ..

ولست هنا في حاجة لان ادلل على صحة النظريات الحقوقية في وجوب
اخذ الوزراء من النواب ، وان كان الدستور يحجز ذلك ، ولكني اقول
بعد التجربة ومما لاحظته اثناء وجودي في النيابة ان الوزير الذي يكون

من خارج المجلس يشعر بنفسه انه غريب بين النواب فيجتمع بينهم كما يجتمع
الضيف الغريب مع افراد العائلة الواحدة ، وما دام الوزراء دائمي الاتصال
بالمجلس وبالنواب بحكم مهمتهم فمن الضرورى ان يكونوا نوابا لاسيما وان
التجارب العملية للانظمة البرلمانية لم تكن في جانب الوزراء غير البرلمانيين ..



البيانات الوزارية في بلادنا

تعريف البيانات الوزارية برطانيا - الفرق بين بيانات

حكوماتنا و بيانات الحكومات الديمقراطية - تشابه البيانات

عندنا بالرغم من اختلاف الوزارات - البيانات

عندنا شكلية تقليدية أكثر منها برلمانية - اسراف

وزاراتنا بالوعود في بياناتهم - عدم

ثقة النواب بهذه البيانات



— عندما تتقدم الوزارات عادة ببيانات وزارية الى المجلس فانما تقصد اظهار الخطة التي تريد ان تتشى عليها سواء كان ذلك في الحقل الداخلي او الخارجي ، وسواء كان ذلك في المالية او الاقتصاد ، او في شتى أنواع القضايا بنت الساعة حتى اذ انكثت الثقة على أساسها جعلتها دستوراً لها واخذت تعمل على تنفيذها . . .

والبيانات الوزارية عادة تكون مستمدة من مبادئ الحزب الذي تشكل منه الوزارة ، ولم يسبق ان حزباً يقول بحرية التجارة مثلاً تأتي وزارته ببيان تؤيد فيه مبدأ الحماية ، كما انه لا يعقل ان يكون بيان وزارة العمال شبيهاً

بيان وزارة حزب المحافظين ، فلكل وزارة خطتها ومبادئها وسياستها ،
واعطاء الثقة على هذا الاساس معناه اتجاه البلاد الى سياسة جديدة
وخطه جديدة . . .

اما عندنا فالحالة تختلف عن غيرها من البلدان التي تأسس على الاسلوب
البرلماني في العالم ، فيمانات الوزارات التي تعاقبت على الحكم ، بالرغم عن اختلاف
الوزراء وتباين ميولهم ، كانت كلها متشابهة ، وعودها الى الامة كلها
مقاربة . . . ولم تأت وزارة بيان يختلف عن الوزارة السابقة لافي السياسة
الخارجية ولا في المالية ولا في الاقتصاد اللهم الا يسرد بعض غمزات وانتقادات
كانت توجهها ضما كل وزارة الى الوزارة التي قبلها ،

واغرب من ذلك انك كنت تجمد وزراء كانوا في الوزارة السابقة ثم
اشتركوا في الوزارة اللاحقة وما ترددوا ان يوقعوا على بيان كله نقد وغمز
ولمز بالوزارة التي كانوا فيها والتي اشتركوا في اعمالها ، كما جرى لبعض
الوزراء الذين اشتركوا في وزارة خالد بك العظم وقد كانوا من قبل في
وزارة جميل بك مردم بك ، السابقة . . . وهذا كله ان دل على شيء فانما
يدل على ان الوزارات عندنا عندما تتقدم ببياناتها الى المجلس ، فانما تعمل
ذلك بصورة شكلية وتقليدية فلا تنتظر ان تكون الثقة على اساسها كما انها
لا تنتظر ان يكون حجبها عنها بسببها ايضا . . .

واني بهذه المناسبة اذكر بعض فقرات من خطبة القاها احد النواب
عند مناقشة البيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة دولة خالد بك العظم
وفيه الحقيقة السافرة عن البيانات الوزارية وتأثيرها في قضية الثقة وقد
جاء منها : -

« . . . لقد انتظر الزملاء النواب بيان الحكومة لمناقشته واعطاء الثقة او حجبها
على ضوء محتوياته ، واما انا فلم انتظره ، وذلك لاني ألفت البيانات الوزارية

لا تختلف في مشتملاتها بعضها عن بعض ، ولهذا فقد غودت نفسي اعطاء الثقة او حجبها بحسب معرفتي لرئيس الوزارة واعضاء وزارته ، وما دمت ممن يعطون الثقة او يحجبونها على هذا الاساس فلا شك بان وزارة ترأسها شخصية كشخصية خالد بك العظم الذي هو صدقي واعرف مزاياء لا اتردد في ان امنحها الثقة . . .

هذه هي الحقيقة السافرة بعينها وقد اعرب عنها حضرة النائب الكريم بكل وضوح ، فكل ما كان يجري حول البيانات الوزارية في مجالسنا ، كما لاحظت ، من نقاش وجدل واخذ ورد ، انما كان سوريا وشكلاً فلا تنتظر الوزارة حجب الثقة عنها بسبب بيانها ، كما انها لا تعتقد ان البيان وما فيه من عهود ووعود هو الذي يجب النواب بها وينتزع الثقة لها منهم ، فالثقة مؤمنة سلفاً سواء تقدمت الى المجلس ببيان ام لا ، وسواء نهجت هذه الخطة ام تلك ، واذا كانت وضعت بيانها وتقدمت به الى النواب ، فلا انها تريد ان تقلد الحكومات البرلمانية التي تقضي تقاليداً بان تتقدم كل وزارة بعد تشكيلها ببيان الى المجلس لمناقشته واعطاء الثقة على اساسه . .

وما دامت القضية كلام في كلام وليس هناك من يحاسب ويضبط بالارقام فلماذا لا تسرف الوزارات في بياناتها بالوعود والعهود الجميلة ، والكلمات الجذابة المعسولة ، وبذكر الاصلاحات التي ستحققها والخطط القوية التي ستنتهجها ؟؟؟

لقد قال لي مرة احد النواب المزمنين وهو يسمع بياناً وزارياً ، سمعت حتى الآن عشرات من هذه البيانات الوزارية وهي كلها متشابهة متقاربة لا تختلف عن بعضها في الاسراف في الوعود والعهود ولكنها كلها بقيت حبراً على ورق فلم يتحقق منها شيء ، فكان هذه البيانات لم يوث بها لتطبق وتحقق بل لتطمين

الرأي العام وتسكينه ، فالوزراء انفسهم قانعون بأن ليس لديهم من الوسائل الكافية ما يمكنهم من تطبيق ما وعدوا به . . . لقد وعدوا ببرنامج العشر سنوات ، وبعده بمشروع الخمس سنوات ، ثم ببرنامج العشر سنوات ايضاً عام ١٩٤٦ ولكن لم يتحقق ولا واحد منها . . .

وهذا قول حق ، قاله نائب خبير رافق المجالس النيابية عندما منذ اول نشأتها حتى آخر مجلس عقد في هذه البلاد ، فالحكومات عندما تضع بيانها تشرع بعدم امكانياتها تحقيق ما وعدت به بالنظر للاحوال المالية والاقتصادية ، ولكنها هي سياسة الارضاء ، ارضاء الرأي العام لا النواب ، هي التي تحدوها لمثل هذه الامور ، والرأي العام كما هو معلوم يرتاح لمثل هذه الوعود وان كان يعلم بصعوبة تحقيقها . . .

واذا اردت مثالا عن المبالغة في البيانات الوزارية ، فاسمع هذه الوعود التي قطعها احدى الوزارات على نفسها في الزراعة فقط عندما تقدمت الى المجلس ببيانها الوزاري ، فقد قالت مانصه بالحرف الواحد ،

« . . . وفي الزراعة سنسكن الزراع في قرى جديدة ، وسنجي اراضيهم ، ونزودهم بالوسائل الآلية الحديثة ، وسنحدث السدود لايجاد التيارات الكهربائية ، وسنشيد المختبرات ، وسنفتح المخبر الزراعية وسنؤسس مدرسة زراعية عليا ، ونعمل على تعميم الري بقدر المستطاع ، وتجهيف المستنقعات ، والعناية ببعض المناطق ترجيحاً على غيرها لتكون البلاد متقاربة متشابهة من ناحية الاصلاح والعمران ، وسنعمل على تكثير التشجير والتشجيع عليه ، ومكافحة الحشرات والاولية ، واحداث المشاتل والحقول للتجارب ، واقامة المعارض الزراعية ، وتحسين نسل الحيوان ، واحداث هيئات للارشاد الزراعي ، وتنشيط المعامل الزراعية الصناعية ، واستثمار

أراضي الدولة استثماراً كاملاً ، وإعادة تنظيم المعرض الزراعي بشكل يؤمن
الغاية التي أحدث من أجلها ، مستميين على ذلك بالخبراء الفنيين ، ...
واليك فقرات أخرى من بيان آخر تقدمت به وزارة ثانية الى المجلس
وقد اوردت فيه مانصه بالحرف الواحد ، بعد ان بحثت في السياسة الخارجية
والداخلية ووعدت بالاهتمام بقضية فلسطين والاستعداد لها : -

... وتضع الوزارة نصب عينها الاهتمام بتوسيع نطاق الخدمات الصحية
والاجتماعية بالقدر اللازم مهتمة بتنظيم هذه الخدمات وترقية اجهزتها لجعلها
قادرة على النهوض بالتبغات الملقاة على عاتقها ، لا سيما فيما يتصل منها بحماية
الصحة العامة واعداد وسائل الوقاية من الامراض والابوثة ، ولن تغفل
الحكومة عن الاهتمام بشؤون الطبقات العاملة معلنة حرصها على تطبيق قانون
العمل الذي هو حسنة من حسنات العهد الاستقلالي ، معنية بدراسة سائر
الطرائق التي من شأنها تحسين حالة العامل والرفع من مستواه ، وفي طليعتها
ايجاد نظام للضمان الاجتماعي ... وستجتهد الحكومة في نشر التعليم الابتدائي
بين جميع طبقات الشعب ، وتتحرى الاساليب الحديثة للقضاء على الامية خلال
عدد من السنين ، وستعني عناية خاصة بالتعليم الريفي والزراعي في القرى ،
مؤنية التعليم المسلكي والصناعي والتجاري اهتمامها ، وستعيد النظر في مناهج
التعليم وبرامجه على ضوء التجارب التي مرت مستعينة في ذلك بآراء اهل
الخبرة والاختصاص ، مستهدفة الاصلاح والتحسين تبعاً لسنة اطراد التقدم
والارتقاء ، وتحرص الحكومة على ان تجمل الجو المدرسي كامل الصفاء
لا تفكره الانواء وذلك باقامة الرعاية اللازمة للانظمة في جميع معاهد
التعليم حتى يتمكن الطالب من تهيئة نفسه التهيئة الصحيحة العامة باستكمال
الثقافة التي ستكون له المدة وخير الزاد ، ...

رجاء في بيان آخر عن السياسة الاقتصادية وعود مختلفة قطعها
الحكومة بانها تنوي اقامة سياستها الاقتصادية على الاستقلال الاقتصادي في
داخل البلاد، وعلى التعاون العالمي في صلاتنا التجارية الخارجية. وانما استعني
بوضع منهاج اقتصادي يطبق في عدد من السنين مستعينة في ذلك بخبراء وعلماء
اقتصاديين وبآراء الهيئات الاقتصادية في البلاد على ان يشمل هذا البرنامج
اعمالا ومشاريع كبرى كالمرافىء وخطوط المواصلات فيكون لدى الدولة
برنامج اقتصادي قومي ثابت غير متأثر بتبدل الحكومات يتيح للبلاد
استثمار مواردها الطبيعية وانماء ثروتها ويساعد على تحقيق ميزانية متوازنة
ونقد مستقر سليم، ومما هو موضع اهتمامها تنشيط التجارة السورية والعمل
على ازدهارها مستعينة على ذلك بتثبيت الاستيراد والتصدير وتنشيط أنظمة
القطع والحد من القيود والقضاء على العراقيل التي تكشف التجربة عن
مساوئها معيدة النظر بالقوانين والانظمة الجمركية لتوجيهها نحو دعم الاقتصاد
وستبذل الجهد في تنمية الصناعة التي هي دعامة من دعائم البلاد الاقتصادية
والتي تؤمن الكسب والرزق للطبقات العاملة وستعمل الحكومة في سبيل
ذلك على توفير المواد الاولية اللازمة للصناعات وتخفيف تكاليفها وفي
طليعتها المحروقات مهمة بوضع سياسة خاصة للبتروول تلك المادة الضرورية
للزراعة والصناعة والمواصلات ناهجة في ذلك سياسة تهدف الى تأمين هذه
المادة وتوفيرها في البلاد متلافية الاخطار التي تنجم عن فقدانها في ظروف
استثنائية، وستعمل على عقد معاهدات تجارية على اساس تبادل المنافع
موطدين بصورة خاصة صلاتنا الاقتصادية مع البلاد العربية ليكون
الاتحاد الاقتصادي مع البلاد العربية متناسقاً مع وحدة السياسة
العربية ..

هذه هي بعض فقرات مما ورد في بعض البيانات الوزارية التي سمعتها
وانا في المجلس، والتي لو حقق جزء يسير منها لاستنفد خزانة الدولة بكاملها
ولاصبحت البلاد جنة تجري من تحتها الانهار، ولكنها كلها كانت كلاماً في
كلام، وقد اردت ان آتي على نصها بالحرف الواحد، لاطهر مقدار المبالغة
والاسراف في الوعود والعهود التي تقطعها الحكومات على نفسها وهي شاعرة
بعدم امكانها تحقيقها، ولكن ماذا تضع الوزارة في بيانها لارضاء الناس غير
هذا الاسلوب المغربي وليست لديها خطة مدروسة تأتي الى الحكم لتنفيذها
فاذا عجزت عنها استقالت ليأتي غيرها ويجرب حظه فيها ...

لقد قال لي احد الوزراء السابقين، هل تعرف كيف تضع الحكومات
بياناتها ؟ ؟

قلت له كلا ...

قال لي ان رئيس الوزارة عادة يوزع تعميمات على الوزارات طالباً من
كل وزارة ان تتقدم الى الرئاسة بالاصلاحات التي تشعر بضرورتها والحاجة
اليها، وبالخطط التي تقترحها للوصول اليها، وبالمشاريع التي يجب ان يفكر
بها، فيأخذ كل أمين عام ينظم تقريراً مفصلاً حول هذه المواضيع يبعث
به الى الرئاسة فيأتي الرئيس ويجمع هذه المقترحات كلها في بيان واحد
يتقدم به الى المجلس ويقطع للنواب العهود والوعود بتحقيقها، بدون ان
يعلم اذا كان ذلك ممكن التحقيق ام لا ...

هكذا تنظم البيانات عندنا، فلا مشاريع مدروسة، ولا مبادئ
مقررة، ولا سياسة متبعة، وانما هناك خطط ارنجالية، وسياسات فردية،
وقد شبهها أحدهم ببيانات المرشحين للانتخابات، فكما ان المرشحين
يقطعون في بياناتهم للناخبين العهود والوعود باصلاح الحكم والقضاء على

الفوضى ، وبالمثل والسلوى يطرورها على البلاد ، بقصد ارضاء الناخبين
ويبقى حبراً على ورق ، هكذا الوزراء فانهم لا ييخلون في بياناتهم بمثل
هذه الوعود بقصد ارضاء الرأي العام حتى صار هزم الناخبين في بيانات
المرشحين لا يقل عن هزم النواب في البيانات الوزارية ، اذ كلها تذهب
حبراً على ورق وكلاماً في كلام ...

واذا اردت ان تعرف حقيقة رأي النواب في هذه البيانات الوزارية
فاليك بعض فقرات وردت على السنتهم عند مناقشتها في المجلس .
قال أحدهم في مناقشة بيان دولة خالد بك العظم . لقد القيت الى دولة
الرئيس وهو يتلو فينا بيانه بسمعي وجوارحي وقلبي ولكن ما الحيلة اذا
كانت البيانات الوزارية اصبحت لا تؤثر بي ولا تقدر فلقد اسابت الايام
هواي وقلبي ولم تبق من مهجتي ولبى ما يتيحه بيان وزاري ، وعلمي
الاختبار ان الوزارات لا تملك بياناتها الا كما (يمسك الماء الغرابيل) .
وقال آخر في مناقشته بيان دون جميل بك مردم بك ، لا أحاول أن
اناقش البيان الوزاري لأنني سمعت كثيراً من البيانات الوزارية ورايت
الكثير من الوزارات تضع البيانات وراء ظهرها عند خروجها من
جلسة الثقة ...

وقال آخر في التعليق على بيان وزاري ثالث ، اذا كانت الثقة تمنح
للبيان الوزاري فانا لا أو من بالبيانات الوزارية ، فلقد تعاقبت الوزارات
على الحكم وتعددت بذلك البيانات الوزارية فلم نجد لها صدى في نفوس
اصحابها ولم نجد تطبيقاً ولو لبعض ما جاء فيها . وما البيانات الوزارية في
الحقيقة الا غرغرة بمسول الكلام تبذل فيه الوزارة الوعود لتقتطف
الثقة .

وقال غيره ، لقد كانت كل حكومة جديدة تأتي الى الحكم ببيان
وزاري منسق تفترض فيه تحقيق المستحيل ، فاذا باعمالها لا تمت الى بيانها
بصلة ، واذا بالبيانات اشبه ما تكون بامنيات شعبية لا تخلف وراءها الا
الارتجال ، ومن العجيب أن جميع الحكومات السابقة اتفقت في بياناتها
وتقاربت في اعمالها ، وهذه الحقيقة انما ترجع اولا وأخيراً الى سياسة الارتجال
الفاشلة التي لم يحصد نتائجها سوى شعبنا المسكين في شتى طبقاته ...
وبالرغم عن عقيدة النواب بهذه البيانات على هذا الشكل فالجلس لم
يقدم في يوم من الايام عن حجب الثقة عن وزارة بسبب بيانها . فالبيانات
اذن انما هي شكلية قضت بها التقاليد البرلمانية ، وستبقى وستبقى على هذه
الصورة ما دامت حياتنا الديموقراطية مبنية على غير الاساس الحزبي الذي
يفرض بالبيان سرد خطة الحزب ومبادئه .



مرض الديماكوجي في المجالس

ماهو مرض الديماكوجي - اهتمام النواب بالسياسة اكثر من

القشريع - الجلسات الحماسية الصاخبة هي الجلسات السياسية

اما الجلسات المخصصة للبحث في الامور الفقيرة للبلاد

فهي جلسات هادئة مملة فلما يتم فيها النصاب

القانوني - النواب كثيرا ما يقولون

ضرفاً لا يعتقدون



شعرت في اول جلسة حضرتها في المجلس ، وكان النقاش يدور حول مشروع سوريه الكبرى والاعراب عن استنكاره ، بمرض خطير مؤلم تقش بين النواب على اختلافهم ، وهو ها يسمى بمرض (الديماكوجي) ، اي العمل على استرضاء الجماهير ...

ويظهر انه مرض منتشر في اكثر المجالس النيابية بالنظر لاستعداد النواب لقبوله اكثر من غيرهم ، فيجعلها تنحرف عن الغاية التي وجدت من اجلها ، او تشكك لها ، فترى النواب اذا عرض عليهم مشروع من المشاريع

الذي له تماس بالرأي العام اخذوا يتبارون ويتنافسون فيه خطابة ونقاشاً وجدلاً وتفنيداً وتأيداً على الشكل الذي يرضي الناس ، ويتقبله الرأي العام ، ولو كان ذلك منافياً لعقيدتهم ومخالفاً للفكرة التي يؤمنون بها او للمنطق والواقع ... واما اذا عرض عليهم مشروع قانون يتعلق بالقمح او بالسكر او القطن او غير ذلك من الامور التي لا يفيد فيها الحماس ولا تؤثر فيه العاطفة ، ولا يهتم لها الرأي العام ، ولا تكسب فيه شعبية ، سكتوا وهذاؤوا ومرت الجلسة بسلام بدون قرعة ولا ضجيج ... فكانهم وجدوا في المجلس للسياسة فقط ولارضاء الرأي العام وليس للتشريع والحكم ...

وهكذا فالجلسات التي عقدت في المجلس الماضي وكانت النقاش فيها يدور حول مشروع سورية الكبرى ، او حول قضية فلسطين ، او غيرها من قضايا الحريات وما يتفرع عنها من المشاكل السياسية والدستورية ، كانت كلها جلسات صاحبة بملوءة بالحماس والعاطفة ، وكان النواب يتبارون في اندفاعهم وحماسهم لارضاء الرأي العام الثائر المتحمس ، في حين ان الجلسات التي نوقشت فيها ارقام الموازنة والتي جرى فيها البحث في خبز الفقير او قانون الميرة او سياسة القطن او غيرها ، كانت ، بالرغم عن اهميتها وفوائدها للبلاد ، جلسات مملوءة لا أحد يهتم بها ولا أحد يسأل عنها وقلمما تم من أجلها نصاب قانوني هذا هو مرض الديموكوجي الذي أشرت عده والذي تفشى كثيراً بين نوابنا فجعل واحد لا يهتم الا بارضاء الجماهير وكسب الشعبية ولو كان في ذلك مخالفة صريحة لرأيه وعقيدته ... واذا عرفنا ان الجماعات قلما تقاد للعقل ، وان العاطفة واللاشعورية هي التي تسيطر عليها في حركاتها وسكناتها ، ادركنا نتائج اندفاع النائب في مساهرتها وبمساكناتها والعمل على ارضائها ...

واني على سبيل المثال اورد هنا وصفاً مختصراً للنقاش الحماسي الذي جرى في احدى جلسات ذلك المجلس حول محاولة الحكومة لقمع مظاهرة ابتدأت بالاحتجاج بشأن فلسطين ، وانتهت بالسلب والنهب والهدم والتخريب بعد ان اندست في صفوفها العناصر الهدامة ، للفوضى والشغب ، لاظهر مقدار تأثير هذا المرض الخطر في نفوس النواب .

لقد حدثت في زمن حكومة دولة جميل بك مردم بك الاخيرة تظاهرة من قبل الطلاب احتجاجاً على تقسيم فلسطين وموقف الحلفاء منها ، فقد خرجت تلك التظاهرة بهذه الغاية النبيلة ، ولكن قبل ان تنتهي من طوافها اندست فيها عناصر السوء وحولتها عن حقيقتها السامية الى نشر الفوضى في المدينة ، فعند هؤلاء الفوضويون الى كسر ابواب المخازن والمحلات التجارية ، وعملوا فيها نهباً وسلباً وحرقاً ، وكان لزاماً على الحكومة في مثل هذا الموقف ان تلجأ الى الشدة والعنف وان تعلن بعض التدابير الاستثنائية لتعيد الأمن الى نصابه والطمأنينة الى النفوس ، وهكذا اوقفت عدداً منهم بعد اصطدامات ذهبت فيها بعض الضحايا من المتظاهرين ...

واجتمع المجلس في ذلك الجو المملوء بالحماس والعاطفة والنقمة على الحكومة ، وهنا ظهر مرض الديما كوجي باجلى مظاهره في حركات النواب ، فأخذوا يعملون في الحكومة هدماً وتشيماً منتقدين موقفها الشديد من اولئك المتظاهرين حتى ان بعضهم كان يترك تلك الجلسة ليطل على الجموع وهم يحتشدون امام باب البرلمان ويخطب فيهم ويحك لهم على الجرح ليقابلوه بالهتاف والتصفيق ...

وبالرغم من اعتقاد الجميع بان الموقف الذي وقفته الحكومة كان ضرورياً ولازماً للحد من الفوضى والضرب على ايدي عناصر السوء التي اندست في

صفوف المتظاهرين ، وبالرغم من الاعتقاد بان اقل وهن في عزم الحكومة في ذلك الوقت كان يؤدي الى نتائج لا تحمد عقباها ، والى فوضى لا يعرف احد مداها ، بالرغم عن ذلك كله ، فقد اخذ النواب بخطبون في المجلس ، واعينهم شاخصة الى المستمعين لا الى الوزارة ولا الى زملائهم في المجلس ، منددين بالحكومة وموقفها ، يكيلون لها التهم والسباب والشتم ، وقد دونت نتفا منها انشرها في هذه الذكريات على سبيل المثال فقط لاغير .

لقد وقف احدهم - ولا حاجة لذكر الاسماء - وخطب وقال :

وانه ليجز في نفوسنا ان يشعر الناس في هذا الدور الاستقلالي ، انهم انما يعاملون بنفس الاساليب ، وبذات العقلية التي كانوا يعاملون بها زمن الانتداب . . . لقد صان الدستور حرية المواطنين ، ولكن الحكم القائم لا يترك مناسبة الا ويضطهد الحريات العامة ، ويعتدي على كرامة المواطنين ، ولا أدري الى متى يستمر هذا الوضع لا سيما وهناك أبرياء في السجون وهناك معاملات شاذة ، قد لا يكون الوقت قد أزف للتحدث عنها ، ولكنني اريد من هذا المجلس ان يعرف بان الشعب مستعد لان يقاوم كل محاولة قد تؤدي الى الانتقاص من حريته .

وقال غيره : اني اريد ان الفت النظر الى ناحية هامة ، وهي اننا شاهدنا مظاهرات لم تكن من عمل الرعاع ، ولم تكن من صنيع الخونة وانما كانت في الحقيقة ظاهرة تدل على ما يتحسس به الشعب من حاجة لان يصون كرامته في الداخل والخارج ، لقد وقفت امام باب المجلس وخاطبت الجموع المحتشدة التي احتجبت على تصرفات غير شرعية وغير معقولة وغير مفيدة لهذا الوطن ، واني لارجو ان يحترم الدستور وان تذهب هذه السيئات فلا يضطر هذا الشعب الى ان يعرض مرة ثانية

أطفاله وأولاده الى بنادق الجنود الذين كان يجب ان يصبوها الى العدو
الذي احتل قسماً عزيزاً من بلادنا العرب . . .

وقال غيره ، اني أريد ان أقول سواء أكان اعلان الاحكام العرفية
دستورياً أم غير دستوري فاني انتقد كل الانتقاد الطريقة التي نفذت
بكل وحشية وقسوة لم يسبق ان نفذت بها ايام الافرنسيين ، فقد يمكن
أن تقضي الضرورات باقامة الاحكام العرفية ولكننا نعرف ان المستعمر
الذي لا يتحمس بشعور البلاد يستطيع ان يطبقها بالشكل الذي يريد من
وحشية وقسوة ولكن لا يستطيع ابناء البلاد ولا يجوز لهم ان يطبقوا
تلك الاحكام التي فرضت الضرورات ذلك التطبيق الوحشي القاسي ...

وما قاله هؤلاء قال مثله وأشد منه كثيرون غيرهم وهم يعلمون
ومتأكدون ان التظاهرة قد انحرفت عن مجراها الحقيقي ، وان سوق
الحوجة وبعض الاسواق المجاورة قد أصبحت عرضة للسلب والنهب وأن
الرعا ع قد انبشوا في كل مكان ، وانه لم يكن بالامكان ابدع مما كان.

فماذا كانوا يريدون من الحكومة أن تعمل غير ما عملت لتقضي على
الفوضى وتعيد الامن الى نصابه والطمأنينة الى النفوس ??

أيظن هؤلاء ان رئيس الحكومة قد استعمل الشدة والقسوة في الحد
من تلك الاعمال الفوضوية ، وكان بإمكانه ان يحد منها بخطبة بليغة يلقيها
على هؤلاء من شرفة الحكومة ??

لقد قلت الى أحد هؤلاء النواب ونحن خارجون من تلك الجلسة
الصاخبة ؟

هل علمت ان النهب ابتداءً بسوق الحوجة ، وأن الرعا ع أخذوا يصبون

البترو ل على مخازنه ودكا كنه لىوقدوا الحريق فى جنباته رىعلوا فبه
نبا وسلبا ؟؟

قال نعم علمت بذلك . . .

قلت له ، فلو كنت انت الحاكم المسؤول هل كنت توقف هذه
الفوضى بقصيده تلقىها من شرفة السرايا تحث فيها الفوضيين على الهدوء
والسكينة ام تلجأ الى القوة والعنف الى تدابير استثنائية لا بد منها ؟؟
قال ، لا والله ، لا بد من الشدة والعنف بعد ان وصلت الحالة الى ما
وصلت اليه .

قلت له ، اذن لماذا حملت على الحكومة لأنها التجأت الى الشدة فى القضاء
على الفوضى ؟؟

وهنا ضحك حضرة الزميل المحترم وقال ، يعنى ، هل تطلب منى أن
أعكس هذا البشر كله واتحمل هجماته وأذاه ثم استطرد فى كلامه
وقال ، اللوم على يا ابني ، وهلى ما يبأشى الناس بياكلها

على انى لم أذكر هذا لادافع عن حكومة لم تربطني بها صلة ، ولم تمت
الى بنسب ، ولكنى احببت ان آتى على هذا كمثل عن أعراض هذا الداء
(الديما كوجى) الذى يصاب به النواب فى اكثر الاحيان ، ففي سبيل
استرضاء الجماهير وكسب الشعبية تنعرف الآراء عن صحتها والاحكام عن
صوابها ، وهذا الداء لا يستفحل أمره فى الامم والشعوب ، الا عندما
يكون الرأى العام المسيطر الاول ، وعندئذ يتسابق الناس الى العمل
لاستمالته اليه ، ويتسابق النواب ورجال السياسة فى مماشاته ومسايرته فى

خطه ولو كانت على غير صواب ، ولهذا فاني اعتقد جازماً أن أكثر ما
صدر عن هذا المجلس والمجالس السابقة وما يصدر عن المجالس اللاحقة
ايضاً من الانظمة والقوانين لم يعلها العقل والمنطق والعلم والمعرفة ، وانما
أملأها ويمليها الرأي العام بلبغة العاطفة والحماس فتأتي بعيدة عن الصواب
وعن الحق والمنطق .



بَيْنَ مَنظَارِي النِّيَابَةِ وَالْحُكْمِ

— لماذا ينقلب المعارضون المتطرفون الى موالين معتدلين عندما
يدخلون الحكم — نظرية المسؤول في معالجة القضايا ايا هي غير
نظرية غير المسؤول — امتد على ذلك مما كان يحدث في
المجلس السابق — كيف تغير رأى المعارضين بقانون
المطبوعات والصحافة بعد ان صاروا مسؤولين — لو
يُستَـرَط في المرشح للنيابة ان يكون وزيراً سابقاً...



— كنت ذات يوم اتحدث مع دولة خالد بك العظم ، عن نائب من
النواب . ولا حاجة لذكر الاسماء ، كان في مقدمة المعارضين ، واكثرهم
حماساً وتطرفاً ، فاذا به ينقلب بعد ان اشترك في الوزارة من معارض
متطرف الى موال معتدل ، واقعي ، يعالج القضايا بالمنطق والحكمة
والروية ، فكان بما قاله لي خالد بك ، ان الذي ينظر الى الامور بمنظار النيابة ،
هو غير الذي ينظر اليها بمنظار الوزارة ، فالنائب غير المسؤول يستطيع ان
يتكلم وهو خارج الحكم كما يشاء ، ولكنه عندما يصبح مسؤولاً ويرى

الحقائق بالعين المجردة كما هي ينقلب بدون شك الى حكم متزن وتتبدل افكاره في معالجة الامور

هذه حقيقة واقعة شعرت فيها وانا في المجلس ، فقد كانت نظرية النواب الى القضايا المعروضة على بساط البحث ، ومعالجتهم مشاكها تختلف باختلاف الاشخاص ، فرأي الذي سبق وتحمل مسؤولية الحكم في ماضيه ، وعرف الحقائق بالعين المجردة ، هو غير رأي النائب الذي مادخل السرايا في يوم ولا أشرف على هذه الحقائق عن كذب ...

و كان يظهر هذا الفرق جلياً في معالجة القضايا المعروضة على بساط البحث ، فعندما كان المجلس يبحث في قضية الضرائب مثلاً كان يقف النواب الذين ما تحملوا في يوم من الايام مسؤولية الحكم صفاً واحداً يطالبون بتخفيضها والعمل على تعديلها دفاعاً عن هذا الشعب المسكين الذي انهكه ثقلها واضته كثرتها كما يقولون في حين ان النواب الذين سبق واستلموا الحكم في ماضيهم كانوا يقدرّون الموقف ويعالجون الموضوع بشكل معقول متزن فيحسبون حساباً للموازنة اذا كانت تتحمل مثل هذا التخفيض ام لا ، كما انهم يستعرضون القضية امامهم من اولها الى آخرها ليدرسوها دراسة جدية فلا يكون مجهم ونقاشهم عبارة عن خيال غير قابل التحقيق ...

وما يقال عن قضية الضرائب يقال ايضاً عن الميرة وخبز الفقير والملاكات وقضية فلسطين ، والشركات الاجنبية وعن الحريات وغيرها من المشا كل التي عرضت للدرس في المجلس النيابي ، فقد كانت نظرة النواب اليها مختلفة من هذه الوجهة كل الاختلاف كما بينت ، قسم متطرف يعالج الامور بنفسية الرجل غير المسؤول ، وقسم معتدل متزن يعالجها بنفسية

الحاكم لأنه سبق واستلم الحكم وذاق المغراية وعرف ما هي الحكاية....
وعلى سبيل المزاح قال لي مرة احد النواب ، ونحن نبحث في هذا
الموضوع ، لو كنت حاكماً في البلاد ، لكنت قد جعلت في قانون الانتخاب
شرطاً أساسياً لقبول المرشح ، وهو ان يكون قد سبق وصار وزيراً ،
فاذا تحقق مثل هذا الشرط ، واصبح النواب كلهم وزراء سابقين ، فان
قضايانا لا تعالج الا بحقيقتها ، وان المعارضة تتحول من طلب الشعبية الا
طلب الإصلاح ، وعندئذ يسود المجلس الاعتدال والاتزان والمنطق....
لقد كنت اجلس في المجلس بالقرب من نائب كان وزيراً سابقاً ،
عندما عرض قانون المطبوعات على بساط البحث واخذ النواب المتحمسون
ينظرون اليه بانه يحدد من الحريات ويقضي على الصحافة وحرية الفكر
والكتابة ، ويحملون عليه حملات شديدة ، فقال لي ، والله العظيم ان هؤلاء
المتحمسين اليوم الذين يرون في هذا القانون قيوداً او سلاسل من فولاذ
توضع في ايدي الصحفيين ، ان هؤلاء اذا استلموا الحكم في يوم من الايام ،
فاني واثق بانهم يغيرون فكرتهم بالصحافة والحريات ويعالجون الموضوع
غير هذا الشكل الذي لا يقصد منه الا كسب الشعبية فقط لا غير....
واستطرد في كلامه وقال ، لا أحد يعرف كم تحبص الصحافة وكم تسيء في
كتاباتنا الا الذين زاولوا الحكم وجلسوا على الكرسي ، فهي تشوش على
الحكام حكمهم ، وتعرقل اعمالهم وحركاتهم وتقلل هيبتهم ، وتفترى عليهم
فاذا تركت حرة حسب ما يبتغون ويشتهون فاني اؤكد انهم اذا استلموا
الحكم لا يستطيعون ان يبقوا في كراسيهم ساعة واحدة لذلك فاني ارى انه
من الضروري معالجة قضية الصحافة وحريتها معالجة جدية اذا كنا نري
ان نؤسس دولة ..

وقد صدقت نبوءة حضرة النائب الكريم لأن أولئك الذين كانوا
يدافعون عن قانون الصحافة بذلك الحماس المنقطع النظير ، وأولئك الذين
هاجموا القرار رقم خمسين بذلك العصف وتلك الشدة ، قد غيروا رأيهم في
مثل هذه المواضيع عندما استلموا الحكم وشعروا بالمسؤولية الملقاة
عليهم ...



قيمة النائب في البرلمان

قيمة النائب الحقيقية بالنسبة لتفوقه وسرعة لسانه — ماذا يجب ان
يعمل النائب عندما يدخل المجلس لتكون له قيمة — من لا قيمة
له لا امر يحسب له حساباً — العلم والفضل لا محل لهما من
الاعراب في المجالس النيابية — من يفقر تفوقه
من النواب يفقر مع كل تأثير له في الفصاحة
والخطابة — استر على ذلك



— يقولون ان قيمة الانسان في العالم المادي تقدر بالنسبة لما يملكه من
من مال وعقار ، فان كان يملك غرساً لايساوي أكثر من غرس ، وان كان
يملك الملايين تقدر بالملايين ... وفي العالم الادبي والروحاني ، تقدر قيمة
المرء بالنسبة الى اخلاقه او خدماته او علمه او فضله ، او بالنسبة لما يحسنه ،
على رأي القائل ، قيمة الانسان ما يحسنه اكثر الانسان منه او اقل ...
واما في المجالس النيابية فقيمة النائب لا تقدر بالنسبة الى علمه وفضله ،
ولا بالنسبة الى خبرته وطول باعه في العلوم والفنون ، ولا بالنسبة الى

ماضيه ، وصلابة عقيدته ووفرة انتاجه ، بل تقدر اما بالنسبة لماله من نفوذ على النواب ، واما بالنسبة لما يتصف به من طول في اللسان وصفاقة في الوجه ، فالعلم والخبرة والمعرفة والاخلاق والصلابة في العقيدة كلها امور قلما يلجأ اليها في الاوساط البرلمانية حيث تسود السياسة وتسيطر الحزبيات ...

ولهذا ، فاذا دخلت المجلس وكنت لا تستطيع ان (تمون) على عدد من زملائك النواب ، او كنت لا تجرأ على ان تدافع وتناضل بصفاقة وجه وسلطة لسان ، فلا أحد يهتم بك ولو كنت في الخطابة قس بن ساعدة ، وفي البلاغة سحبان بن وائل ... ونصيحة مني لمثل هؤلاء النواب الافاضل المهذبن الذين لا هم بالزعماء ولا بالوقحين السليطين ان يلزموا الصمت والهدوء في المجلس واللجان ، فهم اذا تكلموا لا يجدون من يسمعهم ، واذا عارضوا وانتقدوا هوجموا بشدة وأرغموا على السكوت ، كما اني انصحهم بان لا يفكروا في وزارة ، ولا في رئاسة ، ولا في عضوية لجنة ، لان لا احد يفكر فيهم عند تشكيل الوزارات ولا عند انتخاب اللجان ، وبعبارة اوضح ، لان لا احد يحسب لهم حساباً ويقيم لهم وزناً ...

وعليه ، فاول عمل يجب ان يقوم به النائب عندما يدخل الى المجلس هو ان يسعى ليجمع حوله اكبر عدد ممكن من النواب ، وان يشكل منهم كتلة متراسة ، وان يثبت انه زعيم كتلة او من اصحاب النفوذ فيها ، وعندئذ اذا صار تشكيل وزارة حامت الافكار حوله ولو كان امياً ، واذا جرى انتخاب لجنة من اللجان راحوا يستشيرونه في امرها ولو كان من اغنى خلق الله ، فقيمة النائب ، كما قلت ، تقاس بمقدار عدد النواب الذين

(غون) عليهم ، او بمقدار نفوذه في الكتلة التي ينتسب اليها ، او بمقدار ما يتصف به من صفاة وجه وسلاطة لسان

وربما يستبعد القارىء صحة ما اكتبه في هذا الموضوع ولكني بكل اسف اقول ، انها حقيقة واقعة ، وان هناك عدة ادلة وشواهد تثبت كيف ان التهذيب كان سبباً لاقصاء عدد كبير من النواب عن المعترك السياسي ، وكيف ان العلم وحده جعل صاحبه النائب في المجلس نسبياً منسياً لا احد يحسب له حساباً او يقيم له وزناً في حين ان الجهلاء وسليطي اللسان كانوا من المقربين من التكتلات والحكومات لا يركب رئيس وزارة في سيارة الا وكان الى جانبه واحد منهم ... ولاجرى انتخاب لجنة الا وكانت اسماؤهم في رأس القائمة ، ولا تقام حفلة او مأدبة الا وكانوا في مقدمة المدعوين ، ولولا الفضيحة بالنشر وسرد الحوادث والمشاهدات التي لمستها في المجلس الماضي لكنت قد اتيت على ذكرها واحدة واحدة وبينت كيف ان العلم والفصل لا قبة لهما في المجالس وان للنائب صفات يجب ان يتصف بها ليكون محترماً مكرماً غير العلم والفضل والاخلاق والادب والتهذيب ، وهذا بخلاف ما يعتقد الناس في اهلية النائب والشروط التي يجب ان تتوفر فيه ليستطيع ان يدخل تحت قبة البرلمان ...

يقول غوستاف لويون في بحث له عن المجالس النيابية ان الخطباء فيها ينجحون ليس بالنسبة الى بلاغتهم وقوة حججهم ، بل بالنسبة لما لهم من النفوذ بين النواب ، فاذا وقع لاحدهم ما يفقده نفوذه فانه يفقد معه كل تأثير له في الفصاحة والخطابة ، وان الخطيب الذي لا نفوذ له اذا ذهب الى الجلسة بعد ان يكون قد اعد خطابه ولم يكن لديه الا الحجج والادلة فقط فلا رجاء له حتى في الاصغاء اليه .

وقد وصف المسيو دي كوب ، وهو نائب مزمن ومن علماء النفس المدققين ، موقف النائب الذي لا نفوذ له في الاسطر الآتية :

« اذا استوى حضرة النائب على منبر الخطابة اخرج من محفظته اوراقاً فشرها امامه على الترتيب ، وشرع يخطب مطمئناً وهو يفتخر في نفسه بانه سيثبت عقيدته لتسكين روح سامعية ، لانه وزن ادلته وحررها ، واعد شيئاً كثيراً من الاحصاءات والحجج ، وابقن ان الحق في جانبه ، وان معارضة لا يثبت امام الحقيقة الناصعة التي يأتي بها . . . هكذا يبدأ معتمداً على صواب رأيه ، واصفاً اخوانه ، لاعتقاده انهم لا يطلبون الا السجود امام الحق وبينما هو يخطب ، اذ تأخذه الدهشة من اضطراب الحاضرين ، ثم يتقزز بالضوضاء الناتجة من ذلك الاضطرابات ، ويتساءل كيف لا يسود السكون ، وما السبب ياترى في هذا الانصراف العام ، وما الذي يدور على السنة اولئك الذين يتحادثون فيما بينهم ، وما السبب القوي الذي يجعل ذاك على ترك مجلسه . . . يتساءل الخطيب هكذا ، والحيرة تعلو جهته ، فيفرك حاجبيه ، ويمسك عن الكلام ويشجعه الرئيس فيعود بصوت مرتفع ، فيزيد الاعضاء في عدم الاصغاء اليه فيجهر ويهتز فتزداد الجلبة حواله ، ويعود لا يسمع نفسه ، فيمسك عن الكلام مرة اخرى ، ثم يخشى ان يدعو سكوته الى اصوات (الاقفال ، الاقفال) ، فيرجع الى خطابه بما فيه من قوة ، وهناك تعلو الجلبة ويختلط الحابل بالنابل ، بما لا يقدر على وصفه الواصفون ، »

هذه صورة جليلة قدمها ذلك العالم الافرنسي عن حقيقة موقف النائب اذا لم يكن له نفوذ او قيمة في المجلس ، يصح ان تتخذ ايضاً صورة عن حالة المجلس الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ايضاً ، فالنواب يهتمون ليس

بما قيل بل بن قال ، واني اذكر بهذه المناسبة ان احد النواب المعروفين بطول باعهم في العلم والقانون والخبرة والمعرفة وقف مرة لمخاطب في موضوع هو من اختصاصه ، ولكن بدلا من ان يضفي الجميع الى اقواله وكلماته اخذوا ينسبون الواحد بعد الآخر الى خارج القاعة حتى لم يبق فيها الا عدد قليل من المستمعين ، وقد سألت أحد النواب الذين تركوا الجلسة وقلت له ، لماذا تخرج ؟ ان حضرة النائب من المعروفين بالخبرة والمعرفة وطول الباع في هذا الموضوع ، وخطبته انما هي محاضرة قيمة يصح ان نسمعها لنستفيد منها .

فقال لي ، يا أخي ، يجب ان تعرف ان المجلس النيابي ، ما هو مجمع علمي ولا قاعة محاضرات ، فانا يهمني ان اعرف رأي الرجل الذي اذا تكلم يتكلم باسم عدد من النواب ، واما مثل هذه المحاضرات فاستطيع ان اقرأ مثلها في الكتب الحقوقية عند الفراغ . . .

وهكذا تركني وخرج

ولا اكتم القارىء بأني خرجت انا ايضا مع اولئك الذين هربوا من سماع تلك الخطبة الا انه بينما كنا نشرب القهوة في هو المجلس ، جاءت زميل ، وقال ، ان فلانا صعد الى المنبر وأخذ يتكلم ، ولا حاجة لان أقول من هو فلان ، وانما أقول ، انه ليس من رجال القانون ولا هو من اهل الفضل والعلم ، ولكنه يعبر عن رأي عدد من النواب ، او كتلة من التكتلات النيابية ، وعندها هرونا جميعاً الى مقاعدنا لنسمع تلك السخافات . لاننا في سماعها نستطيع ان نستدل على حقيقة موقفه وموقف اخوانه من القضية المعروضة .

وليس نحن النواب فقط الذين كنا نهرب من سماع خطب الذين لا قيمة

نيابية لهم ولا نفوذ ، بل ان الوزراء انفسهم كثيراً ما انسلوا عند ما كان
يخطب مثل هؤلاء ، وعادوا ليسمعوا احد نواب العشائر يتكلم ، لان
الحكومة تريد ان تعرف اتجاه المجلس ، وهذا لا يكون الا بسماع خطب
اصحاب النفوذ والكلمة بين النواب وليس رجال بسماع العلم والادب والفضل ،
اذا كانوا ، من الوجهة البرلمانية ، لاهم في المير ولا هم في النفير ...

لقد سمعت مرة أحد رؤساء الوزارات يطلب من نائب عشائري ان
يتكلم في تأييد الحكومة ، قلت له ، لماذا تطلب من هذا الرجل ان يؤيدك ،
وهو لا يستطيع ان يتكلم أو ان يعبر عن رأيه بوضوح ، في حين أن هناك
من أصدقائك نواباً اذا تكلموا تدفقوا بالبلاغة والسحر الحلال ???

قال لي ، لان هذا النائب له وزنه ... وفهمت ماذا قصد دولة
الرئيس باختياره ذلك النائب ليؤيده ، فهو يريد تأييد اصحاب النفوذ
الذين اذا تكلموا اعربوا عن رأي عدد غير قليل من اخوانهم ، واما اولئك
الذين لا نفوذ لهم ولا اصدقاء ولا كتلة ينتمون اليها ، فتأييدهم الفردي
لا يقدم ولا يؤخر كثيراً

وهناك مثل آخر يستطيع القاري ان يستدل منه على احتقار العلم
والفضل في المجلس ، ارويهِ للقاري ، ليقف على روجية المجالس النيابية
في بلادنا .

لقد تقدم اثنان بالانتساب الى كتلة من الكتل التي تشكلت في المجلس
الماضي ، الاول عالم فاضل والثاني ليس فيه من المزايا سوى صفاقة وجهه
وطول لسانه ، وقد اشترط هذا الاخير على الكتلة انه ينضم اليها اذا لم
تقبل الاول لانه لا يجتمع معه تحت سقف واحد ، بالنظر للخصومة
المستحكمة بين الاثنين ، وكنت اعتقد جازماً ، ان الكتلة ما دامت

ستختار واحداً من هذين الرجلين فلا بد أنها ستختار الاول بالنظر لفضله
وعلمه ومكانته في الهيئة الاجتماعية ، ولكن ظني لم يكن محله ، اذ أنها
تركت الاول لتقبل الثاني مع المنونية ، وشعر كبير من رجالات هذه
الكتلة باستغرابي لهذا الاختيار فقال لي لماذا تستغرب ، فان هذا يفيدنا
بسلطة لسانه اكثر جداً مما نستفيدة من علم ذاك وفضله ، فاذا سلطنا
على الخصوم ربنا المعركة وفزنا ، في حين اننا لا نستطيع أن نسلط ذلك
العالم الفاضل على احد الا بالحجة والبرهان ، وهذا ليس له محل من
الاعراب بين النواب

هذه كلمة مختصرة في قيمة النائب الحقيقية في المجالس النيابية وقد
شعرت بها أثناء وجودي في المجلس الماضي وتأكدت من صحتها ، وهي من
الامور التي يتخذها خصوم النظام البرلماني حجة لهم في الدفاع عن نظريتهم
وتأييد آرائهم ! ...

٣

كيف يتبادل النواب المنافع فيما بينهم

كيف يتبادل النواب المنافع فيما بينهم - النواب يسودون
على سائر ملك في بلادك لك - اوراقهم التي يقدمها
النواب الى المجلس اكثرها اوراقهم شخصية - منابة
النائب لا غرضه في المجلس واللجان - كيف تترك
الحكومة في التوزيع مع المجلس - الحكومة قلما
ترد قانوناً رضى المجلس



- لم يرض على وجودي في المجلس قليل من الزمن حتى فوجئت بأحد
النواب وهو يحمل مضبطة طويلة وطلب مني ان اوقعها له ...
قلت له ، ماذا تتضمن هذه المضبطة ؟
قال ، انت ، وقع عليها كما وقع غيرك من الزملاء النواب ولا تسأل ...
فنحن هنا زملاء نخدم بعضنا ...
قلت له ، ولكنني اريد ان اعرف على ماذا اوقع ... فربما سئلت عن
هذا في المجلس ...

قال، هذا اقتراح يتعلق بديون المصرف الزراعي على المزارعين ، فأنت تعلم كيف كان هذا الموسم ماحلاً ، وكيف ان المزارعين بالنظر للضربات التي نزلت بهم هذا العام لا يستطيعون دفع ديونهم ، ولذلك فقد نظمت هذا الاقتراح ، بأولئك رحمة بهم واخذت أطوف على النواب حتي اذا أمنت عدداً من التواقيع قدمته الى المجلس ...

واطلعت على ذلك الاقتراح فوجدته كما وصفه لي ، اقتراح على المجلس بتأجيل ديون المزارعين للمصرف الزراعي مع بيان الاسباب الموجبة ، فوقعت عليه أنا ايضاً مع ان لا ناقة لي بهذا الموضوع ولا جمل ، وانما خجلاً منه واكراماً لحاطره فقد احتاج اليه في فرصة اخرى فيليبيني ...

وفي مرة اخرى ، بينما كنت مع عدد من الزملاء في حديقة البرلمان ننتظر افتتاح الجلسة ، داهمنا ايضاً نائب يحمل ورقة ملفوفة بيده ، وطلب الينا ان نوقعها له .

فسأله ، ما هذا ؟؟

قال ، انه اقتراح بشأن تخصيص راتنت لعائلة احد الشهداء الذين استشهدوا في احدى المعارك الوطنية

فاكبرت همته واخذت الاقتراح ووقعته ووقعه ايضاً بقية الاخوان الذين كانوا معي ، ولم يكن من سبيل للرفض ، لان الامر يتعلق بعائلة احد الشهداء من جهة ، ومن جهة ثانية لانه ليس من اللياقة ان نرد زميلاً لنا بهذا الطلب وقد جاء يرجونا به ...

ولم يمض يوم او يومان ايضاً ، واذا باحد نواب العشائر يطوف على النواب ، ويطلب اليهم واحداً فواحداً ان يوقعوا له على اقتراح بشأن تعديل ضريبة المواشي ، لان هذه الضريبة بنظره ليست قائمة على أساس

عادل بما ألحق بأصحاب المواشي وبالعشائر السورية بصورة خاصة ضرراً كبيراً وغنياً فاحشاً .

وقد اضطرت هذه المرة أيضاً ان اجيبه الى طلبه كما اجابه غيرى من النواب ، لا سيما وهو ينتمي الى الكتلة التي انتمي انا اليها ...

وهناك اقتراحات كثيرة كانت في كل جلسة تعرض على النواب للتوقيع ، منها ما يتعلق بعفو خاص ، ومنها ما يتعلق برسوم السينما ، ومنها ما يتعلق بفتح طريق الى قرية خاصة ، الى غير ذلك من الامور ، وكان اكثر النواب يوقعون عليها وتقدم بعد ذلك الى المجلس ...

وفي ذات يوم ، بينما كنت ماراً في احدي الاروقة ... سمعت مشادة بين نائبين كادت تنتهي بهما الى الملاكمة ، فأخذت احاول ان افرقهما عن بعضهما وأصلح ذات البين بينهما ، فقال لي أحدهما ، وهو يريد ان يبرىء نفسه ، لقد وقعت له من بضعة أيام على اقتراحين قدمهما الى المجلس ولما جئته اليوم باقتراح لي بشأن قضية تتعلق بي شخصياً رفض أن يوقع عليه ، مع أن المفروض ان يرد لي الجمل الذي أسديته اليه ...

ويظهر أنه قد وقع له بعد ذلك على اقتراحه ووفي الدين الذي كان بدمته فحومه ، لاني وجدت الاثنين بعد أيام وقد عادا الى صداقتهما القديمة ...

واذا عرفت ان تسعة وتسعين بالمئة من الاقتراحات التي تقدم من النواب انما هي اقتراحات شخصية ، واذا علمت ايضاً ان كل نائب عندما يوقع على اقتراح لزميل له ينتظر من هذا الزميل ان يرد له هذا الجمل ويوقع له أيضاً على اقتراحه ، ادركت كيف يتبادل النواب المنافع تحت قبة البرلمان ، وكيف يجعلون التشريع والقوانين لمصالح خاصة لا تأت بصلة لمصلحة عامة ...

وحاولت أن أبحث في الأسباب والبواعث التي حملت بعض النواب على تبني تلك الاقتراحات التي جاؤوا بها إلى ووقعها لهم ، فتأكدت من الاقتراح الأول الذي وقعته بشأن المصرف الزراعي ، أن ذلك النائب الذي كان يطوف به ويتبناه إنما هو من كبار المديونين للمصرف الزراعي ، ولما كان يعتقد أنه وهو في البرلمان يستطيع أن يؤجل هذه الديون بمساعدة أخوانه وذلك بإصدار قانون بتأجيلها ، فلماذا لا يقدم على هذا الأمر ويحمل المجلس على ذلك ...

وتأكدت من الاقتراح الثاني المتعلق بتخصيص راتب لعائلة أحد الشهداء ، أن الذي حمل ذلك الاقتراح وتبناه ، إنما هو من أنساب الشهيد وقد أراد أن يساعد عائلته بهذه الخدمة مادام نائباً في المجلس ... وكذلك قل عن الاقتراح المتعلق بتعديل ضريبة المواشي ، وغير ذلك من الاقتراحات التي يطاف بها في كل جلسة على النواب ، أنها كلها توضع لأغراض شخصية ويوقع عليها إما خجلاً وحياءاً ، وإما إكراماً للخاطر وإما على سبيل المقابلة بالمثل ...

ولما كان لا بد من إحالة هذه الاقتراحات إلى اللجان المختصة قبل المناقشة فيها بالمجلس ، وفقاً للدستور ، فإن النواب الذين تبناها يلاحقونها أيضاً في هذه اللجان المحالة إليها فتراهم يشتركون مع الأعضاء في مناقشتها حتى ولو لم يكونوا هم من اللجنة ذاتها ، ويحاولون أن يطبقوا هذا ويقدموا ذاك ، وبالنظر للزمالة التي تربطهم ببعضاً فقلما يرفض لنائب رجاء أو يرد له طلب ، ولو كان يعلم أنه على غير حق فيه أو أنه وضع لـ يستفيد منه ...

لقد ذهبت مرة لأترأس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية باعتباري نائب رئيس وبالنظر لغياب الرئيس في تلك الجلسة ، فوجدت هناك أحد النواب

وقد جاء بمحضر الجلسة قبل ان جاء الرئيس والمقرر والاعضاء ، وهذه من الامور المستغربة لأنه قلما كان نائب يحضر الى لجنته في الوقت المعين فكيف به اذا لم يكن عضواً في هذه اللجنة .

وهناك أدركت ان لا بد لحضرة النائب المحترم من اقتراح يلاحقه أو مشروع قانون يريد ان يعمله لمصلحته ... وقد صح ظني هذا اذا ما كدنا نبحث في المشروع المعروض علينا والمتعلق بالتجار بالأدوية الا وأخذ حضرته يدافع عن نظريته في عدم صحة شمول هذا القانون لما قبله ، وذلك لان له مصلحة في ان يجعل تجار الادوية الحاليين يفتنون من شروطه القاسية ، فلا تطبق الا على الجدد حتى يخلو لهم الجو في السوق . . .

ولم تبق القضية قضية جدال واقناع بل اصبحت قضية (خاطرشية) كما يقولون ، فرأى الاعضاء انه ليس من اللياقة ان يجابهوا زميلهم بالرفض وقد يحتاجون اليه في لجنته بمناسبة أخرى ، وأخذوا يماشونه في رأيه ، ولولا ان طلب مندوبو الوزارة تأجيل البحث في هذا الموضوع لكان عدل القانون كما يشتهي صاحبنا ويريد ، ولكن اولئك المندوبين قد أدركوا الحقيقة فانقذوا الموقف بالتأجيل . . .

وما وقع في هذه اللجنة يقع مثله في كل لجنة من اللجان بما سبق وشرحته مطولاً في فصل سابق ، وهكذا يجري تبادل النفع بين النواب في الاقتراحات ، وفي اللجان ، والسياسة التي يتمشون عليها غالباً ، هي سياسة ، حك لي لأحك لك

ومن هنا يستطيع ان يستنتج معي القارئ ان البرلمان يسيء التشريع في أكثر الأوقات وذلك لأنه ينظر اليه من ناحيتين فقط ، الناحية السياسية ، والناحية الشخصية ، فأكثر القوانين التي تصدر عنه يشتم منها

رائحة هاتين الناحيتين، السياسية والشخصية، وما دام هو المشرع،
فيكون قد استخدم التشريع في خدمة سياسته او خدمة أغراضه...
قد يقال، ان التشريع لا يملك البرلمان وحده، بل هو مشاع بين
البرلمان والحكومة، وان الحكومة باستطاعتها ان ترد بما يقرره المجلس
وذلك بموجب الصلاحية الممنوحة الى رئيس الجمهورية في الدستور بطلب
اعادة القانون الى المجلس للمناقشة فيه مرة ثانية.
الا ان هذا الحق لم يستعمله رئيس الجمهورية الا مرتين فقط لا غير...



العوامل الخارجية وتأثيرها في المجلس

بملاء عوامل، كانت تقل حركة المجلس الماضي - الشعب، والقصر،

وتشكيلات الحزبية - لم تشكل وزارة أو نسط وزارة أو تحت

أحد هذه العوامل - مباراة النواب في ارضاء الرأي

العام - لما لم يشكل حكم انتقالي في اليهود -

رأى الذين خارج المجلس من الامزاب كان

يختلف عن رأي الذين داخل المجلس -

مجمع كل فريق من هذين الفريقين



- أنا اعتقد ان المجلس الماضي كان يخضع الى ثلاثة عوامل خارجة عنه
وكانت سبباً في شل حركته، وقشله في أعماله، وهو لو خلس منها
لاستطاع ان يقوم بواجبه كمجلس تشريعي وسياسي خير قيام، ولكن
أدى الى البلاد اجل الخدمات، وانتج أحسن الثمرات ...

وهذه العوامل الثلاثة هي: الرأي العام أو الشعب، والقصر أو الرئاسة
وتشكيلاتنا الحزبية في المجلس وخارج المجلس، واني سأعالج في هذا

الفصل كل عامل على حدة ، فأظهر كيف كان يؤثر في المجلس وكيف كان
يغير اتجاهه ، ويفرق بين النواب ويباعد بينهم ...

(١)

كان للعامل الاول أي العامل الشعبي ، أثر كبير في اتجاهات المجلس ،
وقد بينت شيئاً من هذا في إحدى الفصول السابقة ، فحمل النواب على
أن يقدموا على تقرير أمور لم يكونوا مقتنعين بها ، كما أنه حملهم على أن
يرفضوا أموراً كانوا يعتقدون كل الاعتقاد بصحتها ...
ولست أريد هنا أن أدلل على صحة ذلك بالأدلة والحوادث الواقعة ،
فهذا أمر أصبح عندنا لا يحتاج الى دليل . ويكفي أن أقول في هذا
الموضوع أن ما من وزارة سقطت في هذه البلاد الا بسبب تأثير هذا
العامل ، وما من وزارة تشكلت الا تحت هذا التأثير ايضاً ، في حين أننا في
نظام ديمقراطي برلماني ، والحكومة لا يصح أن تسقط او تثبت في ظل هذا
النظام الا بالنسبة لما تعتمد عليه من اكثرية او اقلية في المجلس ...

وعندما يسيطر الرأي العام بهذا الشكل في الحياة السياسية يصبح
تسابق الناس الى الشعبية عن طريق بماشاته أمراً طبيعياً ، وعندها تتبارى
الاحزاب السياسية بالمزاودة في الوعود والتنافس على ربح عطفه وتأييده
.... وهنا يتجلى تأثير هذا العامل في المعارضة التي تكونت في المجلس
الماضي ، فقد كان نوابها يتبارون في أرضاء هذا الرأي العام ويتسابقون
لكسب هذا العطف والتأييد عن طريق مقاومة الحكومة ومناوأتها
والتهجم عليها .

ولما كانت العاطفة تغلب على الشعب في حركاته أكثر من العقل ، ولما
كان حكمه في القضايا العامة في أكثر الأوقات لا يستند الى العقل والمنطق

بقدر ما يستند الى الحماس والعاطفة ، عرفنا لماذا كانت المعارضة في ذلك الوقت خيالية أكثر منها واقعية ، وأدركنا السبب في ذلك الاتجاه الذي كانت تتجه في المجلس والذي كثيراً ما كان يؤدي الى عرقلة الأعمال وتعقيدھا والتقليل من الانتاج . . .

(٢)

أما العامل الثاني ، أي القصر أو الرئاسة ، فقد كان لا يقل تأثيره في المجلس عن تأثير العامل الاول ، حتى غدا الحكم عندنا أميل الى حكم رئاسة منه الى حكم مجلسي ، وهكذا لم تكن تسقط شعرة من رؤوس اكثريّة النواب الا بأذن الأب الذي في السهوات ، . . . وربما كان السبب في ذلك ، هو إقرار هذه الاكثريّة بزعامة فخامة الرئيس السياسية وشدة ايمانها باخلاصه ووطنيته ، حتى أن البعض كانوا يدّعون لرأيه بدون نقاش ولا جدل باعتبار انه مؤسس هذا الدور الاستقلالي وأنه المسؤول عنه ، وهكذا فقد كانت كلمة منه تكفي لان تجعل هذه الاكثريّة الساحقة من النواب تتوجه الى الحطة التي يوصيها ، وتعمل بالحل الذي يري تأييده بدون ان يسأل احد لماذا ، وهكذا فقد كان المجلس في هذا الموضوع مسيراً غير مخير . . .

(٣)

أما العامل الثالث ، أي العامل الحزبي ، فقد كان معرفلاً نظامنا المجلسي ، باعثاً الى التباعد بين الاعضاء ، حائلادون تحقيق فكرة الائتلاف او الاتفاق ، في حين ان الاحزاب في الدول الديموقراطية البرلمانية تكون مساعدة على التنظيم ، وعامة على كثرة الانتاج ، والقيام بالواجب المفروض .

وعلى سبيل المثال فإني أورد بعض ما يتعلق بالموقف الذي كان يقفه نواب الحزب الوطني في ذلك المجلس ، فقد كانوا غير مخيرين في اختيار الحطة البرلمانية التي يرتأونها صالحة وموافقة للعمل بموجبها ، وكان لابد لهم ، في الكبيرة والصغيرة ، من الرجوع الى المرجع الحزبي المختص ، ولما كان هذا المرجع الحزبي مؤلفاً من أكثرية غير برلمانية ، وكان النواب فيه أقلية مطلقة . ولما كانت نظرية النائب في هذه القضايا المجلسية تختلف عن نظرية غير النائب لعدة أسباب لا محل لذكرها الآن ، فقد نشأ عن هذا التعقيد في الاعمال المجلسية ، وصار يستحيل على النواب أن يتفاوضوا ضمن المجلس في أمر من الأمور أو يعالجوا قضاياهم لوحدهم بموجب برلماني ، مادام هناك قسم كبير منهم مقيداً بأراء غير برلمانيين ولا يتمتعون بهذا البرلمان أي خير

فهذه العوامل الثلاثة كانت وحدها كافية لأن تعرقل سير المجلس الماضي ، وإن ثل حركته في شتى القضايا ، وأنا أعتقد جازماً أنه لو خلص منها ، وترك شأنه ، لكان قد استطاع أن يقوم بواجبه خير قيام ، ولكان استطاع على الأقل أن يشكل حكماً ائتلافياً كانت للضرورة تقضي به ، ولكان استطاع أن يوحد الجهود فيضع بذلك حداً لتلك المهارات التي اشتدت في المجلس الى درجة أن أضاعت هيبة الحكم وكانت السبب في هذ المصير الذي انتهت اليه البلاد

القد كان النواب في المجلس على اختلافهم يقولون بضرورة الائتلاف بين التكتلات المجلسية ، وتشكيل حكومة قومية قوية لا سيما بعد جواث فلسطين ليكون المجلس والحكومة كتلة واحدة لمجابهة ذلك الموقف الخطر ، فلا تنافر ولا مهارتات ولا انقسامات ولا اتهامات ، ولكن الذين خارج المجلس ، كانوا على خلاف معهم في هذا الرأي حتى أن أحدهم ، عندما

سكنت احده في وزارة ائتلافية ، كانت يهزأ ويقول لي ، أتريد أن تنقل
اختلافاتنا المجلسية ومهاتراتنا في البرلمان الى الوزارة ؟؟؟ . وكان غيره
يسمي الحكم الائتلافي في هذه البلاد بحكم (الموزاييك) الذي يصعب تركيبه
الا على المهرة والفنانين ، وأغرب ما سمعته في هذا الموضوع ، ان الحكم
الائتلافي اذا تحقق في اليوم الاول فلا بد أن يفشل في اليوم الثاني ، ويدب
فيه التفكك والاختلاف ، لان أول عمل يبدأ به هو التسابق بين الوزراء في
تعيين الانصار والموالين لضمان المستقبل ، فاذلهم هذا الحزب محافظاً
من جماعته عمل الحزب الآخر على تعيين محافظ ثاني من جماعته ايضاً ،
واذا عين الأول مديراً من انصاره عمداً الآخر الى تعيين مدير ثان من
الانصار ايضاً ، وقس على ذلك في بقية الوظائف ، وهكذا تكون
الانقسامات التي ابتلينا بها في المجلس قد نقلناها ليس فقط الى الوزارة بل
الى الموظفين ايضاً وعندها تكون الطامة الكبرى
قد يكون لهذه الآراء نصيب من الصحة ما دامت حزبياتنا غير مبنية
على اساس ، وما دمننا حديثي العهد في الحياة النيابية والحزبية ومفهومنا
الديموقراطي على هذا الشكل ، ولكن كل هذا كان ممكناً تلافيه ومعالجته
لو بقي الأمر في المجلس فما تعداه الى خارجه ، ولو كان المجلس يعمل من
وجهه فلا يؤثر فيه مؤثر خارجي . . .

بعث النواب في المجلس

كيف يخاف النائب من قرار حل المجلس - قرار حل

المجلس - صلاح فطرييد الحكومات - تغييره بمواد

دستورية - محاولات بعض الأحزاب لحل

المجلس الماضي - ابتعاد رئيس الجمهورية

عن فترة الحل - وساعي النواب

لوجاء المجلس بعد الانقراض



... هذا النائب الذي يمشي على الأرض مرحاً ، ويختال في المجلس فرحاً ، ويسحب على اخوانه ذيل خيلائه ، ويشمخ بانفه على نظرائه ... هذا النائب المعتقد بنفسه انه رافع الوزارات ، ومهبط الحكومات ، وواضع القوانين والقرارات ، والمعتقد بان الجميع بحاجة الى رضائه ، والى نفوذه وذكائه ، فيدخل الدوائر ، كانه الحاكم الامر ، ويصدر الاوامر ، لحل المشاكل والبت بالمسائل ...

... هذا النائب المعتقد بنفسه انه في برج منيع من الحصانة النيابية فلا

يطوله قانون ، ولا تصل اليه يد ، ولا يفرض عليه حد ...
هذا النائب الذي يمر بك مترنحاً محتالاً ، تراه هو نفسه ، يتلاشى أمام
شبح او بعبع مخيف ، هو بعبع حل المجلس النيابي او الغاء نيابته ، فاذا
سمع ان هناك همسات تتصاعد حول هذا الموضوع ، او إشاعات عنها تتناقلها
الالسن ، تراخت عزيمته ، وضغرت نفسيته ، وراح يتسكع وينذل ،
ويستفسر ويسأل ، حتي اذا تأكد الخبر ، وتحققت له صحته ، انقلب
كبرياؤه الى تواضع ، وطغيانه الى لين ، وراح يعلن كل موالة وتأييد ،
ويعاشي الحكومة بما تشتهي وتريد ، وصار ينظر الى المستقبل ، هذا المستقبل
الذي اصبح بيد الحكومة بعد الله ، فهي وحدها تستطيع ان تعيده نائباً
مرة ثانية ، وهي وحدها تستطيع ان تبقيه (باش بوزق) لا حول له
ولا طول ...

هذا هو البعبع الذي ترتعد له فرائص النواب واقئدتهم ، وتتلاشى
أمامه اعصابهم وصولاتهم ، ولولاه لكانوا لا يعرفون لاطماءهم ولا لطغيانهم
حداً ، ولما كان هناك توازن برلماني صحيح ، فالدستور قد ضمن هذا فأعطى
المجلس السلطة المطلقة وأعطى الحكومة لقاءه حق حله ، فلم يترك سلطة
تطفي على أخرى ، لان في طغيان احدي السلطتين الفوضى بعينها ...

والدستور السوري ، كأكثر الدساتير في العالم ، رمى الى حفظ هذا
التوازن حتي اذا كانت هناك اختلافات بين هاتين السلطتين التشريعية
والتنفيذية كان (الحل) هو الوسيلة الرئيسية لحسمها وذلك بالرجوع الى
الامة وتحكيمها من جديد ، وهذا ما كان يتحاشاه النواب ويعملون
على تجنبه ...

ولما كان كثيراً ما يساء استعمال هذا الحق ، اذا ترك بدون قيد

ولا شروط ، فقد احاطت اكثر الدساتير بمراسيم وثيقة من شأنها ان تمنع
انشاء الاستعمال هذه ، وهو ما رمى اليه دستورنا ايضاً فاشترط له :

(١) - ان يتخذ مرسومه رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء
وعلى مسؤولية هذا المجلس وانه يجب أن تذكر في المرسوم الاسباب التي
دعت رئيس الجمهورية الى حل المجلس كما ورد في المادة (٧٧) .

(٢) - ومنها انه يجب ان يتضمن المرسوم دعوة الهيئات الانتخابية
للشروع في انتخابات جديدة في خلال شهرين على الاكثر .

(٣) - ومنها ان المجلس الجديد يجب ان يدعى للاجتماع في خلال
الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان نتيجة الانتخاب .

(٤) - ومنها انه اذا انقضت مدة اربعة اشهر ولم تجر انتخابات
جديدة ولم يدع المجلس الجديد للاجتماع فيجتمع حكماً المجلس المنحل
ويقوم بنيابته الى ان تجري انتخابات جديدة .

(٥) - ومنها انه اذا حلت مدة الرئاسة حال وجود المجلس منحل
فتدعى الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس حكماً حال الفراغ
من الاعمال الانتخابية .

هذه هي المواد الدستورية التي تحفظ حق حل المجلس ، من سوء
الاستعمال ، وبالرغم عن شدتها وبالرغم عن العقيدة السائدة في ذلك الوقت
بان رئيس الجمهورية شكري بك القوتلي بعيد عن فكرة اخل ، لا يقترب
منها ولا يخطر في مخيلته ، وبالرغم عن الضمانات والتأمينات التي كانت تنقل عن
لسانه ولسان الناطقين باسمه ، فقد بقي هذا البعبع يخيف النواب طول
مدة ذلك المجلس ، فيتوقعون حدوثه وينتظرون وقوعه ، وربما كان ذلك
ناجماً عن الامور الآتية :

الاول - هو مساعي الحزب الوطني لتحقيق فكرة الحل بالنظرية لاتساع حركة المعارضة في المجلس .

والثاني - هو انقسام البرلمان على بعضه انقساماً جعله عاجزاً عن الاتفاق على سياسة معينة

والثالث - هو اشتراك وزراء من الحزب الوطني في وزارة جميل بك مردم بك مع العلم بما يضره هذا الحزب للمجلس .

فهذه الامور كلها جعلت النواب قلقين على نياتهم ولا هم لهم الا المحافظة عليها وتجنب كل ما يؤول الى زوالها ، حتى ان البعض قد حجب الثقة عن وزارة جميل بك مردم بك بحجة ان فيها وزراء يقولون بفكرة الحل .

وفي الحقيقة ، فقد كانت هناك مساعي واسعة تبذل من أجل الحل ، حتى ان احد الوزراء كان عند فخامة الرئيس عندما كان يوقع على قرار بدعوة المجلس فقال له ، يا فخامة الرئيس ان بتوقيعك على قرار دعوة هذا المجلس الى الاجتماع انما تجني على نفسك وعلى البلاد ولكن فخامة شكري بك لم يصغ اليه لانه لم يكن من رايه استعمال هذا الحق مهما كانت الظروف ، واستمر يوقع على قرار تلك الدعوة .

ولست هنا بحاجة لان اسرد حجج الذين كانوا يقولون بوجوب الحل وضرورته ، ولكي اريد ان اقول ان محاولاتهم هذه جعلت النواب يدافعون في خوف مستمر حتى وقعت تلك الازمة الوزارية المعروفة والتي طال امدتها كثيراً ، وعندما ايقنوا ان لا مندوحة للرئيس من اللجوء الى هذا الحق ولكنهم اخذوا يبذلون كل ما في وسعهم لحلها باقرب وقت ممكن . ولما انتهت حمدوا الله جميعهم على زوال تلك الهمة وانقشاع تلك الغيبة .

لأنهم ليسوا على استعداد لان يخوضوا معركة انتخابية جديدة ولم يعض
على المعركة الأخيرة الا زمن قصير ما نسوا فيه بعد متاعها ونفقاتها
والآلامها .

وبقي الامر على هذا الشكل ، وحق الحل بيد الحكومة مثل سيف
ديموستكليس مسلطاً على رؤوس النواب تهدد به من وقت الى آخر ، حتى
وقع الانقلاب الاول وعندها يقن الجميع انتهاء نيابتهم ، وأن امر الحل
صار لا بد منه ، لان وجود مجلس نيابي أقسم على الدستور لا يتفق مع
وجود ديكتاتور خرق الدستور وعيث به ، ولكن مع ذلك ، فالنواب
لم يقطعوا أملهم في البقاء في النيابة ، وأخذوا يفاوضون ويعملون
ويتوسطون للحيلولة دون حل المجلس ، وقد كانوا على استعداد لان يسبقوا
على الانقلاب الشكل الشرعي الذي يطلب منهم وان يتفاوضوا عن اعتقال
الرئيس ولو كانت رئيسهم ، وان يوفقوا بين الانقلاب والدستور بالحق
أو بالباطل ففقدوا عدة اجتماعات في وزارة الخارجية وفي أوتيل أوربان
بالاس وغيرها في سبيل الدفاع عن نيابتهم ولكن مساعيهم هذه ذهبت
أفواج الرياح لأن الزعيم أبلغهم قرار الحل بعد ان أملهم كثيراً بالبقاء
وهكذا اختتمت تلك الرواية التمثيلية بهذا الفصل المضحك المبكي

والحال ما بيننا وبين الشعب الذي أوصل الحالة الى هذا المصير والذي دها الى ذلك
الانقلابية افغانا هولميجر يطول شرحه قد يتطرق له المؤرخون والسياسيون
ويحتاج الى تحليل دقيق ما لو دق لمن يخلق ، وانما أقول بالاختصار كلمة انصاف
للتاريخ انه لا اله الا الله لا ينبغي من العصبية من مسؤولية ما وقع ، فالنواب
مسؤولون قبل التوقيع ، وبالطبع الحكومة مسؤولة قبل التوقيع ، والاجزاب
قبل التوقيع ، والشعب قبل التوقيع ، الا اننا لا نرى في هذا التوقيع الا اننا

ومحافتنا كلهم مسؤولون عن هذا المصير بالتضامن والتكافل وربما كان ذلك بسبب عدم ضبط العيار الديمقراطي الذي أعطيناه لان تعيين هذا العيار يجب أن يتوقف على البيئة والاستعداد ، ونحن قد جرعنا منه أكثر من استعدادنا ، فالتنظيم الديمقراطي ، كما يقول رجال الحقوق الدستورية ، اذا جاء أدنى من الاستعداد له فهو يقود الى الثورة ، واذا كان أسمى منه سبب اضطرابات وانقلابات ، وهذا صحيح ، فقد تحققناه بأنفسنا وتعلمناه من حسابنا ...



والخلاصة

... والخلاصة ، فهذه صور مختلفة ، متباينة عن حياتنا النيابية نقلتها في هذا الكتاب بكل أمانة وبدون مبالغة ولا تزويق ، وقد أحسبت أنه اكشف القناع عنها ، وأعرضها على القارئ الكريم بعد أن خبرتها بنفسي ، ولستها بيدي ، ورأيتها بعيني ، لأبين له حقيقة مجالسنا ، ولجاننا وكيف نحكم وكيف نشرع ...

ولست هذه الصور المضحكة من اعمال المجلس الماضي وحده ، وإنما هي صور مصغرة عن حياتنا النيابية من أولها الى آخرها ، فقد امتلأ المجلس الذي قبله بمثلها وبأسوأ منها ، كما أني اعتقد أن المجلس الحاضر ، والذي يأتي بعده ، سيكونان على هذا الطراز اذا لم أقل أنهما سيفوقانه سوءاً وقبحاً ، فقد ثبت عقم مجالسنا في السياسة والتشريع ، وثبت ان انتاجها لا يساوي جزءاً مما ينفق في سبيلها ، وبعبارة اوضح أقول ، انه ثبت عندنا افلاسها وفشلها فشلاً مريعاً ...

على أني لا اقصد من ذلك ان ابث في النفوس روح اليأس والتشاؤم ، ولا ان ادعو الى مقاومة الحياة النيابية والقضاء عليها ، فالحياة النيابية الديمقراطية هي أرقى ما وصل اليها المجتمع البشري ، واقصى ما تصبو اليه الامم المتحضرة ، ولا بد من ادراك هذا الهدف من الرور بمثل هذه المراحل التي نمر بها اليوم ، فقد مرت بها امم قبلنا فتخبطت كثيراً في طرقها كما تخبطنا ، وتسكعت في منعرجاتها كما تسكعنا ، ولكن الحكمة في هذا الموضوع هي ان لا نستبق الحوادث ، ولا نعجل في المرتقى ، فالحياة النيابية يجب ان توافقنا في تطوراتنا ، وأخلاقنا وعاداتنا ،

واستعدادنا لتفهمها، ولا يجوز ان نأخذ منها الا بقدر قابليتنا لها ، وقد رتبنا عليها ...

وعندي ان هذا كله يمكن ضمانه وتأمينه في امرين اثنين ، الاول في قانون الانتخابات ، والثاني في التنظيم الحزبي ، فالجياة النيابية اذا لم تؤسس على تنظيم حزبي صحيح ، واذا لم تقم على قانون انتخابي مستمد من روحنا وقابليتنا واستعدادنا للمبدأ الديمقراطي النيابي انما هي فاشلة خاسرة وتكون مدعاة للخراب بدلا من الاصلاح وسبباً في زيادة داء ما وجدت الا لشفائه ...

ان مجالسنا النيابية على الشكل التي هي فيه ، وعلى الاسس التي بنيت عليها ، انما هي مجالس لاتصلح الا لتنفيذ أغراض واهداف النواب السياسية والشخصية معاً ، فلا الاحزاب احزاب بالمعنى الصحيح تضبط حركات النواب وخططهم ، ولا المعارضة معارضة برلمانية حقيقية بقصد النقد والاصلاح ، ولا الموالاة موالاة بسبب خطط ومبادئ ، ولا تشكيل الوزارات وسقوطها تجري بحركات مجلسية صحيحة ، وانما هي كلها روايات مثلها ، بدون ان نفقه كنهها ، على طريقة المحاكاة والتقليد ...

هذه كلمة مختصرة احببت ان اختم بها هذا الكتاب ، بعد ان كشفت القناع عن امور كانت تظهر بغير حقيقتها وتخدع القريب والبعيد ، فعسى ان يكون فيها خافز لشحذ الهمم وليس لتثيبتها ، ودافع لان نستعرض الداء ونوجد له الدواء ، والله الموفق وبه المستعان ...

فهرس الكتاب

صفحة	
٣	المقدمة
٨	الطمع بالنيابة
١٢	قانون الانتخابات
١٨	التكتل الانتخابي
٢٣	وسائل النجاح في الانتخابات
٢٧	{ التزوير في الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر }
٣٠	الانتخابات التكميلية أو البالوتاج
٣٣	قلق المرشح وهزم الناخب
٣٦	الاصوات ضمن محرمة حمراء
٣٩	التزوير بشكوى الفاسلين
٤٢	أنا في المجلس
٤٥	تراحم النواب على المقاعد الامامية
٥٠	الدورة الاستثنائية ومكتب المجلس
٥٣	اصبع السياسة في الطعون
٥٩	اللجان والتطاحن عليها
٦٢	اللجان وتشريع البرلمان
٦٥	وزارة برلمانية بدون اكثرية
٦٩	هلنية الجلسات

صفحة

٧٣	التصويت على القوانين
٧٨	التكتل في المجلس وضرورته
٨٢	سلق المشاريع في المجلس
٨٧	الثقة وكم تكلف الوزارات
٩٢	الموازنة في المجلس
١٠٠	الخطابة في المجلس واقناع النواب
١٠٥	العاطفة واللاشعورية في المجلس
١١١	عملية التطبيق وسياسة الكواليس
١١٥	حياتنا البرلمانية والتنظيم الحزبي
١٢٣	المعارضة في المجلس واصلمها
١٢٨	اهمال النواب وتقاعسهم
١٣٢	النواب وتعويضاتهم
١٣٨	الازمات الوزارية عندنا واسبابها
١٤٣	وزراء من غير النواب
١٤٩	البيانات الوزارية في بلادنا
١٥٧	مرض الديما كوجي في المجلس
١٦٤	بين منظاري النيابة والحكم
١٦٨	قيمة النائب في المجلس
١٧٥	كيف يتبادل النواب المنافع فيما بينهم
١٨١	العوامل الخارجية وتأثيرها في المجلس
١٨٦	بعبع النواب في المجلس
١٩٢	الخلاصة

تفہیم

وقعت بعض اغلاط في فصول هذا
الكتاب منها مطبعية ومنها غير مطبعية فاذا
كانت قد فاتت المصحح نرجو ان لا تفوت
القارى .